



عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

حقوق الطلبة ذوي الاعاقة في جامعة القدس والجامعة العبرية استنادًا على
الاتفاقية الدولية لحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة
دراسة مقارنة

هبه علي جميل أطرش

رسالة ماجستير

2018م-1439هـ

حقوق الطلبة ذوي الاعاقة في جامعة القدس والجامعة العبرية استنادا على
الاتفاقية الدولية لحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة
دراسة مقارنة

إعداد:

هبه علي جميل أطرش

بكالوريوس علوم سياسية من جامعة القدس/فلسطين

المشرف: د. منير نسيبة

المشرف المشارك: د. عمر يوسف

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لدرجة الماجستير في الدراسات المقدسية

من كلية الدراسات العليا

2018-1439هـ



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
برنامج دراسات مقدسية

إجازة الرسالة

حقوق الطلبة ذوي الاعاقة في جامعة القدس والجامعة العبرية استناداً على الاتفاقية الدولية
لحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة
دراسة مقارنة

اسم الطالب: هبه علي جميل أطرش

الرقم الجامعي: 21312335

المشرف: د. منير نسيبة

المشرف المشارك: د. عمر يوسف

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2018/5/12 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم
وتواقيعهم:

التوقيع:

1. رئيس لجنة المناقشة: د. منير نسيبة

التوقيع:

2. المشرف المشارك: د. عمر يوسف

التوقيع:

3. ممتحناً داخلياً: د. عبد الرؤوف السنوي

التوقيع:

4. ممتحناً خارجياً: د. أحمد فتيحة

القدس - فلسطين

1439هـ/2018م

الاهداء

الى من حضنتني ورعتني وادبتني ووطدت في روحي الآمال لتضيء بها نور عيني و قلبي الى امي
الغالية امل

والى من علا بحياتي ورفعت راسي به عاليا الى من اعطاني ولم يزل الى معلمي الاول والدي
الغالي.... علي

فمن غيركما اوصاني بهما ربي خيرا ..دمتم لي ذخرا وفخرا ...واطال الله بعمركما ...وحفظكما من
كل مكروه

الى من امضيت معهم احلام الطفولة وجمعتني بهم رابطة الدم والمودة فليس هنالك حب
اخر كحب المرء لأخيه الى اخوتي الاعزاء :

نضال، منال، جميل، محمد...ادامكم الله سندا وعونا لي . . .

الى شريك العمر الى من ساندني لأصل درجة بدرجة الى زوجي د. حسن

والى من ملكت روحي ووجداني

طفلتي الحبيبة.. ملك

وظفلاي ...ملهماي ...

علي ومحمد ..

فلولاكم جميعا لما قررت ان اصل ففخركم بي هو جل حلمي واهتمامي

إقرار:

أقرُّ أنا معدّ هذه الرسالة بأنها قدّمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وإنّها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإنّ هذه الرسالة أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل درجة لأي جامعة أو معهد.

هبة علي جميل أطرش

التوقيع:

التاريخ: 2018/ 5 /12

الشكر والتقدير

من لا يشكر الناس لا يشكر الله ... الشكر الاول لله عزل وجل الصادق في قوله

{وقل ربي زدني علما }

و الى منارة العلم الأولى ...منارة القدس الفلسطينية العربية ...والتي ولدت كبار رجال العلم والوطن جامعة الشهداء والحصار ... جامعة القدس ...كل الشكر والامتنان ...أدامك الله صرحا أكاديميا ينير سماء فلسطين.....وللذين كانوا عوننا لي في رسالتي ..للذين كانوا يزيلوا العوائق والظلمات من امامي لنيروا لي طريق العلم والنجاح ..الى من زادوني علما بعلمهم الى من طابت رائحة القدس بفضلهم الاساتذة الاكارم في الدراسات المقدسية وخص بالذكر من رافقوني خطوة بخطوة ..ولم يبخلوا عليه باي معلومة وعاملوني معاملة الاساتذة والزملاء الى مشرفاي د. منير نسيبة و د. عمر يوسف

واتني بكل الامتنان والشكر الى جميع الموظفين في عمادة شؤون الطلبة في جامعة القدس الحبيبة دون استثناء الذين مدوا لي أياديهم بكل سرور واحترام، واستحضر الشكر الجزيل لممثل دولة فلسطين في الامم المتحدة للاتفاقية الدولية لحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة ومستشار وزير الشؤون الاجتماعية في قضايا الاعاقة الاخ زياد عمرو ولا اتوانى بالشكر لمؤسساتنا الفلسطينية وخص بالذكر مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية في بيت لحم.

فلكل مقام مقال ولكل نجاح شكر وتقدير فجزيل الشكر اهديكم ورب العرش يحميكم

شكرا لكم من اعماق قلبي على عطائكم الدائم فكلمات الثناء لا توفيكم حقا شكرا لكم على عطائكم..

فهرس المد تويد ات

ب	الشكر والتقدير.....
ت	فهرس المحتويات.....
خ	ABSTRAC.....
1	الفصل الاول.....
1	خلفية الدراسة واطارها النظري.....
1	1.1 المقدمة.....
2	اولا: تعريف الإعاقة حسب القانون الفلسطيني والقانون الاسرائيلي والاتفاقية الدولية.....
3	ثانيا: التعليم و مناهج الاعاقة.....
9	ثالثا: الاهمية التعليمية والثقافية لجامعة القدس والجامعة العبرية في مدينة القدس.....
11	1.2 مشكلة الدراسة.....
12	1.3 اهداف الدراسة.....
12	1.4 اهمية الدراسة.....
13	1.5 منهجية الدراسة.....
16	1.6 صعوبات الدراسة.....
17	1.7 مصطلحات الدراسة.....
18	1.8 الدراسات السابقة.....
18	اولا - دراسات دولية - عالمية :.....
20	ثانيا - دراسات عربية - فلسطينية.....
23	ثالثا. دراسات عبرية - اسرائيلية.....
26	1.9 حدود الدراسة.....
27	الفصل الثاني.....

27	2 . حق التعليم وامكانية الوصول للطلبة ذوي الاعاقة في جامعة القدس والجامعة العبرية.....
27	2.1 المؤسسة والتنظيم الطلابي في جامعة القدس.....
32	2.2 المؤسسة والتنظيم الطلابي في الجامعة العبرية.....
37	2.3 حق المساواة وتكافؤ الفرص واحترام الخصوصية للطلبة ذوي الاعاقة في جامعة القدس.....
42	2.4 حق المساواة وتكافؤ الفرص واحترام الخصوصية للطلبة ذوي الاعاقة في الجامعة العبرية.....
45	2.5 ملائمة المباني والمرافق الاخرى والطرق ووسائل النقل في جامعة القدس.....
50	2.6 ملائمة المباني والمرافق الاخرى والطرق ووسائل النقل بالجامعة العبرية.....
53	2.7 ملائمة المناهج وكافة الوسائل التعليمية في جامعة القدس.....
56	2.8 ملائمة المناهج وكافة الوسائل التعليمية في الجامعة العبرية.....
59	الفصل الثالث.....
59	3 .حق اذكاء الوعي بقضايا الطلبة ذوي الاعاقة وحمايتهم في حالات الخطر و الطوارئ.....
59	3.1 تنمية الوعي الذاتي للطلبة ذوي الاعاقة والمجتمع الجامعي بمفهوم الاعاقة في جامعة القدس.....
63	3.2 تنمية الوعي الذاتي للطلبة ذوي الاعاقة والمجتمع الجامعي بمفهوم الاعاقة في الجامعة العبرية.....
65	3.3 الوعي بحق دمج ومشاركة الطلبة ذوي الاعاقة في جامعة القدس.....
68	3.4 الوعي بحق دمج ومشاركة الطلبة ذوي الاعاقة في الجامعة العبرية.....
72	3.5 واقع حماية الطلبة ذوي الاعاقة في جامعة القدس في حالات الخطر والطوارئ.....
75	3.6 واقع حماية الطلبة ذوي الاعاقة في الجامعة العبرية من حالات الخطر والطوارئ.....
78	الفصل الرابع.....
78	4. تحليل قانوني وعرض نتائج اسئلة الدراسة.....
79	4.1 انسجام الاتفاقية الدولية مع القوانين الفلسطينية - تحليل قانوني لأسئلة الدراسة في الجانب الفلسطيني.....
88	4.2 انسجام الاتفاقية الدولية مع القوانين الاسرائيلية - تحليل قانوني لأسئلة الدراسة في الجانب الاسرائيلي.....
92	4.3 صعوبات وتحديات.....
94	4.4 التغلب على الصعوبات والتحديات.....

96	4.5 ملخص وعرض نتائج اسئلة الدراسة.....
99	4.6 توصيات الدراسة.....
101	قائمة المصادر والمراجع.....
106	المراجع باللغة الإنجليزية والعبرية.....
104	توثيق مقابلات المسؤولين في جامعة القدس والجامعة العبرية.....
108	توثيق مقابلات الطلبة ذوي الاعاقة في جامعة القدس والجامعة العبرية.....

المخلص

جاءت الدراسة للكشف عن كيفية الحقوق المطبقة فعلا على ارض الواقع الفلسطيني المؤسساتي في جامعة القدس بعد توقيع الدولة الفلسطينية على الاتفاقية الدولية لحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة مقارنة بالواقع المؤسساتي الاسرائيلي في الجامعة العبرية بعد توقيع الجانب الاسرائيلي ايضا على نفس المعاهدة الدولية.

سعت الدراسة للإجابة على اسئلتها الاربعة الفرعية وهي: ما الواقع التطبيقي للبند اربعة وعشرون من الاتفاقية الدولية الداعي الى حق التعليم على اساس المساواة وتكافؤ الفرص للطلبة ذوي الاعاقة في كل من جامعة القدس والعبرية؟ ما التدابير المتبعة لتطبيق حق المادة التاسعة من الاتفاقية الدولية وهي تهيئة امكانية الوصول للطلبة ذوي الاعاقة في كلا الجامعتين؟ ما الخطوات التي تتخذها كل من الجامعتين لتطبيق المادة الثامنة من الاتفاقية لإذكاء الوعي بقضايا الطلبة ذوي الاعاقة؟ ما الاجراءات العملية التي تقوم بها كل من جامعة القدس والجامعة العبرية لتنفيذ حق حماية وسلامة الطلبة ذوي الاعاقة الذين يتواجدون في الحرم الجامعي ابان حالات النزاع المسلح وحالات الطوارئ الانسانية وفق ما نصت عليه المادة الحادي عشر من الاتفاقية؟ تدرجت هذه الاسئلة الفرعية في سلم الدراسة للوصول الى معالجة مشكلة البحث وسؤالها الرئيسي وهو: ما هو واقع التطبيق الفعلي للاتفاقية الدولية لحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة الصادرة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في تاريخ 13 ديسمبر 2006 على المستوى الخدماتي والاداري لجامعة القدس العبرية والجامعة العبرية؟

وقد تشكلت عينة الدراسة من الهيئتين الاداريتين والطلبة ذوي الاعاقة لكلا الجامعتين وشملت مجموع العينة خمسون شخص من كلا الطرفين وتبلورت المعلومات من خلال المقابلات والدراسات الادبية السابقة والتي قسمت الى دراسات عالمية وفلسطينية واسرائيلية انبثقت نتائج الدراسة من الواقع المتعايش فيه بكلا الجامعتين وبالفعل تسعى كلاهما لتحقيق العدالة وانصاف حقوق طلابها من ذوي الاعاقة لكن المؤسسة والتنظيم في الجامعة العبرية هو اقوى مما هو عليه الحال في جامعة القدس وذلك لعدة اسباب: سياسية اقتصادية قانونية وامنية الامر الذي جعل حقوق الطلبة ذوي الاعاقة في الجامعة العبرية قريبة من النهج الحقوقي على خلاف ما هو عليه حال طلبة ذوي الاعاقة في جامعة القدس المقترية حقوقهم من نهج المنه والاحسان تولدت توصيات الدراسة من نتائجها وكان اهمها هو توجيه رسالة لجامعتنا العبرية جامعة القدس بضرورة انشاء وحدة خاصة تعتنى بشؤون الطلبة ذوي الاعاقة وتكون هذه الوحدة متمتعة بشخصيتها القانونية ليس من طواقم الجامعة فقط بل من كافة الوزارات الفلسطينية واهمها وزارة التربية والتعليم العالي.

A Comparative Study of the Rights of Students with Special Needs in Al-Quds University and the Hebrew University in View of the Convention of the Rights of Persons with Disabilities (CRPD)

Prepared by: Hiba Ali Jameal Atrash

Supervisor: Dr.Mouner Nusaybah

Co-Supervisor: Omar Yousef

Abstract

This study compares and contrasts the extent to which the rights of persons with disabilities are realized on the ground on the institutional level in Al-Quds University and the Hebrew University following Palestine's and Israel's accession to CRPD.

The study answers four main sub-questions: 1. Is Article (24) of CRPD relating to the rights of persons with disabilities to education without discrimination and based on equal opportunity fully implemented in Al-Quds and the Hebrew Universities? 2. What measures are taken by both universities toward the implementation of Article (9) of CRPD concerning the accessibility of persons with disabilities to the different facilities in both universities? 3. What measures are taken by the universities toward implementing Article (8) of CRPD concerning raising awareness on the rights of persons with disabilities? 4. What practical measures are taken by the universities to ensure the protection and safety of students with disabilities who are present on campus in time of armed conflict and state of emergency pursuant to Article (11) of CRPD? Addressing these sub-questions will facilitate finding answers to the main research question: What is the actual state of implementing on the ground the CRPD issued by the UN on 13 December 2006 on the services and administrative levels in Al-Quds and the Hebrew Universities ?

The sample for this study consisted of 50 persons from the administrative staff and students with special needs from the two universities. Information and data collection was based on personal interviews and relevant Palestinian, Israeli and international literature. The findings of the study derived from the actual living circumstances in both universities. The researcher reached the conclusion that Al-Quds and the Hebrew Universities seek to achieve justice, equity and equality among all students and maintain the rights of students with special needs. However, the study found that the level of organization and institutionalization at the Hebrew University is more advanced and stronger than Al-Quds University for various political, economic, legal and security reasons. Whereas the Hebrew University follows a legal approach to dealing with students with special needs, the rights of students with especial needs at Al-Quds University are maintained through acts of charity and mercy.

The study recommends, inter alia, the establishment of a special unit in Al-Quds University that would cater for the needs of students with special needs. The unit will have a legal personality and comprise staff from all Palestinian ministries especially the Ministry of Higher Education

خلفية الدراسة واطارها النظري

1.1 المقدمة

تقارن الدراسة حقوق الطلبة ذوي الاعاقة في ميدان جامعة القدس والجامعة العبرية، ايماناً من العالم بان الحق هو الواجب الثابت والمؤكد الذي اقره القانون لكافة الافراد على حد سواء والزموا باحترامه، ولان الاعاقة تركت وصمتها السلبية في حياة الشخص ذي الاعاقة وبعده عن الاندماج في المجتمع خصوصا اذا حدثت هذه الاعاقة في مقتبل العمر، ولطالما شكلت الجامعات قطب الرحى التربوي في عملية بناء وعي الانسان وتشكيله، فهي التي تخرج موظفي الدولة وقيادات المجتمع ورسالتها الايدولوجية تكمن في اعداد وتنمية الموارد البشرية واجراء البحوث العلمية المساهمة في عملية التنشئة والتربية والثقافة ونقلها من جيل الى اخر بشكل يضمن صياغة الوعي للطلبة ومن ثم للمجتمع بأكمله.

ومن مفردات الحق والاعاقة والجامعات التي نسجت منها عنوان بحثي علمي لدراسة حقوق الطلبة في جامعة القدس والجامعة العبرية، اتجهت للبحث عن المستوى المتميز والخصوصية الخدماتية والقانونية والادارية التي نقدمها كلا الجامعتين لطلابها من ذوي الاعاقة، وللكشف عن دورهما في تحمل المسؤولية الانسانية والتربوية والقانونية اتجاههم، ومعرفة استجابة الجامعتين لاحتياجاتهم، هذه الحاجة التي ترجمت كحق مرادف لحق المساواة والعدالة والحرية والتعليم في كينونة المؤسسة الاجتماعية الريادية الاولى التي اشاد بها الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعديد من المعاهدات الدولية بما فيها الاتفاقية الدولية لحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة والتي حثت على حق الانسان ذا الاعاقة في التعليم الجامعي، ومن هنا ابحت عما تقدمه كلا الجامعتين من اساليب تسهل العملية التعليمية للطلبة ذوي الاعاقة، وما هي قدرتها في توجيه وادماج وتمكين هذه العقول البشرية وطاقتها الابداعية لتحقيق تبادل المنفعة لما فيه خدمة لهم ولمجتمعهم على حد سواء.

ومن اتخاذي للاتفاقية الدولية لحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة معيارا للمقارنة، اطرق ابواب المقارنة ايضا بين الانظمة السياسية الخاصة بالدراسة وهي النظام السياسي الفلسطيني مقابل النظام السياسي الاسرائيلي للتعرف على طبيعية الخدمات التي يوفرها كل منهما للطلبة ذوي

الاعاقة، ولأن فلسفة هذه الانظمة استقامت على قواعد من القيم السماوية والانسانية والمواثيق الدولية وقبلت بمبدأ التعددية والاعتراف بالغير والقبول به كشريك، لذا لا يحق لأي انسان عزل وظلم اي انسان اخر لمجرد انه ليس على شاكلته.

واعتمادا على مؤتمر اليونسكو المنعقد في سنة 1950 الذي يحث على حق الجامعة في تتبع المعرفة لذاتها من اجل البحث عن الحقيقة اينما كانت بالاستناد الى مبدأ الاعتراف بالرأي والرأي الاخر، فههدف الدراسة يتمثل في نقل التجربة لتحسين حال الطلبة ذوي الاعاقة خصوصا في المؤسسات الفلسطينية واهمها الجامعات، مع الذكر ان دولة فلسطين انضمت رسميا للاتفاقية الدولية في تاريخ 2-4-2014(عمرو، 2010) واسرائيل بتاريخ 28-9-2012(2018) (منظمة اكيم، 2018)، وبما ان كلا الجامعتين تعتبر من اهم المؤسسات الاكاديمية التابعة للقطاع التربوي، اذا فهي تابعة بتسييس لتلك الانظمة الموقعة على الاتفاقية الدولية للأشخاص ذوي الاعاقة وكل منهما ملزم قانونيا واحلاقيا بالتطبيق.

احتوت الدراسة على اربعة فصول ناقشت فيها في الفصل الاول خلفية الدراسة واطارها النظري ومشكلة البحث واهميته ومنهجه واهدافه وصعوباته والدراسات السابقة ومصطلحات الدراسة وحدودها، والفصل الثاني ناقش حق التعليم وحق امكانية الوصول في كلا الجامعتين وانطوى تحت هذه الحقوق عدة عناوين فرعية وهي المأسسة والتنظيم وحق المساواة وتكافؤ الفرص والخصوصية، وملائمة المباني والطرق ووسائل النقل وملائمة المناهج وكافة الوسائل التعليمية، وناقش الفصل الثالث حق اذكاء الوعي معرجا على الوعي الذاتي للطلبة ذوي الاعاقة انفسهم والمجتمع الجامعي من حولهم ودمجهم ومشاركتهم في الانشطة السياسية والثقافية والرياضية، كما ناقش قضية حماية الطلبة ذوي الاعاقة في حالات الخطر والطوارئ، واخرا تتطرق الفصل الرابع الى مناقشة السؤال البحثي الرئيسي وتم عرض لاهم النتائج والتوصيات في منته.

اولا: تعريف الإعاقة حسب القانون الفلسطيني والقانون الاسرائيلي والاتفاقية الدولية

تتاول القانون الفلسطيني والقانون الاسرائيلي تعريف الاعاقة بتعريف الشخص ذي الاعاقة نفسه حيث يعرف القانون الفلسطيني رقم (4) الاعاقة فيقول في مادته الاولى ان الشخص ذا الاعاقة هو "الشخص المصاب بعجز كلي أو جزئي خلقي أو غير خلقي وبشكل مستقر في أي من حواسه أو قدراته الجسدية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين" (المجلس التشريعي الفلسطيني، اكتوبر 1999: ص36)، وكذلك القانون الاسرائيلي قانون المساواة الصادر سنة 1998 يقول بان

شخص ذا اعاقة هو "كل شخص مصاب بنقص بدني أو نفسي أو عقلي أو إدراكي، دائماً كان أم مؤقتاً، مما يجعله مقيداً في أدائه الوظيفي بصورة جوهرية في مجال أو أكثر من مجالات الحياة الأساسية" (مجلس الوزراء الاسرائيلي، 1998: ص89) اما الاتفاقية الدولية وهي المعيار القانوني لأنظمة الدراسة السابقة فقد نستغرب انه لا يوجد تعريف صريح للإعاقة فيها كما هو الحال بأنظمة الدراسة نفسها، اذ لا يوجد بند مفصل يعرف ما هي الاعاقة داخل متن الاتفاقية، فهو تعريف ضبابي وعام جدا (عباس، 2013)، فمعظم الادبيات التي تناولت تحليل مضمون التعريف تقر بغموضه وبعده وضوحه، لكن يمكننا ان نستنتج التعريف كجزء من اهداف الاتفاقية في المادة الاولى وهي تفيد "ويشمل مصطلح الأشخاص ذوي الإعاقة كل من يعانون من عاهات طويلة الأجل بدنية أو عقلية أو ذهنية أو حسية، قد تمنعهم لدى التعامل مع مختلف الحواجز من المشاركة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين" (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2006: ص7).

ناقشت الدراسة فيما ذكر اعلاه مصطلحات قانونية للإعاقة، مع ان المتتبع للتطور التاريخي للإعاقة يعلم كم هي العثرات والمراحل الصعبة التي مر بها الاشخاص ذوي الاعاقة، وكيف تفاوتت النظرة اليهم والمعاملة معهم من مجتمع الى اخر ومن فترة الى اخرى لذا لا بد ان نلقي مزيد من الضوء على مناهج الاعاقة حتى ندرك كيف انبثقت هذه الظاهرة في داخل متن النصوص القانونية لتلزم المجتمع ومؤسساته بأهمية احترام حق الانسان ذو الاعاقة .

ثانياً: التعليم و مناهج الاعاقة

تبين مناهج الاعاقة التتبع الأيديولوجي للظاهرة في المعاملة وفق التنشئة الاجتماعية والتعليمية من نظريات ومفاهيم قائمة على المنة والشفقة الى مفاهيم اجتماعية وحقوقية:

الف - المنهج القائم على المنة و الاحسان

يقوم النهج المذكور على صنع المعروف والصدقة والشفقة، وليس على اساس الحقوق، فهو يرى الاشخاص ذوي الاعاقة اشخاص بؤساء محتاجون للمنة والعطاء والحسنة والمساعدة، كما يراهم غير متمكنين ولا قادرين على التكفل بأنفسهم وبذلك لا يملكون الحق في المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعلى اثر هذا التوجه هو يرفض الحديث عن أي متطلبات مرتبطة بالمحيط والمجتمع، فهو يعتبر ان الاعاقة مشكلة حصرية بالفرد نفسه، ومن هذا المنظور يرى الاشخاص ذوي الاعاقة مدعاة للتعاطف والرحمة من قبل المجتمع واصحاب الواجب والخيرات ودور الاحسان والمساجد والكنائس والملاجئ (WHO, 2002) فاتخذ تعليمهم طابع فلسفي خيرية، ذلك لان هذه المؤسسات وفرت لهم سكن خاص بهم عزل العشرات منهم

عن اسرهم ومجتمعهم، مما اثر ذلك سلبا على نموهم النفسي والاجتماعي، بالإضافة الى انه عزز الاعتقاد بان المكان المناسب لتعليمهم هو فقط في الملاجئ ودور الرعاية، واستمر الوضع عما هو عليه حتى اواخر الستينات (بصلات، 2015)، وما يميز هذا المنهج انه يعول سلطة وادارة سياساتهم بما فيها سياستهم التعليمية الى تلك المؤسسات المحسنة، التي تقيد وتحد من حركتهم واستقلاليتهم وتعليمهم، ذلك لان الاحسان لا ينبعث الا من اصحاب قلوب النوايا الحسنة وهذا امر لا يكفي ولا يكفل أي حق لهم.

باء - المنهج الطبي

هو منهج اجتماعي سياسي يصب تركيزه على مرض وعجز الفرد نفسه، ومن هذا التوجه نرى مبرراً كافياً بعدم مساواة الاشخاص ذوي الاعاقة بغيرهم، نتيجة لظروف جسدية متأصلة في جسد الفرد، فهو يحصر حقوقهم ويستوعب احتياجاتهم بالعلاج الطبي فقط، ويركز على ان سلامة العيش الطبيعي والاندماج والمشاركة الاجتماعية تكمن بأخذ الدواء والالتزام بالأساليب الطبية لعلاج المرض المؤدي للإعاقة او على الاقل الحد منه او التحكم به، وما يميز هذا المنهج انه لا يتحدث عن أي متطلبات او مستلزمات يجب على المجتمع او البيئة توفيرها، فهو يؤمن بان الاعاقة مشكلة مرضية فردية والمجتمع غير مسؤول، ويعول ادارة حقوقهم للمؤسسات الطبية فقط من اطباء واطباء نفسيين وممرضين وممرضات فهو يراهم اصحاب سلطة و قرارات شرعية سليمة، لذا نجد ان هذا المنهج يحصر حقوقهم في داخل اسوار المؤسسات الطبية ويرى ان اهم مستحقاتهم هي حبيبات الدواء فقط (UN Human Rights, 2014)، يتقارب هذا المنهج مع المنهج السابق ولكن هنا اصحاب الواجب هما القطاع الصحي والدولة بينما يبقى تمثيل مصالح الاشخاص ذوي الاعاقة في يد تلك المؤسسات الخيرية او الطبية (الامم المتحدة، 2007) وهذا يعني انعدام الاستقلالية وذلك بتخصيص الاعاقة كحالة ملاصقة بالفرد لذا يطلق على النموذج الخيري والنموذج الطبي بالنموذج الفردي.

اما تعليم الاشخاص ذوي الاعاقة وفق هذا المنهج فقد قام على فلسفة التأهيل، ففي بداية السبعينات ظهر نوع من التمرد والاعتراض على سياسة النهج السابق، فظهرت الجمعيات المحلية والاجنبية، واخذ التعليم فيها طابع اخر حيثما اصبح التركيز على العلاج الطبيعي والوظيفي والتدريب المهني التقليدي والاشغال اليدوية مثل صناعة القش والخيزران والخزف والنسيج، بحيث طرأ تحسن على احوالهم وانتاجيتهم، الا ان هذا الانحباس في هذا النمط التعليمي كرس النظرة الدونية والفجوة القائمة بين الاشخاص ذوي الاعاقة ومجتمعهم، وعزز من الاعتقاد انهم يعانون من خلل يجب اصلاحه وبالتالي هم بحاجة الى التعليم من اجل اصلاحهم، وبقي

التعليم شكل من اشكال الرعاية المؤسساتية التي يغيب عنها مفهوم الدمج والمساواة(بصلات، 2015).

جيم - المنهج الاجتماعي

جاء هذا المنهج لي طرح نمطاً جديداً من انماط التفكير ليمثل نقلة نوعية في المعتقد الذي يرى ان الواجب في حل قضية الاعاقة يختزل في ترميم الاطراف الوظيفية لدى المصاب، لي طرح معتقداً جديداً مفاده يقول "ان الاعاقة هي نتيجة التفاعل الفردي مع البيئة التي لا تستوعب اختلافات ذلك الفرد" (السلطاني، 2014: ص1)، ولا يعزي عدم المساواة الى الاعاقة، بل الى عدم قدرة المجتمع على ازالة الحواجز التي تعترض الاشخاص ذوي الاعاقة، ذلك هو ذات النهج التي تبنته الاتفاقية الدولية لحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة، وفي اطار هذا المنهج الاجتماعي لا تعد الاعاقة ذنباً ولا خطيئة يتحمل نتائجها الفرد وحده بل هي جزء من التنوع البشري الطبيعي المتواجد في أي مجتمع، وعلى المجتمع ان يقر ويعترف بذلك ويرد تصور الاعاقة من مفهوم فردي خاص الى مفهوم اجتماعي عام وشامل ويقول الكاتب زين العابدين الركابي في مقاله للشرق الاوسط "ان التنوع البشري من سنن الله الكونية والاجتماعية في الحياة الإنسانية، وهو تنوع يمثل (لوحة بهية) من لوحات هذا الوجود الكبير الجميل، بيد أن الإنسان حول هذا التنوع المتكامل المتناغم المتفاهم الى عصبية جاهلية، والى أسلاك شائكة عازلة، والى ساحات متعنتة من التهاوش والنطاح" (الركابي، 2007: ص1) يضع هذا النهج الشخص لا اعاقته في جوهر اهتمامه ويقر بجميع حقوقه كإنسان، فهو لا يغفل عن اهمية النموذج الطبي والمؤسسات الطبية في ضرورة تقديم المساعدة والمشورة الصحية اللازمة لكنه يرى ان المساواة اولا توجد في المؤسسات الطبية حينما يتم خلق هوية جديدة للتعامل ما بين المريض وطبيبها ملحقا هو اسلوب الحوار والتفاهم بينهما، بل يؤكد على ضرورة حقهم بالاشتراك في صياغة جميع القرارات السياسية والقانونية على خلاف ما اتى به كل من النهج القائم على المنة والاحسان والنهج الطبي، فمن سمات هذا النموذج الحرية والعدالة والكرامة والثقة والتقييم، لذا فهو لا يحمل عبء الاعاقة على الفرد بل على المجتمع (OLIVER, 1990)، ويرى ان الدولة بوزارتها وجميع مؤسساتها هي صاحبة الواجب ويتعين عليها موائمة سياساتها واحكامها القانونية في بيئة يستفيد من محيطها الجميع دون أي استثناء.(الامم المتحدة، 2007).

ويقول المحامي عباس في مقاله لسان المقموع مرتين "عبر السنين طرأ تغيير في العالم في طريقة التعاطي مع موضوع الاعاقة نحن نشهد اليوم عملية نوعية وهي الانتقال من التوجه الطبي الى التوجه الاجتماعي" (عباس، 2013: ص9)، كما ان مايكل اولفير وهو ناشط بريطاني

في قضايا الاعاقة في اوروبا والذي قام بتطوير التناقض بين (النموذج الفردي) و(النموذج الاجتماعي) يعتبر انه يوجد عدة فرضيات مركزية اولها: ان الاعاقة هي صفة حيادية، موضوعية متأصلة في الانسان، ولذلك المشكلة هي في الانسان نفسه، وثانيها ان الحل للمشكلة هو فردي اي بواسطة، المعالجة، التأهيل، دمج الفرد وملائمته للأنظمة القائمة بدون تغييرها، منح مخصصات ومساعدة فردية، وبواسطة اقامة خدمات خاصة مختلفة ومعزولة عن الخدمات المعطاة لكافة المجتمع، وثالثها: ان المجتمع غالبا لا يوجد لديه يد في خلق الاعاقة، بل الاعاقة هي شيء يحدث عشوائيا للأفراد على انه مصير قاس او كارثة طبيعية (Oliver, 1993)

اما تعليم الاشخاص ذوي الاعاقة وفق هذا النهج فقد تبنى فلسفة الدمج وتكافؤ الفرص والمساواة في مؤسسات المجتمع بما فيها مؤسسات التعليم كافة، فمكان تعليمهم ليس الملاجئ ولا المؤسسات الطبية وانما في المدارس والكليات والجامعات جنبا الى جنب اقرانهم حيث يؤكد مايكل الولفير(لا شيء عنا بدوننا) وهذا الشعار الذي تبنته معظم الجمعيات والمؤسسات المناصرة لقضايا الاعاقة (OLIVER,1990)، فالإعاقة ليست في الفرد وانما هي في المنشئة المدرسية والجامعية التي لا تكسر معيقات الاعاقة، ولا توفر امكانية وصول الاشخاص ذوي الاعاقة اليها.

دال- المنهج القائم على حقوق الانسان

ومن المنهج او النموذج الطبي او الفردي انتقل الى اهم المناهج وهو النهج الحقوقي الذي اختارته الباحثة حجر زاوية عالي الاهمية في مكونات الاطار النظري المعتمد للدراسة، فبعد مجيء الحرب العالمية الاولى التي اصابته نيرانها جنرالات الجيوش وحدثت الكثير من الاعاقات الدائمة وعلى الاخص الاعاقات الحركية تعالت الاصوات العسكرية التي لم تؤمن بالضعف يوما بحياتها الا بعد ان ذاقت اجسادها ويلات الحرب بالمطالبة بحقوقهم بشكل قانوني وليس رحمانى(جمعية نجوم الامل، 2009)، فاصبح احقاق هذه الحقوق التزام وطني وعالمي واخلاقي يقع على عاتق الاجهزة السياسية في داخل الدولة نفسها والاسرة الدولية بكاملها والتي بذلت وسع جهدها في تحقيق المثل الاعلى والمرام الاقصى لأنصاف حقوق المستضعفين من بني البشر ليسود عليهم السلام والامان، ومن هذه الصكوك الدولية التي عنيت بشؤون الاشخاص ذوي الاعاقة على سبيل المثال وليس الحصر: الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عام 1948 ، الاعلان العالمي للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري الصادر عام 1956، والاعلان العالمي لحقوق المعاقين الصادر سنة 1975 ... وصولا الى الاتفاقية الدولية

التي تعتبر بمثابة رد المجتمع الدولي على التاريخ الطويل والمرير المليء بتميز والاستبعاد والتجرد من الانسانية ضدهم (عمرو، 2010).

وعلى اثر ذلك تم الاقرار في العديد من الاتفاقيات والاعلانات والقرارات الدولية بمبدأ عالمية حقوق الانسان من ذوي الاعاقة في القانون الدولي، وتنص على ذلك المادة (ج) من ديباجة الاتفاقية الدولية "اذ نؤكد من جديد الطابع العالمي لجميع حقوق الانسان والحريات الاساسية وعدم قابليتها للتجزئة وترابطها وتعاضدها وضرورة ضمان تمتع الاشخاص ذوي الاعاقة بهذه الحقوق بشكل كامل دون تمييز" (الجمعية العامة للامم المتحدة، 2006: ص1) وهنا يلتقي النهج القائم على الحقوق في كثير من الافكار والاهداف مع النهج الاجتماعي، فهما مكملان لبعضهما البعض، اذ يرى ان الاشخاص ذوي الاعاقة هم اصحاب حقوق والدولة هي المسؤولة عن تأمينها، ويرى ان الحواجز الموجودة بالمجتمع هي حواجز تمييزية، وبذلك يجوز للأشخاص ذوي الاعاقة تقديم الشكاوي ورفع الدعاوي على وجودها (UN Human Rights, 2014)، وهذا ما يميز هذا النهج عن غيره من المناهج فعلى سبيل المثال: نأخذ حق التصويت الانتخابي في الجامعات وهو حق يتمتع به كل طالب جامعي لكافة الطلبة فلا يقتصر على طالب دون اخر، ففي حال اراد الطالب ان يمارس هذا الحق وكان يعاني من اعاقة بصرية كاملة وانعدمت له سبل الاتاحة من معدات التصويت مثل انعدام لغة بريل او عدم وجود شخص مرافق موثوقا به يساعده في قاعة التصويت، فاذا تعذر على الطالب ذي الاعاقة الادلاء بصوته وممارسة حقه لان الجامعة لم توفر له أي موائمة تلائم احتياجاته، هنا يتدخل النهج القائم على حقوق الانسان في التعامل مع الاعاقة ليقول ان غياب معدات التصويت التي ادت الى عدم ممارسة هذا الطالب حقه في التصويت يعتبر شكلا من اشكال التمييز الذي يخالف القانون الدولي وخصوصاً الاتفاقية الدولية والتي تفيد في ديباجتها نقطة (ح) "واذ تعترف ايضا بان التمييز ضد أي شخص على اساس الاعاقة يمثل انتهاكا للكرامة والقيمة المتأصلتين للفرد" (الجمعية العامة للامم المتحدة، 2006: ص3)، وهنا يجوز للطلاب التوجه بشكوى رسمية ضد طواقم الجامعة او حتى وزارات الدولة المعنية و التي يجب عليها إزالة كافة الحواجز وتوفير سبل الإتاحة، وليس الدافع من وراء هذا النهج هو الشفقة او الاحسان او الاسر داخل مؤسسة طبية بل دافعه هو حقوق الانسان، فهو نهج يحترم التنوع البشري ويسعى لإعلاء شأنه ويرى انه من السخرية النظر الى الاشخاص ذوي الاعاقة بانهم مجرد متلقين لأفعال الخير والاحسان، بل يسعون إلى تحقيق الاستقلالية والاعتماد على انفسهم ليتمكنوا من المشاركة في المجتمع (BMZ, 2012)

ونشير هنا الى المادة (ن) من ديباجة الاتفاقية "واذ تعترف بأهمية تمتع الاشخاص ذوي الاعاقة باستقلالهم الذاتي واعتمادهم على انفسهم، بما في ذلك حرية تحديد خياراتهم

بأنفسهم" (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2006: ص4)، حيث يحق لهم ان يتلقوا حق التعليم وحق العمل وحق الزواج وتكوين اسرة وحق المشاركة في الحياة السياسية والثقافية، فهو نهج يتبنى الدفاع عن كل حقوقهم باللجوء الى القضاء والعدالة اذا لزم الامر ذلك، والدول الاطراف تقر بهذه الحقوق وفقا للنقطة (ب) من ديباجة الاتفاقية الدولية "واذ تعترف بان الامم المتحدة قد اعلنت في الاعلان العالمي لحقوق الانسان وفي العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان ان لكل فرد دون تمييز من أي نوع الحق في التمتع بجميع الحقوق والحريات المنصوص عليها في تلك الصكوك، ووافقت على ذلك" (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2006: ص1).

ويتفق هذا النهج مع النهج الاجتماعي بضرورة التزام المجتمع والمنظومة الدولية لحقوق الانسان بالتنفيذ والتطبيق الفعلي لما ينادي به فهو ملزم لجميع الدول التي وقعت وصادقت على اتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة ويجب على الدول ان تمنع حدوث الافعال التمييزية، بحيث تدرج الاعاقة في جميع النواحي السياسية والقانونية بحسب ما نصت عليه النقطة (و) من الديباجة "اذ تعترف بأهمية المبادئ، والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالسياسات الواردة في برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين وفي القواعد الموحدة المتعلقة بتحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الاعاقة في تعزيز وصياغة وتقييم السياسات والخطط والبرامج والاجراءات على كل من الصعيد الوطني والاقليمي والدولي لزيادة تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الاعاقة" (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2006: ص3)، وحسب هذا النهج يجب ان لا تصمم أي سياسات خاصة من اجل الاشخاص ذوي الاعاقة، بالرغم من ضرورة توفير الخصائص الملائمة المطلوبة فيها لتمكين المشاركة الكاملة لهم، فهم ليسوا اناساً خاصين، وهنا تكون الدولة هي صاحبة الواجب الرئيسي في حماية هذه الحقوق بما فيها الوزارات وجميع الفروع الحكومية ويوجد بعض الاحكام التي تتناول القطاع الخاص وتنظيمات المجتمع المدني، ولاسيما المنظمات التي تمثل الاشخاص ذوي الاعاقة، ويهدف النهج القائم على حقوق الانسان الى مشاركة الاشخاص ذوي الاعاقة مشاركة وثيقة في صنع القرارات بموجب القانون، وهذا وفق المادة (س) من الديباجة "واذ ترى انه ينبغي ان تتاح للأشخاص ذوي الاعاقة فرصة المشاركة بفعالية في عملية اتخاذ القرارات بشأن السياسات والبرامج بما في ذلك تلك التي تهمهم مباشرة" (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2006 : ص5).

ونلاحظ مما سبق ان فلسفة التعليم للأشخاص ذوي الاعاقة اصبحت اكثر شمولية، فلسفة عالمية حقوقية، تقرها الدول والاتفاقيات الاممية، يحكمها قانون الالتزام، بجملة لا ،لا، للتمييز على اساس الاعاقة، فتعليم الجامع والوصول للجامعات هو حق للجميع، ولسان الاتفاقية الدولية للأشخاص ذوي الاعاقة في المادة الرابعة والعشرين يقول "تسلم الدول الاطراف بحق الاشخاص

ذوي الإعاقة في التعليم. ولإعمال هذا الحق دون تمييز وعلى أساس تكافؤ الفرص، تكفل الدول الأطراف نظاماً تعليمياً جامعاً على جميع المستويات وتعلماً مدى الحياة" (الأمم المتحدة، 2006 : ص 27).

وعلى ضوء ما سبق أيضاً نشاهد تحول عملية فلسفة التعليم من نهج إلى آخر في دورة حياة الأشخاص ذوي الإعاقة بالعالم، فالنهج القائم على الإحسان هو أقدم هذه المناهج الأربعة ثم يليه النهج الطبي أو ما تم تسميته بالنهج الفردي، وصولاً إلى ما يمكن أن نسميه بالنهج الشمولي وهو النهج الاجتماعي والنهج القائم على حقوق الإنسان فهما نهجان حديثاً العهد، ومن الجدير ذكره أن جميع هذه المناهج بما تحتويه من سياسات أيولوجية وتعليمية لا تزال سائدة حتى يومنا هذا فبالرغم من توقيع دول العالم على الاتفاقية فلا تزال هذه المناهج القديمة شائعة حتى في أواسط مجتمع حقوق الإنسان (UN Human Rights, 2014) .

تأتي هذه الدراسة للكشف عن ظاهرة الإعاقة وعن تطبيق النهج القائم على الحقوق في المؤسسات التعليمية الفلسطينية والإسرائيلية، خصوصاً بعدما تم توقيع الدولة الفلسطينية عليها مع العلم أن المجلس التشريعي لغاية الآن لم يصدق عليها بسبب تعطيله وبسبب الانقسامات والأوضاع السياسية الحاصلة في النظام السياسي الفلسطيني، أما في الجانب الإسرائيلي تم توقيع ومصادقة الكنيست الإسرائيلي عليها وعلى أثر ذلك تم تعديل القانون المحلي بناء على ما جاءت به الاتفاقية، وبما أن كل من الجانبين أصبح ملزماً بالتطبيق الفعلي لها انتقلت الدراسة البحث في التحقيق الحاصل لأهم الحقوق المتعلقة بحياة الطالب الجامعي في كل من المؤسسة الوطنية الفلسطينية وهي جامعة القدس، مقابل الجامعة العبرية لذا لا بد من التطرق لأهمية كل من هاتين الجامعتين .

ثالثاً: الأهمية التعليمية والثقافية لجامعة القدس والجامعة العبرية في مدينة القدس

تحظى مدينة القدس بمكانة الأم الرؤوم التي قبلت وحملت في أكنافها الاختلافات التاريخية والثقافية والتعددية والتنوع البشري بين أبنائها، فكل شيء في مدينة القدس يختلف عن أي مدينة بالعالم، فهي ليست أحادية الثقافة فلغتها وتقاليدها وقوانينها ليست متجانسة، وبحكم أنها مدينة محتلة وواقعة تحت احتلال تنوعت المؤسسات وخاصة الأكاديمية فيها، ونحن في هذه الدراسة نسلط الضوء على جامعة القدس العربية الخاضعة للقوانين الفلسطينية، مقابل الجامعة العبرية الخاضعة للقوانين الإسرائيلية، لنبحث قضايا الإعاقة في كل من المؤسساتين لذا لا بد من التعريف بهما وبالأهمية التعليمية والثقافية اللتان تحتلهما في كل من الجانب الفلسطيني والإسرائيلي:

الف - جامعة القدس: هي مؤسسة أكاديمية فلسطينية تقع في مدينة القدس و ضواحيها و حرمها الرئيسي يقع في ابو ديس ولها عدة فروع ومباني في الشيخ جراح وبيت حنينا والبلدة القديمة في القدس الخ (جامعة القدس، 2018).

اسست الجامعة في ظل اوضاع سياسية قاهرة انتجت ضرورة ملحة لإنشاء جامعة فلسطينية قادرة على استيعاب اعداد الطلبة الخرجين من القدس والضفة الغربية وغزة نظراً للظروف الصعبة التي فرضها الاحتلال الاسرائيلي للحد من سياسة الجهل والشتات عن الوطن, حيث لم يكن من السهل على الطلبة الفلسطينيين استكمال تعليمهم العالي في العالم العربي، لذا تم تأسيس عدد من الكليات مثل كلية الدعوة والعلوم التقنية وهند الحسيني وفي عام 1995 توحدت هذه الكليات كإعلان اشبه بكونفدراليه ثقافية تعليمية تجسد الروح الفلسطينية على ارض العاصمة القدس، وبعد ترسيخ حجر الاساس لمؤسسة تعليمية مميزة في القدس تم تدريجياً فتح المزيد من الكليات حيث بلغ عدد كليات الجامعة 15 كلية و22 مركزاً و7 معاهد، مثل كلية الطب و بارد و مركز العمل المجتمعي الذي يقدم الرعاية الاجتماعية والقانونية للمقدسيين ومركز دراسات القدس الذي يمنح درجة ماجستير في البلدة القديمة، ويقدر عدد العاملين فيها 1200 موظف وعدد طلابها 12000 طالب وطالبة (جامعة القدس، 2018)، وقد خرجت الجامعة كوادر بشرية بارزة في المجتمع الفلسطيني والعربي.

باء- الجامعة العبرية: هي مؤسسة أكاديمية إسرائيلية تقع على جبل المشارف في مدينة القدس، عالية الاهمية تتربع على عرش المؤسسات الاكاديمية في اسرائيل، بحيث تحتل المرتبة الاولى كأفضل جامعة فيها، وعالمياً تحتل المرتبة الرابعة والستين على مستوى العالم حسب تصنيف جامعة شانفهاي التي تصدر التصنيف الاكاديمي للجامعات(الجامعة العبرية في اورشليم القدس، 2018) وتقسم الجامعة الى خمسة فروع ثلاث منها في مدينة القدس: حرم جبل المشارف و هو اقدمها، و حرم ادما سامرا في جفعات رام و في عين كارم، اما الحرمين التابعين للجامعة خارج مدينة القدس فهما: حرم رحبوت و حرم بيت دجان.

وتعود فكرة انشاء الجامعة العبرية على جبل المشارف في مدينة القدس لعدة اهداف سياسية معلنة وبارزة وهما: ان يكون هنالك ركن اساسي للمركز الروحي لأرض اسرائيل والذي يهدف الى تطوير التراث اليهودي وتجديده ونشره بين شعوب العالم، وان تكون مؤسسة لها معالم مادية اقتصادية تهدف الى تحقيق الذات للشعب اليهودي، اي ان يحققوا انفسهم كأفراد وكشعب فالجامعة سوف تجذب الكثير من الشباب ليحققوا رغبتهم في التعليم، وبالتالي سوف يحقق ذلك

للشعب الإسرائيلي انجازات و حضارة و بنيان، ومن سنة 1918 وضع حجر الاساس لما سموه بالبيت الوطني لتحقيق هذه الاهداف (7٦٦٨، 203) (اربه، 2003).

تم افتتاح الجامعة العبرية سنة 1925 وكان ذلك بحضور اللورد ارثر جيمس بلفور المندوب السامي البريطاني وحليفه الزعيم الصهيوني حايم وايزمان (7٦٦٨، 203) (اربه، 2003) وبالفعل حققت اسرائيل ما تريده بحيث تخرج من الجامعة العبرية العديد من الشخصيات الاسرائيلية البارزة في المجتمع الاسرائيلي ومنهم من حصل على جائزة نوبل، وفي عام 2006 بلغ عدد طلبة الجامعة 24 الف طالب اغلبيتهم إسرائيليون من اليهود والعرب وبعضهم من الطلبة الاجانب وعدد موظفيها 1200موظف (الجامعة العبرية في اورشليم القدس، 2018).

1.2 مشكلة الدراسة

تعتبر الاتفاقية الدولية للأشخاص ذوي الاعاقة من اهم معاهدات حقوق الانسان في القرن الحادي والعشرين والتي تهدف الى حماية الاشخاص ذوي الاعاقة في العالم اجمع، وقامت بمنحهم الحق العادل في الحياة التعليمية والثقافية، والتي وقعت عليها كل من دولة فلسطين واسرائيل الملزمتان بتطبيقها على كافة المؤسسات واهمها مؤسسات التعليم العالي، تعاني عملية التعليم في القدس من عدة مشاكل، لكن الاكثر اشكالية تتعلق بأشخاص ذوي اعاقه فعلى الاغلب يكون خيار المقدسي الذي يعاني من اعاقه حركية او حسية محصور بتوجه الى جامعة القدس التي حوصرت من قبل اسرائيل، او الجامعة العبرية التي تضع عراقيل معقدة في قبول الطلبة المقدسين، وفي كل الاحوال يتعرض الطلبة ذوي الاعاقه في كلا الجامعتين الى العديد من الصعوبات في حياتهم الجامعية بسبب عدم ملائمة البيئة الفيزيائية وملائمة المناهج وتوفير الخدمات التقنية المساندة او لعدم معرفة ووعي ادارة كل من الجامعتين بكافة احتياجاتهم وعدم دمجهن في المناخ الجامعي ومشاركتهم في النشاطات السياسية او الثقافية او حتى حمايتهم من حالة الخطر وغيرها من الحقوق المنصوص عليها في متن الاتفاقية الدولية، وعلى ضوء كل ما تقدم تأتي هذه الدراسة لمعالجة سؤالها البحثي الرئيسي التالي :

ما هو واقع التطبيق الفعلي للاتفاقية الدولية لحقوق الاشخاص ذوي الاعاقه الصادرة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في تاريخ 13 ديسمبر 2006 على المستوى الخدماتي والاداري لجامعة القدس والجامعة العبرية ؟

ويتفرع عن هذا السؤال عدة اسئلة فرعية ناقشت مواضيع فرعية اخرى والاسئلة هي :

- 1 - ما الواقع التطبيقي للبند اربعة وعشرون من الاتفاقية الدولية الداعي الى حق التعليم الجامع على اساس المساواة وتكافؤ الفرص للطلبة ذوي الاعاقة في كل من جامعة القدس والعبرية ؟
- 2 - ما التدابير المتبعة لتطبيق حق المادة التاسعة من الاتفاقية الدولية وهي تهيئة امكانية الوصول للطلبة ذوي الاعاقة في كلا الجامعتين ؟
- 3 - ما الخطوات التي تتخذها كل من الجامعتين لتطبيق المادة الثامنة من الاتفاقية لإذكاء الوعي بقضايا الطلبة ذوي الاعاقة ؟
- 4 - ما الاجراءات العملية التي تقوم بها كل من جامعة القدس والجامعة العبرية لتنفيذ حق حماية وسلامة الطلبة ذوي الاعاقة، الذين يتواجدون في الحرم الجامعي ابان حالات النزاع المسلح وحالات الطوارئ الانسانية وفق ما نصت عليه المادة الحادي عشر من الاتفاقية؟

1.3 اهداف الدراسة

ناقشت الدراسة حقوق الطلبة ذوي الاعاقة في جامعة القدس والجامعة العبرية لتحقيق مجموعة من الاهداف تتمثل في اثناء نظام المجتمع الجامعي بمعلومات مفيدة عن خدمات وحقوق الطلبة ذوي الاعاقة استنادا على ما جاءت به الاتفاقية الدولية، وما افادت به تجارب الطلبة ذوي الاعاقة انفسهم، ويأتي ذلك لمواكبة نمو وتطور السباق الحضاري الانساني التي وصلت اليه معظم الجامعات المعترف بها عالميا، كما انها هدفت الى تعزيز مستوى الوعي عند الطلبة ذوي الاعاقة انفسهم في كلا الجامعتين، فالإنسان الواعي لا يقبل بأسقاط حقه، فالوعي هو اداة لتتقبل الاعاقة كواقع اجتماعي حاصل، كما ان الدراسة قصدت تفعيل حلقة الاتصال والتواصل بين الطلبة ذوي الاعاقة والهيئة التدريسية وصناع القرار، لمد يد العون وايجاد حياة نابضة متكافلة و توجيه رسالة الى جامعتنا العربية الوطنية جامعة القدس بضرورة تأسيس جهة معينة او مركز يفتني بشؤون الطلبة ذوي الاعاقة.

1.4 اهمية الدراسة

تأتي اهمية هذه الدراسة الميدانية والقانونية في جامعة القدس والجامعة العبرية لتقارن بين جامعتين في مدينة القدس والتي تفتقر لمثل هذه النوعية من الدراسات، فمدينة القدس الشرقية لا يوجد فيها دراسات تناقش حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة في مؤسساتها، وتكشف هذه الدراسة عن اهمية المصادقية في التطبيق الفعلي للميثاق الدولي وهو الاتفاقية الدولية في جامعة القدس والجامعة العبرية بعد توقيع كل من النظام السياسي الفلسطيني والاسرائيلي عليها، ذلك لتخفيف مصفوفة المعاناة التي يعاني منها الطلبة ذوي الاعاقة في كل منهما، علاوة على توسيع الفهم

والادراك لحقوقهم وفق ما جاءت به المعرفة النظرية القانونية في كل من مواد الاتفاقية الدولية والقوانين الفلسطينية والاسرائيلية، وتكمن اهمية الدراسة ايضا في توضيح العلاقة التشابهية والخلافية لكلا المؤسستين في معالجة قضاياهم، كما انها يمكن ان تكون نواة لحركة بحثية ذات علاقة بالموضوع او خطوة اولى في طريق يستكملة باحثون اخرون بجزئيات ومتغيرات اخرى او يتعمقون في جوانبه وابعاده على نحو مختلف خاصة في ظل ندرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، فالموضوع واسع وبالتأكيد هنالك العديد من الجوانب لم تغطيها الدراسة.

1.5 منهجية الدراسة

المنهج تبعت الدراسة في بحثها على منهجين علميين تم الاعتماد عليهم لاستقصاء المعلومات وهما الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن وهو الاوفق في جمع وتسلسل المعلومات:

أ. **المنهج الوصفي التحليلي:** تم اعتماده لوصف ظاهرة الاعاقة وكيفية تعامل كل من المؤسستين الاكاديميتين بقضاياها وحقوقها، وكيفية تضمين الاتفاقية الدولية لاهم حقوق الطلبة ذوي الاعاقة مع كيفية انسجام هذه الحقوق بما نصت عليه القوانين الفلسطينية الملزمة في تطبيقها جامعة القدس والقوانين الاسرائيلية والملزمة في تطبيقها الجامعة العبرية خصوصا بعد توقيع كلا النظامين على الاتفاقية الدولية لحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة.

ب. **المنهج المقارن:** تم الاستناد على هذا المنهج المقارن لإبراز اوجه الشبه والاختلاف وتحديد بعض المحاسن والعيوب بين هاتين المؤسستين الاكاديميتين في تناولهما لظاهرة الاعاقة، وكان ذلك من خلال مقايسة مدى تطبيق الواقع الفعلي الساري على ارضية كل من الجامعتين، ومقايسة اهم النصوص القانونية النظرية التي ذكرتها الاتفاقية الدولية مع النصوص والقوانين الفلسطينية واهمها قانون المعوقين الفلسطيني الصادر عام 1999، وقانون المساواة الاسرائيلي لعام 1998 .

الف. **منهج البحث :** استخدمت الباحثة منهجية البحث الكيفي وذلك رغبة في استقصاء المعرفة بشكل تدريجي في ظل عدم وجود فرضية وهو ما يوفره مثل هذا النوع من الابحاث، جمعت المعلومات من خلال الاطلاع على العديد من الادبيات التي تناولت موضوع الاعاقة من الناحية التربوية والنفسية والسيكولوجية والبيولوجية، مع التعمق في دراسة التحليل القانوني للاتفاقية الدولية وبروتوكولها والنصوص القانونية الفلسطينية والاسرائيلية ولوائحها التنفيذية، ومقابلة عدد

من المحامين المتخصصين في الاتفاقية الدولية ومحامين فلسطينيين مثلو دولة فلسطين في الاتفاقية الدولية في الامم المتحدة ومحامين إسرائيليين يعملون في لجنة مفوضية المساواة لحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة المسؤولة عن مراقبة تطبيق الاتفاقية الدولية في اسرائيل .

باء . عينة الدراسة : تم اختيار عينة البحث بطريقة قصدية لملائمة طبيعة وظيفتهم بطبيعة البحث ولأهمية مواقعهم الادارية في اعمال الحقوق التي يجب ان تقدم للطلبة ذوي الاعاقة في كلا الجامعتين، تتألف عينة الدراسة من شقيين : الشق الاول: طلبة نظاميون، هم من الاشخاص ذوي الاعاقة الملتحقين بسلك الاكاديمي لكل من جامعة القدس والجامعة العبرية، اشتملت عينة الدراسة من المجتمع الطلابي على التالي : طالبين من ذوي الاعاقة البصرية في كلا الجامعتين وطالبين من ذوي الاعاقة السمعية في كلا الجامعتين، وطالبين من ذوي الاعاقة الحركية ايضا في كلا الجامعتين، وطالب عسر تعليمي في كلا الجامعتين وذلك لقلة العثور على طلبة من نوعية هذه الاعاقات، وطالبين في الجامعة العبرية فقط وهم طلبة من ذوي الاعاقات المزدوجة واحد منهم صاحب اعاقة سمعية وبصرية والآخر صاحب اعاقة حركية وبصرية .

وعمدت الباحثة على تنوع المشاركين من طلبة ذوي الاعاقة لنقل الصورة بشكل اشمل واعمق اذ بلغ مجموعهم ستة عشر طالباً من الجنسين، سبعة منهم من جامعة القدس، وتسعة منهم من الجامعة العبرية وذلك لوجود الاعاقات المزدوجة والتي لم يتم العثور عليها في جامعة القدس ربما لعدم تواجد طلبة من اصحاب هذه الاعاقة فيها وذلك بحسب القائمة التي تم الحصول عليها من طواقم الجامعة .

الشق الثاني: مسؤولون وموظفون في كلا الجامعتين تقع عليهم مسؤولية المحاسبة والمساءلة بوجود توفير مستوى خدماتي وحقوقى جيد يتلاءم مع مطالب واحتياجات الطلبة ذوي الاعاقة حيث تم مقابلة واحد وعشرين مسؤول في جامعة القدس وثلاثة عشر مسؤول في الجامعة العبرية أي مجموع اربعة وثلاثين موظف في كلا الجامعتين، وكانت عينة المسؤولين في جامعة القدس اكبر بسبب رغبة الباحثة في الحصول على كم من المعلومات يمثل السلطة او الجهة المسؤولة بشكل موازي لما هو عليه الحال في الجامعة العبرية ذلك لان المقابلات كانت غنية ووافية مع المتخصصين في هذا المجال خصوصا المقابلات التي اجريت مع مديرة وحدة الاعاقة ومدراء

المراكز التابعة لوحدة الاعاقة في الجامعة العبرية، وبهذا تكون مجموعة المقابلات من الطلبة والمسؤولين خمسين مقابلة تم اعتمادها بشكل رسمي في عملية جمع المعلومات.

جيم . ادوات الدراسة: اعتمدت الباحثة على اداة المقابلة والملاحظة بالمشاركة كوسيلة لجمع المعلومات والبيانات المتعلقة حول ظاهرة الاعاقة في كلا الجامعتين:

1- الملاحظة بالمشاركة: اتخذت الباحثة اسلوب الملاحظة بالمشاركة بوصفها جزءاً من المجتمع الجامعي كونها طالبة نظامية في جامعه القدس وطالبة في احد معاهد اللغات التابعة للجامعة العبرية ومستفيدة خدماتيا من مركز عليا الواقع في حرم الجامعة العبرية، وتجلى الهدف من اتخاذ هذا الاسلوب مراقبة ومشاركة الطلبة بمختلف اعاقاتهم وتعايش التجربة معهم حيث تم السير وياهم والجلوس في قاعاتهم واستخدام اجهزتهم والدخول معهم في الممرات والخروج معهم من البوابات والجلوس سويا في الكافيتيريا وذلك للبحث والانتباه الى موائمة المباني، اليافطات، اجهزه وادوات مساعدة، مراكز ارشادية توجيهية ...الخ، وتمت مشاركة الطلبة بالملاحظة ما يقارب سنة ونصف في كلا الجامعتين.

2- المقابلات : وتتضمن المحاور من خلال طرح الاسئلة المفتوحة التي تم اجرائها مع عينة الدراسة، اجريت المقابلات شبه المنتظمة لتعمق اكثر في محاور الدراسة والوصول الى اكبر قدر من المعلومات والبيانات المتعلقة بنيل الطلبة ذوي الاعاقة حقوقهم والكشف عن كيفية وقدرة تعامل طواقم الجامعة مع مختلف قضايا الاعاقات بمختلف انواعها في كلا الجامعتين، ومع تدفق المعلومات صيغت مجموعة من الاسئلة من بنود ومواد الاتفاقية الدولية اتخذت اهم الحقوق التي لها علاقة بحق الطالب الجامعي ذي الاعاقة لتغطية اهم محاور الاتفاقية سواء من ادارة الجامعة او الطلبة انفسهم فالهدف هو معرفة التحسين الفعلي للحقوق التي يقدمها النظام السياسي الفلسطيني والاسرائيلي على المؤسسات الحكومية والخاصة والمدنية واهمها مؤسسات التعليم العالي وانتقلت الباحثة اكبر هذه المؤسسات وهي جامعة القدس والجامعة العبرية.

صيغت اربع اسئلة رئيسية منبثقة من مشكلة الدراسة لتشكل اطارا لأسئلة المقابلة، وتدرجت بعدها الاسئلة الفرعية لتدخل بالتفاصيل ولتكشف العديد من البيانات الهامة والتي تساعد في فهم

الصورة الشاملة للواقع الحاصل، وهذا الامر ساهم في الاجابة على السؤال الرئيسي للبحث فمن خلال تحليل معلومات الاسئلة الفرعية تم الاجابة على مشكلة البحث.

صدق وثبات ادوات الدراسة

اولا: صدق الادوات "صدق خارجي" ارسلت اسئلة المقابلات لبعض المحاضرين المتخصصين في الادارة التربوية في عدد من الجامعات الفلسطينية منها جامعة القدس وجامعة القدس المفتوحة في بيت لحم والجامعة العبرية، كما ارسلت لعدة محاضرين متخصصين في القانون الدولي وتم مناقشتها في ورشة قانونية خاصة بالعيادة القانونية في جامعة القدس وفي العيادة القانونية بالجامعة العبرية، كما تم عرضها على مستشار وزير الشؤون الاجتماعية بقضايا الاعاقة في رام الله وذلك لاستطلاع آراءهم حول موضوع صياغة الاسئلة وتصحيح ما يجب تصحيحه ومقايسة وملائمة الحقوق التي وضعت مع الواقع الجامعي، وتم ذلك من خلال اضافة او حذف او تعديل بعضا منها في ضوء ما يراه المحكمين، وتركزت ملاحظات المحكمين في مجموعة من النقاط المهمة ومنها: تبديل وترتيب الاسئلة، ومنهم من اقترح دمج وربط العديد من الحقوق في سؤال واحد، ومنهم من طلب باستبدال ادوات الاستفهام مثل "هل" "كيف" للحصول على معلومات اكثر وادخلت جميع التعديلات التي اوصى بها المحكمين لتصبح اسئلة المقابلات المعقدة جاهزة ثانيا : صدق المجيبين "صدق داخلي" تم ارسال نص المقابلات مطبوعة لكل مسؤول وطالب تم مقابلته وذلك بواسطة البريد الالكتروني او يدويا للتأكد من فحوى ما ذكره بالفعل وقصدوه وكان هنالك بعض التعديلات الطفيفة التي طلب بعض المشاركين تعديلها مثل حذف بعض الجمل التي ذكرها خلال المقابلة وتم تعديلها وحذفها قبل البدء بعملية التحليل .

1.6 صعوبات الدراسة

واجهت الباحثة اثناء اعدادها للدراسة عدة صعوبات جمة منها: عدم وجود مصادر ومراجع تناولت ظاهره الاعاقة من منظور المقارنة بين هاتين المؤسستين، فهذه الظاهرة لم تدرس من قبل بهذا الاسلوب، ناهيك عن قلة المقالات والابحاث العلمية التي احتوت وعالجت موضوع الاعاقة بالجامعات، كما واجهت الباحثة صعوبة كبيرة في التعرف على مرافق الجامعة العبرية فهي اشبه بمدينة من حيث المساحة بالإضافة الى عدم المعرفة الكاملة باللغة العبرية مما استدعى ذلك الالتحاق بأحد معاهد اللغة بالجامعة لتسهيل عملية التواصل والبحث، فالدراسة احتاجت الى

ترجمة العديد من الادبيات الاسرائيلية مثل قانون المساواة ودليل الاتاحة وغيرها، كما واجهت الباحثة صعوبة في التعرف على الطلبة ذوي الاعاقة خصوصا في الجامعة العبرية فلم تتعاون معي وحدة الاعاقة في اعطائي قائمة تزوديني بأسمائهم بالرغم من ابرازي لكتاب تسهيل مهمة البحث، واعتبرت ان هذا امر يتعلق بسرية وخصوصية ملف الطلبة انفسهم، لذا تم التعرف عليهم بشكل فردي واستغرق هذا وقت طويل، بالإضافة الى ان المواعيد التي كانت تحدد من قبل المسؤولين في الجامعة العبرية كانت بعيدة فمنهم من كان يعطني موعد بعد شهر او شهر ونصف، وهذه الصعوبة لم اعاني منها ابدا في جامعة القدس وذلك بسبب تعاون عمادة شؤون الطلبة بشكل كبير مع دراستي وتعامل المسؤولين بشكل انساني وسلس.

1.7 مصطلحات الدراسة

اشتملت الاعاقة على عدة تعريفات اهمها: **تعريف منظمة الصحة العالمية (WHO):** "مصطلح يغطي العجز، والقيود على النشاط، ومقيدات المشاركة. والعجز هي مشكلة في وظيفة الجسم أو هيكله، والحد من النشاط هو الصعوبة التي يواجهها الفرد في تنفيذ مهمة أو عمل، في حين أن تقييد المشاركة هي المشكلة التي يعاني منها الفرد في المشاركة في مواقف الحياة، وبالتالي فالإعاقة هي ظاهرة معقدة، والتي تعكس التفاعل بين ملامح جسم الشخص ولامح المجتمع الذي يعيش فيه أو الذي تعيش فيه (WHO , 2018:1)

الطالب ذو الاعاقة من الناحية القانونية: "هو كل طالب مصاب بعجز كلي أو جزئي دائم في أي من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية الى المدى الذي يحده من إمكانيته للتعلم أو التأهيل أو العمل" (جامعة قطر، 2018: ص1).

الجامعة: هي مؤسسة تعليمية تحتوي على كليات لدراسات الآداب والفنون والقانون والطب والهندسة والعلوم الاجتماعية والانسانية، ومدارس او كليات للدراسات المهنية وتقدم الجامعة الدراسات لطلاب المرحلة الجامعية الأولى كما تقوم الجامعة بالدراسات العليا والبحوث في الكليات والمدارس المذكورة او عن طريق كلية الدراسات العليا والبحوث(منتديات نجوم مصرية، 2018 : ص2)

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة: هي معاهدة دولية لحقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة تهدف إلى حماية حقوق وكرامة الأشخاص ذوي الاعاقة، يلزم الأطراف في الاتفاقية تعزيز وحماية وضمان التمتع الكامل بحقوق الانسان للأشخاص ذوي الإعاقة وضمان تمتعهم بالمساواة الكاملة بموجب القانون، وأسهمت هذه الاتفاقية باعتبارها حافزا رئيسيا في الحركة العالمية من

مشاهدة الأشخاص ذوي الإعاقة كمواضيع للصدقة والعلاج الطبي والحماية الاجتماعية نحو النظر إليهم كأعضاء كاملتي العضوية وعلى قدم المساواة في المجتمع مع حقوق الإنسان (UNATED NATIONS, 2006:1).

1.8 الدراسات السابقة

بما ان الدراسات السابقة تمثل الخلفية العلمية والمناخ المناسب لتعرف على اهم المصادر اللازمة لأجراء البحث الجديد، فتكشف عن جذور المشكلة ومورد افكارها ومناهج الباحثين فيها، وتؤدي الى فهم ما تم بحثه بخصوصها في الفترات السابقة، استعانت الباحثة بالعديد من الدراسات المتنوعة ثلاثاً مع طبيعة الدراسة والتي تم تقسيمها الى ثلاث اقسام وهي :

اولا : دراسات دولية - عالمية .

ثانيا : دراسات عربية - فلسطينية .

ثالثا : دراسات عبرية - اسرائيلية .

اولا - دراسات دولية - عالمية :

أ . دراسة تحمل عنوان الاعاقة من الاستثناء الى المساواة (الامم المتحدة ، 2007)

صدرت هذه الدراسة نتيجة تعاون لحدث دولي بين ادارة الامم المتحدة للشؤون الاجتماعية والاقتصادية ومفوضية الامم المتحدة لحقوق الانسان والاتحاد البرلماني الدولي و مراجعة تحريرية من برلمانيين واكاديميين ومهنيين من مختلف دول العالم كثير منهم من الاشخاص ذوي الاعاقة، تناولت هذه الدراسة الاتفاقية الدولية وتعمقت في محاورها بشكل واسع، فعندما تم التوقيع عليها في عام 2007 اظهرت دول العالم اجمع رقما قياسيا في التزامها واحترامها لحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة، فهي تضمن تمتع اكبر فئة اقلية في العالم، بنفس الحقوق والفرص التي يتمتع بها الآخرون من اجل الوصول الى العدالة، والمشاركة في الحياة السياسية والثقافية، والتعليم، والعمل والتوظيف، والحماية من التعذيب، والاستغلال والعنف والاساءة اللفظية وغيرها من الحقوق ...، وتهدف الى مساعدتهم في تعزيز جهودهم الرامية الى تحقيق الاتفاقية وتطبيقها لكي يتمكن الاشخاص ذوي الاعاقة من الانتقال من حالة الاستبعاد الى المساواة، كما تسعى الى رفع مستوى الوعي بالاتفاقية واحكامها والتشجيع على تقدير المسائل التي تهم الاشخاص ذوي الاعاقة، ومساعدة البرلمانات على فهم الاليات والاطر اللازمة لترجمة الاتفاقية الى الممارسة حيث تضرب الكثير من الامثلة والنظرات الثاقبة في ذلك، كما انها تشير الى حق التعليم بإسهاب فتوضح انه

بلغ نسبة الملتحقات بالقراءة والكتابة من النساء ذوات الاعاقة الى ما يقارب ثلاث بالمئة وفي بعض البلدان الى نسبة واحد بالمئة، واعربت الدراسة عن نتائج مفادها ان وجود حواجز عملية كثيرة هي التي تعيق عملية تعليم الاشخاص ذوي الاعاقة لاسيما في البلدان النامية ومن بين هذه الحواجز: الفقر، اكتظاظ المدارس بالطلبة، قلة الترتيبات التيسيرية المعمولة لهم، المرافق والمناهج ووسائل النقل التي يتعذر الوصول اليها، بالإضافة الى الوصمة الاجتماعية، وتبين ضرورة توفير كافة الاحتياجات التعليمية للأفراد البالغين من ذوي الاعاقة والذين لم يتعلموا او تعلموا تعليماً قليلاً بسبب عدم اتاحة الفرص او امكانية الوصول وهم اطفال، فهي تقرر وتتعترف بأهمية التعليم لمدى الحياة، واطرا توصي الدراسة البرلمانيين والبرلمانيات على ضرورة ممارسة دورهم في تعزيز حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة وحمايتهم وتشدد على انشاء مؤسسات وطنية لتنفيذ الاتفاقية ورصدها.

ب. معايير جودة البرامج التعليمية للأشخاص ذوي الاعاقة: نظره عالمية واقليمية(الريمح، 2015).

تقوم هذه الدراسة على تبني مفهوم ادارة الجودة الشاملة في بعض المؤسسات العالمية والاقليمية مثل استراليا وكندا ودول الخليج، فتقدم تعريفاً شاملاً لإدارة الجودة فتعرفها بانها فلسفة شاملة لتحسين التواصل ومراقبة مستوى المخرجات والتأكد من استيعابها لمعايير الجودة، قامت الدراسة على عدة اهداف اهمها تحديد معايير مستوى جودة الاداء في المؤسسة التعليمية كما تحدد منظمة التربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) عدداً من التحديات التي تواجه تطبيق ادارة الجودة الشاملة في التعليم العام والشامل والذي يدرس فيه الطلبة ذوي الاعاقة مع طلبة التعليم العام كالتالي : تسرب المعلمين المدرسين، الفصول المكتظة، عدم توفر الكتب المدرسية للطلبة ذوي الاعاقة بما في ذلك طريقة بريل، استخدام العقاب النفسي والجسدي ضد الطلبة، التصورات السلبية عن الفروق الفردية واعتبارها عقبات امام التعليم، ندرة المعدات المتخصصة المناسبة للطلبة ذوي الاعاقة مثل سماعات الازن او الكراسي المتحركة، كما انها تشير بشكل تفصيلي الى وجوب التزام خصائص التعليم في معايير الجودة منها على سبيل المثال: الشمولية، الموضوعية، واجرائية المعايير التي تعبر عن الاليات الممكنة لتحسين الاداء المؤسسي الاكاديمي، ووطنية المعايير بحيث تتسجم المعايير مع الخطط الاستراتيجية للتعليم في الدولة.

واوصت بضرورة تطبيق معايير الجودة التربوية الخاصة بالأشخاص ذوي الاعاقة واطلقت عليها اسم معايير جودة التعليم الشامل لانهاء العزلة، اذ وضعت منظمة اليونسكو تسعة معايير لجودة التعليم الشامل للطلبة ذوي الاعاقة منها: ان يكون لدى المعلمين المؤهلات والخبرات الكافية

لتطوير المعارف والمهارات، رعاية الطفولة المبكرة، تدريس لغة الإشارة للطلبة الصم وتعلم طريقة بريل للمكفوفين، بيئة تعليمية شاملة أي ان تكون بيئة آمنة وسهل التنقل فيها.

ج . دراسة البنك الدولي عرض عام للإعاقة (البنك الدولي للإنشاء والتعمير، 2016).

تفيد دراسة البنك الدولي الى وجود مليار شخص او خمسة عشر بالمئة من سكان العالم يعانون من الاعاقة، وتحمل المسؤولية للبيئة الاقتصادية والتشريعية والمادية والاجتماعية في أي بلد، اذ يعتمد الامر على وجود او عدم وجود حواجز أمام مشاركتهم ودمجهم في الحياة، وتوضح هذه العوائق فنقول بانها مباني يتعذر الدخول إليها والتنقل فيها، نقص في وسائل النقل، صعوبة الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، دعم ملائمة المعايير، انخفاض مستوى الخدمات والتمويل لهذه الخدمات، نقص البيانات والتحليل للسياسات القائمة على الشواهد وتتسم بالكفاءة والفعالية وتعتبر ان الفقر هو مؤشر خطير لزياده الاعاقة، وتهدف الى زيادة وعي دول العالم بالاتفاقية الاممية للأشخاص ذوي الاعاقة لوضع عدد متزايد من المانحين الثنائيين سياسات تتعلق بالإعاقة للاسترشاد بها فيما يقدمونه من معونات دولية.

وافرزت الدراسة نتيجة اعتبرت فيها البنك الدولي هو عبارة عن سلسلة معرفية عن تعليم الاحتواء لبناء قدرات موظفيه لمساعدة البلدان المعنية على تصميم سياسات وأنظمة وممارسات فعالة لضمان المساواة في التعليم ونتائج جودته خصوصا جودة تعليم الأطفال ذوي الإعاقة، واوصت بضرورة دعم الدول النامية والفقيرة فعلى سبيل المثال في العراق: ساعد البنك من خلال المشروع الطارئ للأشخاص ذوي الاعاقة في تقديم خدمات أفضل لإعادة التأهيل وتوفير الأعضاء الصناعية لهم، وكذلك الحال في دول نامية مثل بنغلادش ومصر والهند ورومانيا...

ثانيا - دراسات عربية - فلسطينية

أ . دراسة بعنوان ملائمة سياسات وإجراءات جامعة القدس لدمج الطلبة ذوي الاعاقة في التعليم العالي وتعزيز مشاركتهم ووصولهم للتعليم العادل (مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية، 2013).

نتجت هذه الدراسة عن مؤتمر فلسطيني اعتنى بشؤون الطلبة ذوي الاعاقة في الجامعات الفلسطينية، والاكثر تميزا فيها هو ان مخرجاتها ونتائجها استتبقت من الشهادات الحية للخريجين والطلبة ذوي الاعاقة في الجامعات الفلسطينية وكان ذلك بمشاركة وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني وممثلين عن الجامعات الفلسطينية، فهي دراسة واقعية التمسست معاناة الطلبة ذوي الاعاقة وحاولت اجراء تغيير على هذا الواقع المرير، افرزت الدراسة نتائج عديدة اهمها بان

الانظمة والقوانين الفلسطينية لازالت تعاني من حالة الضعف والقصور في حماية حقوق الطلبة ذوي الاعاقة حيث اوصت بحتمية تحسين قوانين لحماية حقوقهم وإضافة بنود واضحة تبين حقهم في التعليم العالي وتتمتع بقوة النفاذ والتطبيق، وبينت ضرورة اجراء التنسيق والتشبيك المحلي والدولي وذلك ببناء علاقات وتبادل الخبرات مع الجامعات العربية والعالمية للاطلاع والاستفادة من الخدمات المقدمة الى الطلبة ذوي الاعاقة.

ب. واقع خدمات الطلبة ذوي الاعاقة في جامعة القدس المفتوحة(شاهين، 2005).

تهدف هذه الدراسة الى ابراز دور الجامعات في ايجاد نهج وادب نظري وقانوني واخلاقي وثقافي في مجال المسؤولية المجتمعية للجامعات، وتقر ان الحق في التعليم هو حق كفله لهم عدة قوانين واهمها قانون المعوقين الفلسطيني رقم 4 الصادر سنة 1999، ويؤكد الباحث على اهم النتائج في متن دراسته بتعليق واقعي مفاده ان تجربة الجامعات الفلسطينية في هذا المجال لاتزال محدودة جدا وقد لا تذكر وربما تقتصر على فئة معينة مثل الاعاقة البصرية دون غيرها، كما انه يؤكد على ان هنالك العديد من الحالات في صفوف الطلبة لم تكتشف بسبب عدم وجود الرعاية الجامعية المناسبة لهم او بسبب عدم توفر التقنيات المساعدة لاحتياجاتهم وهذا ما يتسبب في اخفاقهم ومن ثم التسرب من التعليم والحياة الجامعية، وتفيد هذه الدراسة ان التعليم العالي هو احد اهم القطاعات التربوية والتنمية في فلسطين وينبغي عليها ان تدعم مسيرة التعليم العالي للطلبة ذوي الاعاقة من خلال اعداد وتأهيل الكوادر البشرية الوطنية من تلك الفئة ذات الاحتياج الخاص لسوق العمل، فهناك الكثير من المبدعين الذين ابدعوا في مجال التعليم العالي وتطوره، وقام الباحث بسرد اهم المبادئ العامة للحقوق القانونية لهم ووصف طبيعة الخدمات الني وفرتها الجامعة لهم، اذ تتمتع الجامعة بنظام التعليم المفتوح وهو نظام اكثر ملائمة للطلبة ذوي الاعاقة، كما ان التوزيع الجغرافي لمناطق الجامعة في 22 موقعا تعليميا وفرت موزه فريدة لهم دون اي عناء، وقدمت الجامعة معظم الخدمات الالكترونية من مختبرات حاسوب للطلبة ذوي الاعاقة البصرية ومقررات الكترونية والتواصل عبر البوابة في المجالات الاكاديمية والمالية والادارية، اما القبول فيتم قبول الطلبة ذوي الاعاقة مثلهم مثل اي طالب وفي مجال المنح والقروض تقدم لهم ما نسبته 50 بالمئة وما فوق وتقوم بتسجيل المقررات الدراسية لهم على اقراص مدمجة ليستفيد منها خلال مختبر الوسائط التعليمية اذ يوجد فيها ثلاث مختبرات حواسيب للمكفوفين مجهزة ببرامج وانظمة خاصة لهم.

وتوصي هذه الدراسة جميع مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني بما يلي: اخضاع وتطوير المناهج التعليمية في خدمة متطلبات الطلبة ذوي الاعاقة، تعديل معايير القبول في الجامعات الفلسطينية

لتصبح اكثر استيعابا للطلبة ذوي الاعاقة خصوصا الاعاقة السمعية، تنظيم البيئة الفيزيائية لمؤسسات التعليم العالي لتوائهم مهما كانت نوع اعاقاتهم ودرجتها، ضرورة تطبيق البند الوارد في القانون القاضي بتوظيف وتشغيل ما نسبته 5 بالمئة منهم بالمؤسسات .

ج. دراسة دمج المعاقين حركيا في المجتمع المحلي بيئا واجتماعيا _ دراسة حالة في محافظة نابلس _ (عواده، 2007).

اختصت هذه الدراسة بفترة الأشخاص ذوي الاعاقة الحركية وسلطت الضوء على واقعهم واحتياجاتهم في كافة مرافق ومنشآت المجتمع المحلي في محافظة نابلس، اذ طرحت سؤالها البحثي كالتالي: ما الواقع البيئي والاجتماعي للمعاقين حركيا في محافظة نابلس؟

اعتمدت على المنهج الوصفي الميداني وذلك من خلال تعبئة الاستمارة عبر المقابلات التي تم اجراؤها مع عينة الدراسة وبنيت دراستها على مفاهيم حقوق الانسان التي شملت الشخص ذو الاعاقة باعتباره انسانا ويجب مساعدته على اثبات وجوده من خلال تضافر الجهود و تحقيق التكافل الاجتماعي والدمج والمساواة في جميع مجالات الحياة في مدينة نابلس وما اثار اهتمامي هنا هو توجه الباحثة الى دراسة واقع الاشخاص ذوي الاعاقة الحركية في جامعه النجاح الوطنية تحت بند واقع الدمج الاكاديمي للجامعات، واستشهدت ببعض الاحصائيات التي تفيد ان الاشخاص ذوي الاعاقة الحركية يشكلون ما نسبته 63 بالمئة، وهم من اكثر الفئات التي تدرس في الجامعات الفلسطينية، ويشكل الطلبة ذوي الاعاقة ما نسبته 65 بالمئة من الذكور و35 بالمئة من الاناث من مجمل الطلبة ذوي الاعاقة في الجامعات الفلسطينية، الامر الذي يشير الى قلة تواجد الطالبات ذوات الاعاقة بالجامعات الفلسطينية، كما تفيد الاحصائيات ان اكثر من 57 بالمئة لم يتلقى اي مساعدة خدماتية من ادارة الجامعات و30 بالمئة فقط هم الذين تلقوا استجابة من ادارة الجامعات لمشكلتهم، ونلاحظ ان المعاقين حركيا هم اكثر اندماجا وانخراطا في تخصصات عدة، اذ ان تنوع التخصص لدى الطلبة يشير الى الامكانيات والقدرات الحيوية التي يتمتعون بها، وتشيد الباحثة ان هنالك بوادر تحرك من قبل جامعة النجاح الوطنية لتذليل وتطويع الابنية مثل بعض الاجراءات التي اخذت في الحرم الجامعي القديم والجديد لتحسين المرافق التعليمية داخل الجامعة ففي الحرم القديم تكثر الادراج التي توصل الى الكليات او المكتبة كما انه لا يوجد دورات مياه ملائمة لاستخدام المعاقين وبالرغم من التسهيلات الهندسية والجهود المبذولة الا انه يوجد الكثير من الصعوبات مثل نزول الدرج و صعوبة الجلوس في المحاضرات حيث ان تصميم القاعات لا يسمح للأشخاص ذوي الاعاقة إيجاد فراغ لوضع كرسيه المتحرك كما ان الطرق والمواصلات لا تزال فيها الكثير من الصعوبات، وللأسف لا يوجد الا محاولات

خجولة من المؤسسات المحلية ومحاولات بعض الطلبة في محاولة تغيير اتجاهات الادارة لدمج الطلبة ذوي الاعاقة وتغيير النظرة السلبية لهم، واهم التوصيات والنتائج التي توصلت اليها الباحثة ان الاشخاص ذوي الاعاقة المتعلمين يكونوا على وعي اكثر وادراك اوسع وهذا يساعد على زيادة رضاهم عن انفسهم، ويزيد من تكيفهم الاجتماعي والنفسي اذ يعد خروجهم للمجتمع خطوة على طريق الاستقلالية وبناء مستقبل شخصي ومهني في وقت لاحق ويزيد من مستوى طموحهم ليصبحوا فاعلين في المجتمع.

ثالثا. دراسات عبرية - اسرائيلية

أ. خدمة الوصول - كتيب المعلومات اعضاء هيئة التدريس والاداريين (2007, 72727, 2007)
(طبقمن، 2007).

تعد هذه الدراسة من اهم الدراسات الاسرائيلية التي استندت عليها الباحثة لمعرفة الخدمات الحقوقية والتوجه الارشادي الذي تقدمه الجامعة العبرية للطلبة ذوي الاعاقة حيث تقر الدراسة الصادرة من الجامعة نفسها، ان الجامعة العبرية تعترف بوجود سبع انواع مختلفة من الاعاقات وهي: (البصرية، السمعية، صعوبات التعلم والتركيز، مشاكل القلق والخوف من الامتحانات، اعاقات نفسية، واعاقات حركية، اعاقات طلبة مع امراض مزمنة) اشارت الدراسة بان الكنيست شرع قانون المساواة سنة 1998 وهو يعطي تعريف كامل لحقوق اشخاص ذوي اعاقه في اسرائيل، ووجب على المجتمع احترام حقوقهم والاعتراف بها، واستمرت الدراسة بسرد اهم الحقوق التي اقرها القانون السابق للوصول الى نتيجة مفادها بان دولة اسرائيل استمرت على هذه السياسة حتى وقعت على الاتفاقية الدولية للأشخاص ذوي الاعاقه، وبناء عليه قامت بتعديل قوانينها حسب المعايير القانونية التي قامت عليها الاتفاقية، وعلى ضوء ما تقدم هدفت الدراسة الى توعية الطلبة ذوي الاعاقه بحقوقهم بالجامعة العبرية، فالجامعة تؤكد من خلال هذا الدليل بانها لا تعطيههم حق فوق حقوق الطلبة العاديين لكنها تراعي احتياجاتهم، فهي تطرح عنوان (معيقات التعليم) فتبرز مشاكل كل اعاقه محتملة ان تواجه الطالب ذي الاعاقه في تعليمه الجامعي، ثم تضع عنوان (توصيات الجامعة) لمحاولة معالجة هذه المعوقات التي تواجه الطالب حتى لا تؤثر تلك المعوقات على تحصيله العلمي، وتخلص هذه الدراسة بتوصية مهمة مفادها يقول "ان الطالب الذي يوجد لديه مرض مزمن ويعاني من اعاقات سمعية او بصرية او حركية او نفسية يجب ان يقرأ له معلومات الاتاحة التي تتعلق بمشكلته".

ب . دراسة الاعاقه - معلومات للطلبة (2014, 72727, 2014) (مركز الاتاحة ، 2014).

تشابه هذه الدراسة في المحتوى والمضمون الدراسة الاسرائيلية التي سبقتها حيث انها تدرس تفاصيل الحواجز والعوائق التي تمنع طالب مع اعاقه من النجاح في الجامعة العبرية بسبب اعاقته، وتذهب الى اكثر من ذلك فمن جهة، توضح انواع المساعدة وانواع العلاج من تشخيص طبي ونفسي واسري ...، فهي تعطي تعليمات مناسبة لطالب ذي اعاقه لتكيفه مع اعاقته في داخل مجتمع الجامعة العبرية، ومن جهة اخرى تخرج هذه الدراسة من الاطار المكاني للجامعة لترافق الطالب الى ميادين اخرى تتعلق به بصفته طالب جامعي ومواطن اسرائيلي في نفس الوقت له الحق في اتاحة جميع مرافق ومؤسسات الدولة بما يلئم حاجاته وهذا ما هدفت اليه الدراسة، وافرزت نتيجة وضحت فيها التنسيق والتعاون المؤسساتي الذي يكفل حق الطالب ذو اعاقه في تلقي الخدمات، فنجدها تفصل في جميع المواصفات التي توفرها الجامعة في السكن من اتاحة بيئة وخدمانية وتكلفة ايجار وكهرباء وماء ومواقف خاصة ...، وتوصي بضرورة تطبيق كل ما يستحقه من حقوق في داخل مؤسسات الدولة مثل مؤسسة التامين الوطني¹ بعد تحديد نسبة العجز لكل اعاقه وفقا لما يقره القانون الاسرائيلي وما الخدمات التي يستحقها كطالب داخل الجامعة او حتى خارجها، وكذلك الحال فوزارة الدفاع الاسرائيلي هي المسؤول الاول عن اعادة تأهيل الطلبة الذين اصيبوا في الجيش الاسرائيلي وهذا بعد تحديد نسبة العجز وهي نسبة اقل بكثير من التي يحددها التامين فتقدم له اعفاء مادي من الرسوم الدراسية وكل ما يلزمه من الخدمات داخل حرم الجامعة العبرية او حتى خارجها، وتستمر الدراسة على نفس النهج الحقوقي والخدماتي الذي تقدمه مؤسسات اسرائيلية اخرى مثل وزارة الصحة ووزارة الشؤون الاجتماعية لطالب ذي اعاقه تم الاعتراف به من قبل التامين الوطني او وزارة الدفاع .

ج . دراسة تحمل عنوان : من حَقك ان تعرف حَقك (בזכות, 2011)(بزخوت، 2011)

هي دراسة تلم بمشروع حقوق الاشخاص ذوي الاعاقه في القدس الشرقية خاصة وتهدف الى تحسين الظروف المعيشية لهؤلاء الاشخاص سواء كانت اعاقتهم حسية او جسدية او نفسية او عقلية، وتهدف كذلك الامر الى تسهيل اندماجهم في الحياة العامة والمجتمع المقدسي، والى رفع الوعي للأشخاص ذوي الاعاقه انفسهم والمجموعات الداعمة المساندة لهم بما في ذلك الطواقم المهنية المختلفة، وما يميز هذه الدراسة انها تعالج المرافق الحياتية في القدس الشرقية فتختص

¹ مؤسسة التامين الوطني هي: مؤسسة الضمان الاجتماعي في إسرائيل، وأحد الأعمدة التي تركز عليها السياسة الاجتماعية في إسرائيل. انها تعمل بموجب قانون التامين الوطني الذي تمت المصادقة عليه في الكنيست في تشرين الثاني عام 1953. تهدف مؤسسة التامين الوطني إلى ضمان ركيزة اقتصادية معيشية للشرائح الضعيفة والعائلات التي علفت في ضائقة مؤقتة او دائمة. حالياً يشمل قانون التامين الوطني برامج لتأمين الشيخوخة , وأقارب من الدرجة الأولى ايتام وارامل, أمهات, أولاد, مصابو عمل, عجز كامل, ترميض, بطالة, إفلاس وحل الشركات. بالإضافة إلى المخصصات المالية, تقدم مؤسسة التامين الوطني خدمات تأهيل مهني للمعاقين, للأرامل ومصابي الاعمال الإراهابية, خدمات ترميض واستشارة للمسنين. مؤسسة التامين الوطني مسؤولة أيضا عن تطبيق قوانين إضافية واتفاقيات في مجال الضمان الاجتماعي, ومن أهمها قانون ضمان الدخل الذي اعد لحماية كل عائلة في إسرائيل من فقدان الدخل وضمان مصادر العيش الأساسية للشرائح الضعيفة. يساعد التامين الوطني كذلك في تطوير خدمات اجتماعية في المجتمع للشرائح ذات الاحتياجات الخاصة, مثل المسنين, المعاقين, الشبيبة وأولاد في ضائقة. (המוסד לביטוח לאומי, 2018: 1)

في الحدود والاطار المكاني للمدينة فتبدا بعنوانها العريض "من اجل تحسين الظروف المعيشية للأشخاص ذوي الاعاقات في القدس الشرقية في كافة مرافق الحياة " فتفصل في حقوق التعليم والدراسة، والمواصلات للمؤسسات التعليمية، مخصصات التأمين الوطني واعادة التأهيل، الإتاحة وتسهيل الوصول، العمل والتشغيل، الحق في السكن والمواصلات العامة إتاحة وملائمة الخدمات الصحية فهي تحتوي على ملخص هذه الحقوق الواردة في القانون الاسرائيلي وكذلك الجهات المسؤولة عن تنفيذها، فيعيش في القدس اكثر من 280 الف فلسطيني يحملون الهوية الاسرائيلية ويسري عليهم القانون الاسرائيلي منذ عام 1967 وبما انهم ملزمون بدفع كافة المستحقات الضريبية وبالتالي يحق لهم كافة الحقوق المترتبة عليهم، وبرزت الدراسة نتائجها بان اهم المشاكل التي يعاني منها الاشخاص ذوي الاعاقات في المجتمع المقدسي هو التعليم وان نسبة قليلة من المقدسين يلتحقون بمؤسسات التعليم العالي، وتبين ارشادات بخصوص الحصول على مخصصات التأمين الوطني، وتكشف الدراسة ان جهاز التعليم العربي في القدس لا يوفر المؤسسات التعليمية الملائمة والكافية من اجل استيعاب الاولاد ذوي الاعاقات فهي مسؤولة تقع على عاتق وزارة الرفاه والشؤون الاجتماعية، واوصت الدراسة كافة المؤسسات الاسرائيلية بضرورة متابعة قضايا وحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة.

تعقيب على الدراسات

على الرغم من اهمية الدراسات السابقة التي استفادت منها الباحثة كمدخل لتعرف على جذور واصل مشكلة الاعاقة من عدة جوانب اجتماعية، ثقافية، اقتصادية، قانونية، حيث اسهمت هذه الدراسات في تبلور الفكر النظري لدى الباحثة واغناء البحث بكثير من الاضافات المعلوماتية القيمة، والمميز في هذه الدراسات انها كانت بمثابة الحزمة الواحدة المتفقة على تحقيق حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة، فنرى ان الدراسات العالمية كانت بمثابة اداة قانونية تكتب وتخطط سياسات وبرامج توعوية، حقوقية، تمويلية .. لتحقيق الهدف الذي انشأت من اجله منظمات العالم وهو تحقيق السلم والامن لجميع بني البشر كافة، ساعية لتقديم حلول لمشكلة الاعاقة في جميع جهات الارض الاربع ليحيا اصحاب الاعاقات بكرامة وعزة واستقلالية، لكن هذه الدراسات بقيت في اطار العموميات وليس الخصوصيات فهي تخاطب العالم بموادها القانونية التي تروي رؤيتها على ما يجب ان يكون عليه العالم وليس على ما هو كائن عليه .

اما الدراسات الفلسطينية فهي دراسات عالية الاهمية، لأنها تناولت موضوع الاعاقة في الجامعات الفلسطينية بشكل مباشر، واثرت موضوع الدراسة الراهنة بكثير من المعطيات، وحاولت ان تقرأ الواقع الفعلي الحياتي، فأفرزت مخرجاتها بناء على التجارب وليست الفلسفات

والنظريات، واستندت على القوانين الفلسطينية المختصة بالإعاقة، لكن معظم هذه الدراسات لم تعطِ موضوع الإعاقة حقه الكامل ولم تدرسه من جميع جوانبه، باستثناء الدراسة التي قامت بها مؤسسة قادر في جامعة القدس فهي دراسة مميزة جدا استعرضت جميع مشاكل الإعاقة في الجامعة، ولكن تراها تقدم تساؤلات وتجارب عالمية عندما تصطم بمشكلة او عائق اكثر من ان تقدم اجابات شافية من ارض الواقع .

اما الدراسات الاسرائيلية فهي جيدة، واقعية، تدخل في تفاصيل الإعاقة بشكل اكثر دقة، تطرح المشكلة وتقدم لها علاجاً مباشراً، دراسات قرأت الواقع في المجتمع الاسرائيلي والقدس خاصة، بنت مفاهيمها على القوانين الإسرائيلية، الا انها لم تتطرق للقوانين والمعاهدات الدولية الا بذكر بسيط جدا.

تلتقي الدراسة الراهنة في كثير من التشابهات مع الدراسات السابقة، لكن ما يميزها بأنها سوف تقوم على عقد مقارنة بين مؤسستين اكاديميتين تجمعهما ازدواجية المكان، تفرقهما الجنسية والهوية والثقافة، وهما جامعة القدس والجامعة العبرية، متخذة من الاتفاقية الدولية سندا معياريا لرؤية واقع تطبيقها على اصحاب الاعاقات في كلا المؤسستين المختلفتين في النمط والاتجاه والتبعية.

1.9 حدود الدراسة

اقتصرت الدراسة في حدودها المكانية على جامعة القدس الحرم الرئيسي _ ابوديس، وعلى الجامعة العبرية الحرم الرئيسي _ جبل المشارف، وتضمنت الدراسة المحددات البشرية التي لها علاقة بموضوع البحث من الهيئتين الإداريتين وعدد من طلبة ذوي الإعاقة في كلا الجامعتين وذلك بالاستناد على محدد الدراسة الاجرائي وهي ادوات الدراسة من حيث صدقها وثباتها، انتهت الدراسة في عام 2018 .

الفصل الثاني

2 . حق التعليم وامكانية الوصول للطلبة ذوي الاعاقة في جامعة القدس والجامعة العبرية

يعتبر الحق في التعليم من الحقوق البشرية العامة، وهو حق انساني مكتسب، حفظته الديانات السماوية والقوانين كونه يساهم مساهمة فاعلة في بناء الشخصية ويمكن الافراد من اللعب بدورهم بفاعلية وكفاءة فهو الركيزة الاساسية التي يستند عليها الاشخاص ذوي الاعاقة نحو المستقبل والانخراط في الحياة لكسب العيش والانخراط في الحقوق السياسية والاجتماعية والمشاركة الفعالة في المجتمع(عمرو، 2010)، لذلك لا يعتبر تعليم الاشخاص ذوي الإعاقة منة او حسنة او حتى امتياز فهو حق من حقوق الانسان، لذا جاء هذا الفصل ليناقد اول سؤال فرعي من اسئلة الدراسة البحثية وهو: ما الواقع التطبيقي للبند الرابع والعشرين من الاتفاقية الدولية الداعي الى حق التعليم الجامع على اساس المساواة وتكافؤ الفرص للطلبة ذوي الاعاقة في كل من جامعة القدس والعبرية؟

يناقد هذا السؤال مواضيع معينة اهمها: المؤسسة والتنظيم الطلابي في كلا الجامعتين، وانعكاس اثر وجود هذه المؤسسة والتنظيمات الطلابية على نيل الطلبة ذوي الاعاقة حقهم في التعليم على اساس المساواة وتكافؤ الفرص واحترام الخصوصية، وهو من اهم الحقوق التي يجب ان يحظى بها الطالب الجامعي ذو الاعاقة علاوة على انه من اهم الاسئلة البحثية والذي يقودنا الى معرفة اهم نتائج الدراسة للاستدلال على للتطبيق الفعلي للنص النظري لحق التعليم الجامع الوارد في كل من الاتفاقية الدولية والقوانين الفلسطينية وعلى راسها قانون المعوقين رقم (4) لعام 1999 والقوانين الاسرائيلية واهمها قانون المساواة للأشخاص ذوي الاعاقة لعام 1998.

كما يناقد هذا الفصل حق امكانية الوصول والذي يعالج اهم المواضيع التالية: ملائمة المباني والمرافق الاخرى والطرق ووسائل النقل بجامعة القدس والجامعة العبرية، وملائمة المناهج وكافة الوسائل التعليمية في كلا الجامعتين.

2.1 المؤسسة والتنظيم الطلابي في جامعة القدس

تؤمن جامعة القدس بحق الطلبة ذوي الاعاقة بنيل حقهم في التعليم الجامعي على أكمل وجه، لكن حتى الان لا يوجد أي معايير او إجراءات تؤسس لذلك، فلا يوجد أي ذكر لأي نصوص قانونية خاصة ترعى احتياجاتهم في انظمة الجامعة، على العلم ان هنالك بعض الطواقم في جامعة القدس وخاصة عمادة شؤون الطلبة تحاول جاهدة تعزيز وجودهم ونيلهم حقهم بكرامة واستقلالية، حيث يقول عميد شؤون الطلبة د. عبد الرؤوف السنوي "نؤمن كعمادة شؤون

الطلبة ان ذوي الإعاقة هم جزء اصيل من المجتمع الجامعي ومن المجتمع الطلابي وهم بحاجة الى كل خدمة متطورة تواكب احتياجاتهم في داخل الجامعة" (السنوي، 2017) لكن اظهرت نتائج المقابلات الواقع الفعلي والذي عبر عنه اغلبية الطلبة من ذوي الاعاقة من كلا الجنسين بمختلف اعاقاتهم عن خيبة املهم نحو توجهات وسياسات الجامعة اتجاه قضاياهم فجميعهم تحدثوا عن تحديات وصعوبات جمة، ومنهم من ظهرت في عباراته الملامة على رؤية الجامعة القاصرة لقضية الاعاقة، فهنا تناشد طالبة ذات اعاقاة حركية بصوت عاتب أقول للمسؤولين في الجامعة انظروا الى عقل ذا الإعاقة قبل اعاقته نفسها، فأعاقتنا هي مصدر طاقتنا وهي الدافع الأساسي لإثبات اننا أصحاب قدرات، فنحن نرفض مبدأ المنه والشفقة والإحسان، فكل المبدعين اغلبهم من ذوي الاعاقات مثل بتهوفن وطه حسين وغيرهم" (س ن، 2017)، وهذا طالب يعاني من اعاقاة عسر تعليمي او ما يعرف صعوبة في التعلم يقول "كان لدي امتحان وفي هذه الفترة نسيت، نسيت كل ما درسته وطلبت من المحاضر الخروج لبعض الوقت من المحاضرة حتى انني من شدة العصبية قمت بضرب رأسي بالحائط امام الزملاء لأنني درست جيداً والامتحان كان جداً سهل ولكني فقدت التركيز وصابتني حالة النسيان" (ح ة، 2017)، ومن الملاحظ ان معظم النظم التعليمية الجامعة في العالم قد يعثرها ثغرات بسبب الاحتياجات الفردية الخاصة بطلبة لذلك ادرجت اليونسكو الشمولية في التعليم كمنهج ديناميكي للاستجابة لتنوع الطلبة بشكل لا يتم فيه اعتبار الفروق الفردية كمشكلة بل كفرصة لتطوير واثراء عملية التعليم (عمرو، 2010)، تحاول عمادة شؤون الطلبة في القدس تغطيه هذه الاحتياجات واستيعاب التنوعات البشرية عن طريق الاتصال مع الطلبة ذوي الاعاقة والمسؤولين على قدر المستطاع فنقول **موظفة في عمادة شؤون الطلبة ميساء كحلة** نعم، هذا نموذج يحمل موضوع الطلبة ذوي الإعاقة في كلياتكم والهدف منه هو تزويدنا بأسماء الطلبة ذوي الإعاقة وايغاز الهيئة التدريسية والإدارية بتزويدنا بقائمة اسمائهم ونوع اعاقاتهم وتخصصاتهم وكيفية التواصل معهم" (كحلة، 2017) وبالفعل اعتنت عمادة شؤون الطلبة بتحديث لجنة جديدة للعناية بحقوقهم، وقد تم دمج عدد منهم من مختلف التخصصات فيها، وايضاً تم اختيار محاضرين منهم من ذوي الإعاقة ومنهم من هو متخصص في التربية الخاصة او في مجال الإعاقة، والان تحاول العمادة تفعيل الخطة التي وضعتها مؤسسة قادر مثل موائمة المباني ودمج الطلبة ذوي الإعاقة بالإضافة الى تقديم عدد من المشاريع لتقرير حق الطلبة ذوي الإعاقة في الجامعة (كحلة، 2017) .

لكن حتى الان تبين للباحثة بان الموارد البشرية الحالية المتوفرة في عمادة شؤون الطلبة لا تكفي لمتابعة قضاياهم فلا يتوفر طاقم مدرب ومتخصص لمتابعة امورهم بشكل مستمر ليمثل حلقة وصل ما بين جميع الاطراف والكليات والاقسام في الجامعة، حيث تفاوتت اجابات الطلبة

ذوي الإعاقة فمنهم من يكون على اتصال بالعمادة ومنهم من يفضل ان يعتمد على ذاته في مواجهة الصعوبات دون الاتصال بالعمادة، مع ان العاملين في عمادة شؤون الطلبة يتوجهون بكتب رسمية لمتابعة امر أي طالب ذا اعاقه توجه لهم (كحلة، 2017).

وعند توجه الباحثة للطلبة انفسهم تفاوتت اجاباتهم فمنهم من اجاب: "لا، لا اعرف" (ح، 2017)، ومنهم من اجاب "لا يوجد أي شخص قام بإعطائي أي اهتمام ولا أعرف لمن يجب علي أن أتوجهه لأنه من أول سنة دراسية لم يتواصل أي شخص من العمادة معي" (س ط، 2017) ومنهم من اشار انه يتواجد باستمرار والعمادة قامت بتزويده كرسي كهربائي متحرك (ح م، 2017) وقد اجاب طالب اخر يعاني من اعاقه حركية جزئية وهو لا يستطيع الوصول الى العمادة بسبب عدم تهيئة البيئة المناسبة لذلك: "لا، لقد تعرضت لمشكلة بالجامعة حيث تم وضع درابزين في منتصف الدرج وبعدها تم ازالته بحجة ان هذا منظر غير ملائم ومناسب فبعض الطلبة يفضلون ان يلتقطوا صور لهم على هذا الدرج ووضعية هذا الدرابزين مغل بالمنظر هذا كان تصريح أحد المسؤولين في الجامعة، وبعدها توجهت الى رئيس الجامعة وهو تواعد بحل هذه المشكلة وفعلا قام بحلها حيث قامت الجامعة بتركيب مصعد في بارد بتعليمات من رئيس الجامعة" (م د، 2017) .

فمن خلال ما تم استعراضه سابقا نلمس واقعاً غير انضباطي فوضي قائم على البلبلة بالرغم من روح القيادة الانسانية في تعامل المسؤولين مع قضايا الطلبة ذوي الاعاقه فالعائق يكمن في اختلال الوظائف في المؤسسة الجامعية ذلك من خلال تعامل طواقم الجامعة مع كل حالة على حدة من جهة، وفي تعامل الطلبة مع كل دائرة او طاقم على حدة من جهة اخرى، وهذا الفراغ والاختلال ناجم عن عدم وجود سياسة موحدة يتم تأطيرها بقوانين محددة تدعمها جهة مختصة، والمسؤولين في الجامعة مدركين لهذا العائق ويحاولون معالجته من خلال انشاء وحدة او مركز خاص قانوني للطلبة ذوي الاعاقه حيث يصرح نائب رئيس الجامعة د.حسن دويك "ربما لا يوجد قانون واضح في الجامعة لكن يوجد اجتهاد فيما بيننا حتى تكون حياة الطالب ذي الإعاقة مسهلة في كل الجوانب" (دويك، 2017)، ويؤكد على ذلك عميد شؤون الطلبة د.عبد الرؤوف السناوي "نعم، هناك جزء من الهيكلية التي نسعى اليها كعمادة شؤون الطلبة ان يكون هناك وحدة تقدم العناية للطلبة ذوي الاعاقه وهذا الموضوع محط اهتمام وذات أولوية بالنسبة لي ونتمنى ان تكون تعليمات الجامعة وأنظمة الجامعة واضحة بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة وإقرار نصوص واضحة لذوي الإعاقة لأننا ننظر الى الطلبة ذوي الإعاقة كجزء اصيل من بقية الطلبة وسوف نعمل على طرح نصوص تخص الأشخاص ذوي الإعاقة وهذا هو توجهنا، وهذا توجه مقبول عند إدارة الجامعة" (السناوي، 2017)، وبما ان الحديث لا يزال يدور عن المؤسسة والتنظيم لابد

من الإشارة الى عدم وجود أي مأسسة في الجامعة اهتمت بالخدمات والمشورات القانونية الحقوقية فالأمر انحصر فقط على بعض المبادرات الفردية التي اقامها بعض محاضري التربية الخاصة والانشطة التي كانت تقوم بها العمادة، ولم تختص أي جهة قانونية للانشغال بقضايا الاعاقة فالعيادة القانونية لازالت منهمكة في قضايا سياسية ابعدها عن الدفاع عن قضايا انسانية حقوقية متعددة فيقول مدير العيادة القانونية د. منير نسيبة "لا يوجد شيء خصوصي معين، لأنه عندما تم إنشاء العيادة القانونية تم إنشائها للتركيز على الأمور التي لها علاقة في الاحتلال" (نسيبة، 2017) اظهرت نتائج المقابلات مع الطلبة ذوي الاعاقة في الجامعة دون استثناء تمنياتهم بوجود قانون ومركز او لجنة تهتم بشؤونهم وتحميهم من شدة العقبات القاسية التي يتعرضون اليها فلو اخذنا على سبيل المثال ما يعانيه معظمهم عند قبولهم وتسجيلهم بالجامعة لوجدنا انه لا يوجد أي معايير خاصة للطلبة ذوي الاعاقة تؤسس تيسير قبولهم او تراعي وضعهم فمنهم من يتأثر تحصيله الاكاديمي في المرحلة الدراسية لدخوله المستشفى او عدم مراعاة حاجته وقت الامتحانات، فمعدل القبول الادنى في الجامعة هو خمسة وستون وفي بعض الكليات يصل الى ثمانين وهذا يؤثر على التحاقهم في الجامعة (مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية، 2013)، فيقول طالب ذو اعاقة بصرية كاملة "حصلت على شعار القبول في الجامعة وذلك لان معدلي هو 63.6 ومعدل قبول الجامعة هو 65 فاضطرت لذهاب الى وزارة التربية والتعليم حتى احصل على استثناء لقبولي بالجامعة وتم ذلك ولكن كان بصعوبة كبيرة حيث ذهبت لرام الله الى وزارة التربية والتعليم على مدى ثلاث أيام حتى استطعت ان احصل على استثناء" (ع ي، 2017).

ان عدم تعريف الطلبة باعاقبتهم وتنظيمهم وتمثيلهم لا نفسهم بأنفسهم هو الذي تسبب في عدم اشعار الجامعة بمسؤوليتها اتجاههم، فغيابهم وعدم تركزهم حول قضاياهم وعدم قدرتهم على تشكيل جسم فكري حقوقي هو السبب الاساسي الذي يقف امام خلق قوة ضاغطة على سياسة الجامعة، مع العلم ان مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية العاملة في مجال الاعاقة ادخلت مشروع على الجامعة يهدف الى تعزيز وجودهم وتمكينهم فيها، وانشأت مركز مصادر مجهز بعدة الآلات مثل طابعات بريل ومسجلات صوت وعدسات مكبرة وحواسيب مع برامج مكبرة وناطقة لكن للأسف حالة المركز حاليا في وضع سيء بسبب وضعه في مكان غير مناسب، فقد تم وضعه في احدى قاعات كلية التربية وكثيرا ما يتم استخدام هذه القاعة من قبل طلبة كلية الطب او غيرهم فهي الان مختبر للحواسيب، فقد تم دمج الحواسيب العادية مع الحواسيب الناطقة و بالتأكيد هذا يعني عدم وجود بيئة أكاديمية خاصة للطلبة ذوي الاعاقة، وقد لاحظت الباحثة من خلال الزيارات المتكررة الى غرفة المصادر حالة من الهجران التام للمعدات والآلات، هذا

بالإضافة الى ان معظم الطلبة الذين تم مقابلاتهم لا يعلمون بوجود مركز يقدم الخدمات المساندة لهم وعند سؤالي مدير **غرفة المصادر د.محمد شعيبات** عن سبب هذا التهميش الذي يعاني منه المركز قال: **إننا اختلف معك في الرأي صحيح يوجد تهميش بسبب قلة المساحة في الكلية ولكن يوجد تقصير من الطلبة ذوي الإعاقة أنفسهم في هذا الموضوع لان المركز كان نو نواة جيدة ولكن الذي حصل لأسباب موضوعية يمكن تفهمها حيث كان يوجد ضغط على الكلية و لا يوجد مساحة أو قاعات، والأهم من ذلك أن الطلبة ذوي الإعاقة لم يكونوا يتواجدون في هذا المركز ولو كان هناك اثبات وجود من الطلبة ذوي الإعاقة لم يكن هناك أي شخص يجرئ على عمل أي تغيير على هذا المركز" (شعيبات، 2017) .**

يبلغ عدد الطلبة في الجامعة اثنا عشر الف طالبا منهم سبعة الاف طالبه من الاناث وخمسة الاف طالب من الذكور، ومن الواضح ان الوضع الحالي يتمثل في محدودية الملتحقين حاليا من عدد الطلبة ذوي الاعاقة في الجامعة فعددهم يقارب ستة عشر طالب وطالبة فقط، هذا بالإضافة الى عدم وجود قائمة رسمية بعدادهم في أي جهة مسؤولة بالجامعة ويعود السبب الاساسي في عدم اعترافهم بإعاقاتهم وعدم تنظيمهم ومعرفتهم لبعضهم البعض فتشير **مديرة القبول** في الجامعة ان عدم اعتراف الطلبة بإعاقاتهم يشكل عقبة امام خلق مأسسة لمعالجة امورهم على الرغم من ان طلب الالتحاق يوفر بند اذا كان الطالب ذو اعاقه ام لا، وبالرغم من ذلك الطلبة لا يقومون بتعبئته لخلجهم من اعاقاتهم(هدى، 2017)، ولا بد من ذكر ان الجماعة قوة ومن خلالها يستطيع الطلبة ذوي الاعاقة تغيير الاتجاهات والسياسيات السلبية الممارسة ضدهم فعليهم النضال من اجل حقوقهم حيث يقول **طالب ذو اعاقه حركية** حاول عدة مرات ان يشكل لجنة ننظم الطلبة ذوي الاعاقه الا انه لم ينجح في ذلك: "اقول للطلبة ذوي الاعاقه انفسهم إذا لم تتحركوا لم يحدث أي تغيير يجب علينا اظهار واثبات حقنا في الجامعة، وعلى المسؤولين ان يقوموا بواجبهم اتجاهنا" (ح م، 2017).

وبما ان مجلس اتحاد الطلبة هو تنظيم طلابي شبيه بحكومة حقوقية تدافع عن قضايا وحقوق كافة الطلبة دون أي استثناء الا انه حتى الان لا يوجد فيه أي هيئة او لجنة تأسيسية تهتم بأمور زملائهم من ذوي الاعاقه، مع الذكر ان **رئيس المجلس قيس اللحام** يحاول ان يقدم لهم العديد من المساعدات ولكن تبقى قضية الاعاقه قضية مهمشة ليست في سلم اجندة المجلس حيث يبلغ عدد الطلبة في مجلس الاتحاد اثنين وخمسين طالباً يوجد من بينهم طالب ذا اعاقه واحدة فقط (اللحام، 2017) ومن خلال مقابلاتي معه وضح لي بانه لم يقم باي نشاط خاص بقضايا الطلبة ذوي الاعاقه لانشغاله الدائم بدراسته وشعوره بعدم أي انتماء حقيقي للمجلس (بء، 2017).

2.2 المؤسسة والتنظيم الطلابي في الجامعة العبرية

ومن نقطة النهاية في جامعة القدس ابدأ بتسليط الضوء على حالة التنظيم الطلابي في الجامعة العبرية والتي هي برأيي أقوى بكثير عما هو عليه الحال في جامعة القدس مع العلم ان تجربة الطلبة في العبرية كانت اشد قسوة والجامعة كانت اكثر جلافة، والحديث هنا عن فترة ما قبل عام 1967 فمن خلال مقابلي لمسؤول المكتبة في مركز علية الين وهو صاحب اعاقاة بصرية كاملة و من احد المؤسسين القدامى لجمعية (علية) -رابطة المكفوفين في اسرائيل - المتمركزة حاليا في حرم الجامعة العبرية جبل المشارف، حيث تحدث عن تاريخ العناء الطويل الذي كابده هو ورفاقه اثناء دراساته الجامعية وكيف استطاعوا ان يصلوا الى نيل حقوقهم وانشاء الجمعية، فمؤسسة (علية) تم تأسيسها على يد طالب كان يدرس الخدمة الاجتماعية يدعى باروخ هتسياري وهو يهودي يمني وافته المنية عن عمر ثلاثة واربعين عام بمرض السرطان مع الذكر انه كان صاحب اعاقاة بصرية كاملة، وقد واجه باروخ عدداً كبيراً من المتاعب اثناء دراسته، ولاحظ أن زملائه من ذوي الإعاقة البصرية يشاطرونه نفس المعاناة، فقرر أن يضع حداً لذلك، فتوجه إلى إدارة الجامعة ووضح لهم مدى الصعوبات التي يواجهها الطلبة ذوي الإعاقة البصرية الذين كان عددهم حينها عشرة طلاب، رفضت الجامعة بشدة تقديم أي مساعده تمويلية لهم، فقام باروخ بالبحث عن منح مساعدات خارجية لمساعدة نفسه ومساعدة زملائه، فوجد مساعدات مالية وتقنية خارجية وعندما طلب من الجامعة أن تعطيه مكان حتى يستطيع أن يضع الأدوات المساعدة التي استطاع أن يوفرها، رفضت الجامعة، واضطر هو وزملائه الى وضع بعض المعدات في مخازن محطات باصات الجامعة، بقي باروخ متصارعاً مع ادارة الجامعة حتى أستطاع أن يرغمها على اعطائه مكان خاص له ولزملائه، وبالفعل حصل على غرفة أشبه بملجأ صغير بالطابق الأرضي في كلية العلوم الانسانية، واصبح هذا المكان نقطة استقطاب للطلبة ذوي الإعاقة البصرية الذين زاد عددهم فشعروا أنهم بحاجة إلى مزيد من الأدوات المساعدة مثل العدسات واجهزة تكبير الخط ومسجل صوت، وبعدها عاد باروخ مرة أخرى إلى إدارة الجامعة، وكالعادة رفعت يدها عن التعرف على حاجة هؤلاء الطلبة، واقتрحت عليهم تأسيس وإقامة جمعية خاصة بهم وبعدها سافر باروخ لعدة بلدان أهمها ألمانيا لأنها دولة ذات رفاه اقتصادي واجتماعي عالي كما أنها كانت مهتمة بقضايا الاشخاص ذوي الإعاقة، وفي سنة 1996 استطاع باروخ بالفعل تأسيس جمعية علية وتطويرها وتوسيعها حتى ان ادارة الجامعة اعترفت بمقرهم، وهو المقر الحالي الذي جمعوا فيه كل الخدمات التي كانت متناثرة في عدة أماكن، حيث تم اختيار الطابق الأول لأنه كان ملائم ومتاح للأشخاص ذوي الإعاقة.

ومن هذه الفكرة الطلابية التي لا زمتها الارادة القوية أسست (علية) ولها مراكز في كل فروع الجامعة العبرية جفعات رام وهدسا عين كارم، علاوة على الفروع التي اسستها في كل الجامعات الإسرائيلية الكبيرة والمعترف بها من قبل وزارة التربية والتعليم العالي مثل جامعة تل أبيب وحيفا، كما تعد عليه اليوم جمعية ترعى احتياجات أي شخص من ذوي الاعاقة البصرية حتى لو كان طالب في أي مدرسة او معهد، فأعضائها هم من حملة الهوية الاسرائيلية الحاملين لبطاقة المكفوفين المعترف به من قبل التأمين الوطني. (الين، 2017) .

والعبرة مما تم ذكره سابقا ان التنظيم الطلابي هو الذي خلق المأسسة في العبرية التي نهضت بالنهج الحقوقي للطلبة ذوي الاعاقة على خلاف ما هو حاصل في جامعة القدس فعلى الرغم من ادخال مؤسسة قادر مشروع تأسسي للنهوض بحقوقهم الا ان الطلبة ذوي الاعاقة لم ينتهزوا هذه الفرصة لتقوية انفسهم وخلق مأسسة معترف بها قانونيا من الجامعة، بينما الطلبة ذوي الاعاقة في الجامعة العبرية وفي كل الجامعات الاسرائيلية قاموا بإنشاء جمعية تدعى جمعية السمان من اجل تمثيل مطالبهم بشكل قانوني في وزارة التربية والتعليم العالي الإسرائيلي وفعلا نجحوا في تحقيق ذلك (السمان، 2017) .

كان ذلك بخصوص التنظيم الطلابي السابق والحالي في الجامعة العبرية، اما فيما يتعلق بالسياسة المتبعة حاليا في العبرية فقد انشأت ادارة الجامعة وحده الإعاقة في عام 2005 (קבמ, מידל, 2014) (مركز الاتاحة ، 2014)، واعتبرتها وحده مهمة وركز أساسي لابد ان يكون ضمن قسم عمادة شؤون الطلبة، وكان ذلك بموجب قرار ملزم من وزارة التربية والتعليم العالي الإسرائيلية حيث تم إلزام إدارة الجامعة بضرورة وجود هذه الوحدة بعد إن سن الكنيست قانون المساواة لحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة (קבמ, 2007) (طبقمن، 2007).

تقسم وحدة الاعاقة في العبرية الى ثلاث مراكز وهي: مركز(علية) ومركز(النيجشوت - الاتاحة) ومركز (صعوبات التعلم) فمركز (علية) يهتم بالإعاقة البصرية ومركز (الاتاحة) يهتم بإعاقات الصرع والسمع والإعاقات الجسدية الحركية والسكري ومشاكل النطق، ومركز (صعوبات التعلم) يهتم بالطلبة الذين يحدث لهم نوبات صرع من الامتحانات او مشاكل القلق والتركيز وغيرها من الامور النفسية التي تصيب الطلبة(קבמ, מידל, 2014) (مركز الاتاحة ، 2014)، ومن خلال مقابلي مع المديرية العامة لوحدة الاعاقة ديتي وهي المسؤولة عن ادارة مركز صعوبات التعلم ايضا افصحت انها على اطلاع كامل بكافة قضايا الطلبة ذوي الاعاقة في الجامعة وان مركز صعوبات التعلم هو اكثر مركز ملم بقضاياهم، علاوة على انه من اشهر المراكز عالميا فتقول "يوجد ما بين 150-200 شخص ذا إعاقة بصرية و300 طالب لديهم

إعاقات مختلفة مثل سمع وجسدي وصرع و1200 يعاني من عسر تعليم، فالوحدة متطورة جداً ودائماً تتشارك مع جامعات أوروبية كبيرة وتقوم بتقديم المعلومات" (ديتي، 2017)، يقدم المركز مجموعة ضخمة من الخدمات² منها المساعدة الفورية في تحسين مهارات التعليم مثل: تنظيم الوقت والتخطيط للمواد التعليمية، تنظيم النظام الدراسي وتحضير امتحانات وتحسين الذاكرة واستراتيجيات لسرعة القراءة وتلخيص المواد الدراسية، قراءة المقالات وفهم الأسئلة والتعليمات والوظائف ويكون ذلك عن طريق عدة جلسات تشرف عليها طواقم متخصصة تتكون من علماء نفسيين وخبراء ومستشارين وإخصائيين وعاملين اجتماعيين وطلبة ومتدربين، وعلى كل جلسة يدفع الطالب مئة وثمانون شيكل وهذا سعر مخفض خاص بطلبة الجامعة (2007، ٦٧٦٦٣٥، 2007) (طبقاً، 2007).

حيث تقول مديرة المركز ديتي "نقوم بعلاج الطلبة عن طريق طبيب نفسي فهو يجلس معهم وعن طريق اختبارات معينة يستطيع ان يحدد المشكلة الموجودة لديهم فمن الممكن ان يكون لديهم مشاكل بالكتابة بالطبيب هو الذي يحدد ويشخص وبناءً عليه يمكن ان نعطيه مرافق او ممكن علاجه عن طريق الادوية فكل حالة حسب احتياجاتها، كما اننا نتدخل لتقديم تسهيلات في الامتحانات مثل إضافة وقت إضافي زيادة 25% من وقت الامتحان فاذا كان الامتحان مدته 4 ساعات يؤخذ هو ساعة إضافية" (ديتي، 2017).

يضم حرم الجامعة العبرية ثمانية عيادات قانونية تم تأسيس عيادة مختصة للأشخاص ذوي الإعاقة من اسمى اهدافها هو الدفاع عن حقوق الطلبة ذوي الإعاقة في التعليم العالي فتقدم خدمات قانونية مجانية لهم سواء في مشورهم الجامعي او حتى في قضايا عملهم، فأفادت مديرة العيادة القانونية عينات بان العيادة تستضيف خبراء ومستشارين قانونيين من جميع انحاء العالم لعمل ورشات قانونية لتتبيهم بحقوقهم(عينات، 2017).

² اهم الخدمات التي يقدمها مركز صعوبات التعلم في الجامعة العبرية :

1. تدخلات طارئة في حالات الازمة، تدخلات قصيرة وهادفة من 6-8 جلسات وبعد الحالة يتم تسجيل هذا العلاج على الفور في المركز وهو مفتوح طوال العام الدراسي. ويتم تقديم العلاج من قبل علماء نفس وخبراء وعندما تتم عملية العلاج يتم أيضاً إعادة التقييم لمعرفة إذا كان الطالب يحتاج المزيد من العلاج.
2. علاج قصير المدى مصمم خصيصاً للطلبة الذين يواجهون حالات قلق من الامتحانات والقلق الاجتماعي.
3. علاج طويل المدى هو علاج مناسب للطلبة الذين يعانون قضايا نفسية من الحياة مثل العلاقات الاجتماعية أو اختبار مهنة معينة ومشاكل في العائلة وايضاً التعامل مع صعوبات عاطفية ترافقها حالات القلق والاكتئاب.
4. علاج أسري أو زوجي: التعامل مع المشاكل في العلاقات الزوجية والأسرية وارشاد الإباء والأمهات.
5. تشخيص مشاكل محددة في القراءة والكتابة Dyslexia يجري التشخيص في مختبر لتخصيص وظائف دراسية ومع إمكانية علاج وظيفي وهذه العيادة موجودة في هداسا عين كارم.
6. تدريب التعامل مع اضطراب التركيز خلال السنة الدراسية.
7. دعم عاطفي: خدمات استشارة وتعاون بشكل وثيق مع الطلبة وإذا لزم الامر يقدمون العلاج للطلبة بشكل فردي بالإضافة الى العمل على قدرات التعلم. (٦٧٦٦٣٥، 2007) (طبقاً، 2007).

تتشابه الامور في العبرية كما هو عليه الحال في القدس فبرغم من وجود مأسسة قوية في العبرية الا ان هنالك بعض الطلبة ذوي الاعاقة لا يتوجهون الى هذه المراكز فمن خلال المقابلات مع الطلبة ذوي الاعاقة منهم من اجاب "انا احب ان اعتمد على ذاتي" (ع هـ، 2017) ومنهم من قال: "انا احب الاستقلالية ولا افضل ان اذهب الى هنالك" (س ن، 2017) واشارت العاملة الاجتماعية في مركز (علية) ان هنالك عدد من الطلبة يدرسون في الجامعة هم لا يعلمون عنهم شيئاً لعدم افصاحهم عن اعاقبتهم لشعورهم بالخجل والوصمة (يفعات، 2017)، ومنهم من يفهم بانه صاحب اعاقا ويدرك ان له حق ويسعى دائما بإنجاز اموره الجامعية من خلال التواصل مع مركز الاتاحة فهذه طالبة ذات اعاقا حركية تقول: انا من بداية كل كورس افحص واذهب الى مركز الاتاحة وهم دائما يتجاوبون معي ويلبون لي طلبتي" (ك ت، 2017).

فوحدة الاعاقا في العبرية لا تجبر الطلبة على الاعتراف بإعاقبتهم وفي هذه الحالة لا تعطيم أي حق فهي تسعى دائما إلى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وتقديم كافة الخدمات الداعمة لهم، ولتحقيق حق التعليم المتساوي فان على الطلبة ذوي الإعاقة الراغبين في الحصول على إتاحة وخدمات إنشاء دراستهم الجامعية عليهم إبلاغ وحده الإعاقة عن احتياجاتهم، وعليهم إثبات الوثائق المتعلقة بإعاقبتهم لوحدة الإعاقة ويحق لهم إن يضعوا توصيات بطلب أي خدمة يحتاجونها وبعدها تقوم وحدة الإعاقة بالتشاور مع لجنة التعليم في الجامعة وتقوم الوحدة بإعطاء الجواب للطلبة ذوي الاعاقا خلال 31 يوماً أو اقل (קבוקמ, מידל, 2014) (مركز الاتاحة ، 2014)، وفي حال كان جواب الوحدة هو رفض تقديم المساعدة حينها يحق لأي طالب ذا اعاقا استئناف القرار من وحدة الإعاقة خلال 15 يوم بعد الاستلام للقرار عن طريق لجنة الاستئناف التي تحدها الجامعة نفسها، وقرار هذه الجنة يجب ان يكون موضح مع ذكر الأسباب خلال 30 يوم في حال تمت الموافقة على تقديم خدمات الإتاحة لأي طالب من ذي الإعاقة تقوم الوحدة بتزويده بدليل ارشادي عن كافة حقوقه الجامعية وخدمات الإتاحة الموفرة له مثلا تقوم بإعطائه خارطة لتعريفه على كل الطرق المتاحة في الحرم الجامعي لتساعده في الوصول إليها (קבוקמ, מידל, 2014) (مركز الاتاحة ، 2014)، كما ان الوحدة تقدم لهم بطاقة خاصة بهم ليضعوها على مقاعد الدراسة او لاستخدمها في أي مرفق من مرافق الجامعة حتى تتم مساعدتهم، لكن معظم الطلبة في العبرية الذين تم مقابلاتهم لا يعلمون عنها حيث يقول طالب ذا اعاقا بصرية: "بالنسبة للبطاقة انا لا اعلم انها موجودة" (ع ر، 2017) .

وبالفعل يبقى موضوع المأسسة للإعاقة امر في غاية التعقيد بسبب كثرة احتياجاتها واختلافها فالسياسة الجامعة لا تستطيع ان تلم بجميع القضايا لإرضاء كافة الطلبة ذوي الاعاقا عن مستوى الخدمات التي تقدمهما، وتعترف مديرة وحدة الإتاحة اسيا بذلك وتقول لغاية الآن إنا لست

راضية عن مستوى الخدمات المتوفرة في الجامعة" (اسيا، 2017) فاذا اخذنا على سبيل المثال القبول والتسجيل في العبرية كما هو عليه الحال في جامعة القدس فلا يوجد أي سياسة خاصة للطلبة ذوي الاعاقة من الجامعة نفسها، لكن يوجد تنسيق مع احدى المؤسسات الاسرائيلية المتعاونة مع العبرية وهي التي تقدم لهم الخدمات المساندة لقبولهم وتسجيلهم فيقول مسؤول التسجيل في العبرية احمد "نحن في دائرة التسجيل لا يوجد لدينا معايير محددة نحدد من خلالها مدى إعاقة هذا الشخص ومدى حاجته الخاصة فلا يوجد في طلب الالتحاق بند يذكر اذا كان هذا الطالب ذا اعاقة ام لا ونحن لا نستطيع ان نعمل قسم خاص لهؤلاء، فنحن في التسجيل نتعامل مع الطلبة بشكل عام نتعامل مع طلبة من كل العالم من البرازيل وفرنسا وبريطانيا وهذه أعباء كبيرة علينا، فنحن نتعامل مع لجنة معينة اسمها لجنة التطوير والتعليم فقط بناءً على شهادة منها تكون اصلا هذه الشهادة معتمدة من التأمين الوطني يوثق فيها بنسبة إعاقة مثلاً اذا كانت 6 على 60 وهكذا، وبناءً عليه هو يذهب الى لجنة البسخومتري ويعمل امتحان في ظروف ملائمة وهكذا يصل الى العلامة الجيدة بشكل أفضل حيث يقوموا بتسهيل الامتحان عليه وكذلك يتم اضافته نقاط اكثر من 20 نقطة تساعده في القبول والتسجيل في الجامعة" (احمد، 2017).

لا يوجد في العبرية ما يسمى مجلس اتحاد طلبة كما هو عليه الحال في القدس، ولكن يوجد نقابة طلابية مستقلة في سياستها عن سياسة الجامعة او حتى يمكن القول ان جاز التعبير هي جسم معارض وصارم في اغلب الاحيان لسياسة قرارات الجامعة، فمعظم ميزانيتها تأتي من البلدية الاسرائيلية، فمن خلال اجراء مقابلة مع مدير النقابة الطلابية لاحظت ان الامر متشابه ما بين الجامعتين فتمثيل الطلبة في جامعة القدس ضعيف كذلك الحال لا يوجد طالب واحد على الاقل يمثل حقوق الطلبة ذوي الاعاقة في النقابة مع انها تتكون من عدة مجتمعات خاصة لكن لا يوجد أي مؤسسة خصوصية بهم حيث يقول رئيس النقابة الطلابية شلومي: "بالنسبة لي كرئيس للنقابة الطلابية انا مهتم جداً بأن يكون هنالك قسم للمجتمعات الخاصة والهدف منها توفير الخدمات الخاصة لتوفير كافة حقوق هذه المجتمعات، وانا اعمل هذه السنة على توفير حفل للأشخاص ذوي الإعاقة يكون ضمن منحة لتمثيل صوت الطلبة ذوي الاعاقة يوجد لدينا موظف من ذوي الاعاقة ولكنه ليس ممثل فمن أحد الشروط القانونية للمجتمعات الخاصة ان يكون الطالب متوافرة فيه صفات هذه المجتمع مثل طالب اثيوبي يمثل المجتمع الخاص بالاثيوبيين طالب ذا إعاقة يمثل المجتمع الخاص بالإعاقة وهكذا ولكن بشكل عام الجامعة فعلاً مهتمة بهذا الموضوع لأنه يرفع من سمعتها والمرتبة الشرفية والأكاديمية لها" (شلومي، 2017)

ومن خلال ما تقدم سرده نلاحظ ان المؤسسة والتنظيم الطلابي وحجم الموارد والدعم المالي المتدفق على الجامعة العبرية من المؤسسات الحكومية الاسرائيلية وليس من ادارة الجامعة هي

اقوى بكثير مما هو عليه الحال في جامعة القدس، ولكن علينا ان لانهمل الفترة الزمنية التي اسست فيها الجامعة العبرية فهي قديمة النشأة مقابل الفترة الزمنية التي انشأت وتأسست فيها جامعه القدس، فوحدة الاعاقة تأسست بشكل قانوني منذ عام 2005 فقط، ومن باب التعقيب ارى ان قضية الاعاقة في القدس تمر بمرحلة الولادة الطبيعية ولا بد ان تنمو وتزدهر مثلها مثل الجامعة العبرية او اي جامعة في العالم.

2.3 حق المساواة وتكافؤ الفرص واحترام الخصوصية للطلبة ذوي الاعاقة في جامعة القدس

بما ان التربية والتعليم هي اداة فعالة لنشر مفاهيم حقوق الانسان بين الاجيال، وبالتأكيد هذا يتمثل في الدور الذي تلعبه المؤسسة التعليمية الاكاديمية وخاصة العليا منها، فهي قدوة لتعبئة الفضاءات المناسبة لتحقيق الاهداف المنشودة في هذا المجال فانه من الجوهر في هذا الصدد استحداث رؤية جديدة للتعليم تنطلق من توسيع الطريق التقليدي للتعليم الجامع كي تعالج تحديات جديدة مثل ارتباطه بالاحتياجات والقيم العالمية لحقوق الانسان واتخاذ القرارات على اساس المعرفة وهذا يعني ان التربية على حقوق الانسان لا تتعلق بتوفير المعارف والمهارات فحسب، وانما تتعلق ايضا بتعزيز المواقف والاتجاهات والسلوكيات التي تسمح لجميع الطلبة بما فيهم الطلبة ذوي الاعاقة المشاركة في مجتمعهم الجامعي بشكل متساو بطريقة بناءة يحترمونها بها انفسهم ويحترمهم الاخرين ممن حولهم (عمرو، 2010).

ومع ان الحق في التعليم هو حق عالمي مقدس اقرته معظم الاتفاقيات الدولية الا انه كثيراً ما يحدث انتهاك للحق من خلال التطبيق المباشر للدول الاطراف وتقصير في تطبيق الاتفاقية الدولية لذا يبقى الملايين محرومين منه في جميع انحاء العالم نظرا لنقص الموارد (عمرو، 2010)، ويترتب على ذلك انتهاك لحق المساواة³ الذي اقرته الاتفاقية في مادتها الخامسة، ومن الجدير ذكره ان مادة المساواة وعدم التمييز اي من المادة الخامسة حتى مادة اثنين وثلاثين كما ورد في الاتفاقية تشكل قاعدة لكثير من الحقوق الواردة في المعاهدة فهذه المادة تعترف ان الاشخاص ذوي الاعاقة هم متساوون في الحماية والفائدة اللتين يوفرها القانون اذ تمنع كل انواع

³ المادة الخامسة - المساواة وعدم التمييز في الاتفاقية الدولية :

1. تقر الدول الأطراف بأن جميع الأشخاص متساوون أمام القانون وبمقتضاه ولهم الحق دون أي تمييز وعلى قدم المساواة في الحماية والفائدة اللتين يوفرهما القانون.

2. تحظر الدول الأطراف أي تمييز على أساس الإعاقة وتكفل للأشخاص ذوي الإعاقة الحماية المتساوية والفعالة من التمييز على أي أساس.

3. تتخذ الدول الأطراف، سعياً لتعزيز المساواة والقضاء على التمييز، جميع الخطوات المناسبة لكفالة توافر الترتيبات التيسيرية المعقولة للأشخاص ذوي الإعاقة.

4. لا تعتبر التدابير المحددة الضرورية للتعجيل بالمساواة الفعلية للأشخاص ذوي الإعاقة أو تحقيقها تمييزاً بمقتضى أحكام هذه الاتفاقية . (الامم المتحدة، 2006 ص 12)

التمييز على اساس الاعاقة، لكن بينت الدراسات البحثية انهم غير متساوين وانهم اقل حظا من غيرهم في التعليم فنسبة الامية ترتفع في صفوفهم اكثر من غيرهم بشكل ملحوظ لذا هم اكثر فقرا، فعلى النطاق الوطني الفلسطيني يشير المسح الوطني للإعاقاة بانه ما يزيد عن خمس الطلبة 2، 23 بالمئة من عمر 18 فاكتر تركوا التعليم بسبب المعوقات البيئية والمادية ويتأثر الاناث اكثر من الذكور حيث تصل هذه النسبة الى 21,7 بالمئة بين الذكور مقابل 22,9 بين الاناث(مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية، 2013) وهنا يتبين انه يوجد اهمال للجانب التعليمي المتعلق بالطلبة ذوي الاعاقاة، فالتعليم يحقق لهم الانتقال من رفضهم الى القبول وعلى الجامعات ان تدرك انه لكل طالب خصائصه الفردية التي يجب مراعاتها، فمبدأ المساواة يعني: ان جميع البشر احرار في تطوير قدراتهم وهذا يعني ان جميع الطلبة مثلهم مثل بعض، وان تكون الفرص متكافئة والادوار والمسؤوليات للجميع متساوية وهذا يتطلب المساواة في الفرص المتاحة ذلك يجب تمكين الفئات ذات الامكانيات المحدودة من الحصول على الخدمات والموارد.

اما مبدأ تكافؤ الفرص فيعني بشكل عام الانصاف في التعامل كل حسب احتياجاته الخاصة وقد يتضمن ذلك المساواة او الاختلاف في المعاملة ولكن بشكل يضمن المساواة من حيث الحقوق والمزايا والالتزامات والفرص المتاحة، ان متطلبات الوصول العادل الى التعليم العالي ودمج الطلبة ذوي الاعاقاة في النظام التعليمي يعني قدرة النظام على التكيف للخلفيات التعليمية المختلفة بحيث يكون سهل الوصول من حيث المنهجيات والوسائل التعليمية والبنية التحتية اجتماعيا ونفسيا(مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية، 2013) وهذا يعني ايضا تمتع الطلبة ذوي الاعاقاة بنفس الفرص والتعامل بالتساوي مع غيرهم.

اما مبدأ احترام الخصوصية⁴: وهو ضمان الحق في السيطرة على البيانات الشخصية، وهذا الحق يجب ان يحميه النظام الجامعي، ويتمثل بمنع اعطاء أي معلومات متعلقة بالطلبة ذوي الاعاقاة وخاصة فيما يتعلق بملفاتهم الطبية لتصبح معروفة لدى الاخرين، الا اذا كان ذلك بشكل رسمي وقانوني وضمن موافقة الطالب نفسه(تامر، 2015) وسوف يتم التطرق لهذا الموضوع لاحقا.

⁴ المادة 22- احترام الخصوصية في الاتفاقية الدولية :

1. لا يجوز تعريض أي شخص ذي إعاقة، بصرف النظر عن مكان إقامته أو ترتيبات معيشته، لتدخل تعسفي أو غير قانوني في خصوصياته أو شؤون أسرته أو بيته أو مراسلاته أو أي نوع آخر من وسائل الاتصال التي يستعملها، ولا للتهجم غير المشروع على شرفه وسمعته. ولجميع الأشخاص ذوي الإعاقة الحق في حماية القانون لهم من أي تدخل أو تهجم من هذا القبيل.

2. تقوم الدول الأطراف بحماية خصوصية المعلومات المتعلقة بالشؤون الشخصية للأشخاص ذوي الإعاقة وبصحتهم وإعادة تأهيلهم على قدم المساواة مع الآخرين. (الأمم المتحدة، 2006 ص 25)

غالبا ما يعكس التحصيل العلمي للطلبة ذوي الاعاقة طبيعة البيئة المؤثرة سلبيا ام ايجابيا على درجة تحصيله الدراسي فعندما يأخذ الطالب ذو الاعاقة حقه في الخدمات فيتأكد سيؤثر ذلك على تحصيله الاكاديمي بشكل جيد وسوف يشعر بالرضا، فنيل الحق يعني رضاه واندماجه مع مواده وكنيته والهيئة التدريسية والطلبة الاخرين، ففي حال عدم تحقيق هذه الحقوق فهذا قد يؤدي الى اصابته بالخيبة التي تؤثر على تفاعله وعلى تحصيله وعلى مستواه الاكاديمي(عيده، 2017)، تفاوتت نتيجة المقابلات التي اجريت في جامعة القدس بين الطلبة ذوي الاعاقة فمنهم من عبر عن عدم تأثير نقص توفير الخدمات على تحصيلهم الاكاديمي فمنهم من قال: **تحصيلي العلمي جيد**" (ح ة، 2017) و اشار الى ذلك معظم المسؤولين حيث يقول **عميد كلية الحقوق د.محمد خلف** "هم من ذوي القدرات الذهنية والعلمية الرائعة حتى التميز الإيجابي في بعض الأحيان قد يضر أكثر مما ينفع، خصوصا ان تجربتي في التعليم ان أكثر الطلبة المتفوقين كانوا من الطلبة ذوي الإعاقة" (خلف، 2017) ومنهم من اجاب ان تحصيله الدراسي قد تأثر لعدم توفر المنهاج بلغة بريل او لعدم فهم المواد بسبب عدم توفر لغة الاشارة في المحاضرات فيقول **طالب ذو اعاقه بصرية** :**قمت بشراء كتب وذهبت بها الى أحد الموظفين من اجل توفير طلبة متطوعين يقوموا بتحويل المواد الى ملف Word من اجل ان اذهب انا الى الجامعة العبرية واقوم بتحويلها الى بريل وللأسف الطلبة لم يلتزمون بذلك وكل يوم كنت اذهب واسأل لكن دون جدوى بقيت ثلاثة أشهر وأكثر دون كتب حتى انني رسبت في كل المواد الفصل لان الكتب غير متوفرة معي ولم أتقدم للامتحانات. انا اعرف الجامعة العبرية فهي متوفر فيها أشياء كثيرة للمكفوفين اما جامعة القدس فهي ليست متهئية لمقومات الخدمات التي يجب ان توفر للطلبة ذوي الإعاقة، هي ضعيفة جداً" (ع ي، 2017)، ويقول **طالب ذا اعاقه سمعية**: **"لا استطيع فهم الدكتور أثناء المحاضرة لذلك الجأ إلى الفهم الذاتي الذي يكون في الأغلب خاطئ لأنني لا أملك المعلومات الصحيحة والكافية عن الموضوع الذي أدرسه."**(س ط، 2017) لا تتوفر لغة الاشارة في جامعة القدس نهائيا حتى في الامتحانات بالرغم من اهميتها كونها هي لغة التواصل والتفاهم التي يعبر عنها الطلبة من ذوي الصم والبكم في الجامعة، ومن الافضل ان تدرس الجامعة خبرات وتجارب الجامعات العالمية لتعرف على كيفية التعامل مع الطلبة بمختلف اعاقاتهم اثناء الامتحانات .**

ويشير الطلبة ذوي الاعاقة وخصوصا السمعية منهم بانهم لا يفضلون التواجد في المحاضرات ويفضلون الغياب لانهم لا يفهمون ماذا يشرح المحاضر ومنهم من رسب بالمساقات بسبب كثرة الغياب وعدم تفهم المحاضرين لوضعهم، فيشير **طالب ذا اعاقه سمعية** كالتالي **"كنت أفضل الغياب عن المحاضرة لأنني لو ذهبت لم أحصل على فائدة منها و بعض الأساتذة يضعون لي**

علامة 40 بسبب الغياب دون تقديم إنذار مسبق لي" (س ط، 2017) في حين ان مسؤولي الجامعة اجابوا بانهم يتابعون قضية تكرار الغياب مع الهيئة التدريسية اذا تجاوز الحد المسموح وتبين ان اسباب الغياب هو عذر طبي(السنوي، 2017).

وفي اثناء تقديم الامتحانات لابد من اعطاء الوقت الكافي لفترة تزيد عن خمسين بالمئة من وقت الامتحان العادي، فمن الطلبة ذوي الاعاقة في القدس من اجاب انهم لا يحصلون على أي وقت اضافي الا اذا وافق المحاضر على ذلك حيث تقول طالبة ذات اعاقة بصرية: "وفي الامتحانات يجب توفير من يكتب ويقرأ لنا حتى لا نبقى تحت رحمة الطلبة، والكتب يجب أن تكون موائمة ومتوفرة بخط كبير أو بنظام بريل والمحاضرون يجب أن يكونوا متعاونين يسألون الطلبة اذا كانوا يريدون المساعدة وتوفير وقت أكثر، فعندما أذهب إلى تقديم الامتحانات أبحث عن طالبات للمساعدة فأحياناً نجد وأحياناً لا" (ع ا، 2017) كذلك هنالك بعض الطلبة من يعانون من صعوبات تعلم وتركيز فهم بحاجة الى تقديم امتحانات بديلة فبعضها قد يشمل تغيير بسيط في كيفية عرض الاسئلة وكتابة الاجوبة وهذه التغيرات يجب ان ينظر اليها من منظور توفير الفرص المتكافئة عوضاً عن القول بانها فرص امتيازيه وافضلية، فهذه الامتحانات يمكن ان تكون امتحانات ذات اجابات متعددة مثل عروض الالكترونية على CD او من خلال الفيديو، اسئلة تحليليه مشاريع عملية مشاريع بحثية فيقول طالب ذا عسر تعليمي: "سؤال وصل عمود بعمود مستحيل ان أقوم بالإجابة عليه، مثلاً ذهبت الى امتحان كان من 80 علامة يوجد 40 علامة على سؤال كامل وهو عبارة عن تعريفات وعلي ان أقوم بتوصيل التعريف بمعناه ولم استطيع حله نهائياً وهذا أدى بالطبع الى رسوبي بالامتحان. وبعدها توجهت الى المحاضرة وطلبت منها في الامتحانات القادمة ان لا تأتي بهذا النوع من الأسئلة وبالفعل راعت المحاضرة امري ولم تأتي بهذا الأسلوب في الامتحانات التالية" (ح ع، 2017)، كما ان جميع الطلبة ذوي الاعاقة دون أي استثناء فضلوا وجود مكان خاص بهم حتى يتسنى لهم تقديم الامتحانات بشكل منصف دون ان تشكل حاجاتهم مصدر ازعاج لغيرهم فتشير طالبة ذات اعاقة بصرية "ان تقديم الامتحان داخل الصف مع الاخرين تتطلب منها ان تخفض صوتها خلال الامتحان مع المساعد، مما اثر على اليات الاتصال فيما بينهما وعلى الوقت اللازم لتقديم الامتحانات وبالنهاية على علامتها التي تدنت مقارنة في الامتحانات التي قدمتها في مكان مناسب ومنفصل" (ع ا، 2017).

اوصت بعض الادبيات التي تناولت قضايا تعليم الطلبة ذوي الاعاقة بإعفاء من مقرر الرياضيات والاسئلة التي تحتوي على الرسومات واعفاء الطلبة الصم من كتابة التعبير باللغتين العربية والانجليزية ومن مادة العروض مراعية في ذلك قدراتهم وحتى لا يتأثر تحصيلهم الدراسي

(مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية، 2013)، لكن تتناقض هذه التوصيات مع مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص التي اقرته الاتفاقية الدولية فلا يجوز حرمانهم واقصائهم من تلقي أي معلومة يتلقاها بقية زملائهم الطلبة، فحق العلم والمعرفة هو حق للجميع، حيث اظهرت نتيجة المقابلات بان مساقات اللغات الاجنبية هي التي تؤثر بشكل سلبي على تحصيلهم الدراسي وذلك لعدم مراعاة الاحتياجات المعقولة والتدابير التيسيرية في تعليم هذه المساقات حيث تقول طالبة ذات اعاقة بصرية : "حملت مساق 109 لأن الأستاذ لم يتعاون معي نهائيا وكان دائما يكتب ويتكلم بالإنجليزية، وفي مرة طلب مني ان اعرض برزنتيش امام الطلبة وكنت أعاني من توتر عالي وللأسف هذا أثر علي ولم أحصل على علامة جيدة" (ع ا، 2017) حيث يقول طالب ذا اعاقة عسر تعليمي كما انني اعاني من مادة الرياضيات فأنا صفر في هذه المواد لا اعرف كيف اتعامل معها ولكنني استطعت بصعوبة ان اتجاوز هذا المساق " (ح ة، 2017).

أكدت الاتفاقية الدولية على مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص ولا يعني هذا ان احتياجات الطلبة ذوي الاعاقة سوف تكون متساوية ولكن تكون الفرص للجميع متساوية، فمن خلال المقابلات تبين ان معظم الطلبة الذين تم مقابلتهم هم من كلية الآداب او الحقوق وقلة هم من يتوجهون الى دراسة تخصص الرياضيات او الفيزياء او غيرها من التخصصات العلمية وتؤكد على ذلك دراسة مؤسسة قادر التي كشفت ان نسبة اقبال الطلبة ذوي الاعاقة على كلية الآداب تصل الى 48 بالمئة بينما توزع الباقي على الكليات المختلفة بإعداد متواضعة ويبقى قطاع هندسة التكنولوجيا هو اقل التخصصات التي يتوجه اليها الطلبة ذوي الاعاقة ويعود ذلك بسبب الارتفاع العالي لتكلفة التعديلات المطلوبة على المنهاج والوسائل التعليمية بشكل اساسي (مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية، 2013) .

اما بخصوص العمل التطوعي فمن المعلوم انه مهم لكافة الطلبة لأنه يقوي الشخصية ويرفع من قيمة قدرات الفرد العلمية والعملية، ويعطي الطالب فرصة لتعزيز ثقته بنفسه والعمل على بناء ذاته ويفتح امام الطلبة كثيراً من التفاعل والمشاركة والتعرف على المؤسسات الاجتماعية، فمن خلال المقابلات التي اجريت اتضح ان الطلبة ذوي الاعاقة في الجامعة معفيين من العمل التطوعي وهناك عدد منهم لا يعلمون ذلك، ومنهم من يعلم لكنه يحب العمل التطوعي فنقول طالبة ذات اعاقة بصرية "نعم قمت بإعمال تطوعي لكن لا اعرف كيف تم حساب ذلك ولا اعرف اني معفية منه" (ع ا، 2017) ويقول طالب ذا اعقة حركية كاملة "نعم، هو يتم الاعفاء منهم ولكن انا لم اقبل وعلى العكس قمت بعمل تطوعي أكثر من أي طالب آخر، فقامت بالعمل في داخل الجامعة وخارج الجامعة فشارك في مخيمات صيفية وندوات وورشات عمل وكلها كان بمثابة عمل تطوعي خارج الجامعة." (ح م، 2017).

وبالعودة الى مبدأ الخصوصية الذي تم تعريفه سابقا، اقرت الاتفاقية حق خصوصية الاشخاص ذوي الاعاقة ومنعت اتخاذ أي اجراءات يمكن ان تهدد خصوصيته، وحقا تقوم الجامعة بحماية خصوصية المعلومات المتعلقة بإعاقاتهم وتحاول الحفاظ عليها، ففي حال احتاجت طواقم الجامعة الاطلاع على ملف الطالب الخاص بوضعه الصحي يقول عميد شؤون الطلبة د. عبد الرؤوف السنوي **تبلغ الطالب بذلك فهذا أمر قانوني.** (السنوي، 2017) .

2.4 حق المساواة وتكافؤ الفرص واحترام الخصوصية للطلبة ذوي الاعاقة في الجامعة العبرية

بما ان العبرية ذات مأسسة قوية بسبب وجود المراكز الثلاثة التي تم ذكرها في السابق، فهذا بالطبع سوف يعكس الكثير من الميزات الايجابية على التحصيل العلمي الدراسي للطلبة ذوي الاعاقة بشكل افضل على ما هو عليه الحال في جامعة القدس، لكن هذا لا يعني انه لا يوجد اخفاقات وتقصير من قبل هذه المراكز، وهذا لا يعني ان تجربة الجامعة العبرية في قضايا الاعاقة هي تجربة مثالية كما يتصور البعض، فمن خلال المقابلات التي اجريت مع الطلبة ذوي الاعاقة انفسهم ظهرت العديد من المشاكل التي تعيق مسيرتهم التعليمية في الجامعة، فعلى سبيل المثال منهم من تدنى تحصيله العلمي لأنه لم يتقدم الى الامتحانات وتوقف تعليمه لان المؤسسات الحكومية الداعمة لتعليمهم تأخرت في اتخاذ اجراءات او قرارات بشأنهم فيقول **طالب ذو اعاقة مزدوجة سمعية وبصرية يوجد عندي مشكلة في التأمين، نعم، ينزل لي مخصص منه، والتأمين يعطيني ساعات قراءة وساعات مساعدة، لوضعي يوجد امتحانات موعد (أ) وموعد (ب) والتأمين الوطني تأخر بسبب إجراءات إدارية تأخر في تقديم المساعدات لي وهذا أثر علي في تقديم الامتحانات للفصل الثاني** " (ع هـ، 2017) .

ومنهم من يشعر بانه تعرض لتمييز بسبب اعاقاته وحمل مساقات وهو الان سوف يقف مسؤولا امام لجنة لتدرس امكانية استمراره في التعليم الجامعي، او الحكم عليه بالتوقف بسبب تدنى تحصيله العلمي فيشير **طالب اخر يعاني من اعاقة مزدوجة بصرية كاملة وعاقة حركية جزئية** يدرس خدمة اجتماعية ويتم اعطائهم خلال سنوات الدراسة ملفات خاصة بحالات اجتماعية لمتابعة حالاتها الا انه تعرض الى تمييز شديد ومعاملة سيئة من قبل مرشدته والتي قامت بإعطاء كل طالب ثلاث ملفات الا هو قامت بإعطائه ملف واحد وعندما توجه لها بررت له ان ذلك بسبب وضعه مع العلم انه قادر على متابعة هذه الحالات عبر الهاتف مما اثر على تحصيله العلمي (م د، 2017) ، من الملاحظ ان المقابلات التي تم ذكرها في السابق هم من الطلبة ذوي الاعاقة المزدوجة الامر الذي لم تقابل وجوده الباحثة في جامعة القدس، ويبدو ان وجود مأسسة قوية هي التي استقطبت الطلبة ذوي الاعاقات المزدوجة، ولقد وضحت العاملة

الاجتماعية في مركز (علية) يفتات ان التعامل مع هؤلاء الطلبة يكون معقد وصعب جدا فوحدة الاعاقة تحاول تقديم ما يمكن تقديمه للمساعدة فعلى سبيل المثال اذا كان الطالب من ذي الاعاقة البصرية والسمعية يقوم مركز (علية) بتقديم الخدمات المختصة بالإعاقة البصرية، وتقوم وحدة الإتاحة بتقديم الخدمات المتعلقة بالإعاقة السمعية (يفعات، 2017).

يعاني الطلبة ذوي الاعاقة في العبرية من مساقيات اللغات الاجنبية كما هو عليه الحال في القدس تماما خصوصا ذوي الاعاقة السمعية فعلى الرغم من كل الامكانيات التي توفرها العبرية الا انه حتى الان هي لم توفر لغة الاشارة وتقول **مديرة وحدة الاعاقة ديتي** "فالطلبة ذوي الإعاقة السمعية الشديدة هم فقط اثنين ولا يحبذوا طريقة لغة الإشارة فالبديل يكون هو توفير شخص معهم يقوم بقراءة كل كلمة بكلمة يقولها المحاضر فبسبب الظروف الاقتصادية ولأن الطلبة لا يفضلون هذه الطريقة فلا يوجد لدينا لغة إشارة" (ديتي، 2017).

يشير الدليل الارشادي ان وحدة الاعاقة تقوم بتنزيل المحاضرة التي يريد المحاضر شرحها قبل يوم او فترة معينة من موعد المحاضرة حتى يتسنى للطالب تحضيرها لكن تبين ان هذا الامر خالي من الصحة فيقول **طالب من ذي الاعاقة البصرية**: لا، فهؤلاء الذين يتواجدوا عند العميد يتكلمون لا يفعلون فالواقع بعكس عكس ما يقوله المسؤول، محاضرة يوتيوب تنزل لكل وليس للطلبة ذوي الاعاقة ولكن بعد ان يشرحها المحاضر" (ع ر، 2017).

اما بخصوص الوقت فيتم منحهم اربعين دقيقة اضافية عن مدة الامتحان المقدم لبقية الطلبة فيقول **طالب ذو اعاقة مزدوجة سمعية و بصرية**: انا بالجامعة بحاجة الى وقت زيادة واحاول دائما ان اجعل امتحاناتي في علية وكان ذلك بعد التنسيق مع علية والجامعة ووفروا لي من يقرأ لي وقت الامتحانات" (ع ه، 2017)، ويتم اعطاء الطالب ذي الإعاقة تصريح لتقديم وظائف متأخرة، وإعطاء وظائف بديلة طبعا مع التنسيق مع المحاضر مع العلم ان التسليم المتأخر للوظائف يرغم الطالب على دفع غرامة فان الجامعة تأخذ هذا الشيء بعين الاعتبار في القسط الجامعي للطلبة ذوي الإعاقة (מרכז הבריאות, 2014) (مركز الاتاحة، 2014)، اما بالنسبة للرياضيات فلا يتم الاعفاء منه اما الأمور المتعلقة بمواد الإحصاء او الرسومات البيانية او العروض فيتم الاعفاء منها إذا أراد الطالب ذي الاعاقة ذلك.

وبالنسبة لموضوع الغياب المتكرر تقوم وحدة الإعاقة بتوصية المحاضر في أي مساق ومادة يأخذها الطالب ذو الإعاقة في حال تكرر غيابه بسبب إعاقته، حيث إن العدد المسموح في الغياب هو 30% أي ما يقارب 9 محاضرات في الفصل وفي حال تجاوز غيابه أكثر من ذلك

تقوم الوحدة بالاتصال مع المحاضر لمراعاة حاجة الطالب ذي الإعاقة (טבמקמ, 2007) (طبقمن، 2007).

تتشابه الامور بين القدس والعبرية في توجهات الطلبة التخصصية فجميع من تم مقابلتهم هم من طلبة كلية العلوم الانسانية ويقول طالب ذا اعاقاة بصرية في ذلك "معظم الطلبة يدرسون في الخدمة الاجتماعية أو التربوية، قسم الخدمات الاجتماعية هذا لأنه يتناسب العمل بها مع قدرات ذوي الإعاقة فالخدمات الاجتماعية عندما تكون مع فرد او مجموعة يستطيع ذوي الإعاقة ان يعتمد على ذاكرته واساليبه في كتابة تقريرها ووظائفها فذوي الإعاقة البصرية مثلا يستطيع ان يستغل هذه القدرات المعتمدة على الذاكرة في كتابة التقارير وبناءً عليها يتوجه الى الخدمة الاجتماعية" (أم ، 2017).

من أهم الحقوق التي تحافظ عليها وحدة الاعاقاة هو حق الخصوصية والسرية التامة، صحيح ان الطالب يتوجب عليه تقديم وثائق متعلقة في اعاقته فقط لوحدة الإعاقة، لكن في حال إذا طلبت إدارة الجامعة أو الهيئة التدريسية هذه الوثائق من الوحدة فتقوم هي بدراسة الأمر إذا كان هنالك اي ضرورة للكشف عن معلومات أو رؤية الوثائق وبالطبع إذا قامت بذلك فيكون بعد مشاورة وموافقة مسبقة من الطالب نفسه (טבמקמ, מידל, 2014) (مركز الاتاحة ، 2014)، كما تنسق وحدة الإعاقة مع المشرف او المحاضر حتى يعمل اي تعديلات خاصة على الاختبارات بشكل يتلاءم مع احتياجات الطلبة ذوي الاعاقاة، كذلك يجب على المشرف ان يحافظ على خصوصية الطالب وقت الامتحانات وعليه الامتناع عن اتخاذ أي تحقيقات حول قضايا تتعلق في اعاقته، كما ان المراقب لا يمكنه ان يجبر الطالب على تغيير مكان الجلوس إذا كان ذلك المقعد مناسب لحاجته، كما تقوم الوحدة بإتاحة أنظمة المعلومات في كل إجراء أو خدمة أو استشارة فإذا كانت معلومات سرية فتقوم بإتاحتها على الصفحة الشخصية، كذلك الأمر فيما يتعلق بالأمور العامة فتحاول ان يكون متاح ضمن نظام البرمجة الالكترونية مثل نظام المعلومات الشخصية، التسجيل للجامعة تسجيل الكورسات، استفسارات عن اي تغيير من الدورات أو المساقات، دفاتر الامتحانات والعلامات وتصريح الدراسة واثبات الطالب، استبيانات امتحانات، إجراءات تأديبية، وأتاحه المعلومات عن تقديم طلبات الطعون، ومعلومات تبادل الطلبة والمنح الدراسية. (טבמקמ, מידל, 2014) (مركز الاتاحة ، 2014).

لا يتحقق حق تعليم الطلبة ذوي الاعاقاة في مؤسسات التعليم العالي الا اذا تحقق حق امكانية الوصول بحيث يجد الطالب ذو الاعاقاة امامه الابواب مفتوحة ويأخذ كافة الحقوق ويتساوى في الفرص مع بقية الطلبة، تطرقت الاتفاقية الدولية لكافة حقوق الانسان من ذي الاعاقاة، وكان

لحق امكانية الوصول مادة مستقلة مفصلة وغنية بالحقوق، لذا يناقش هذا الفصل ايضا السؤال البحثي الثاني ومفاده: ما التدابير المتبعة لتطبيق حق المادة التاسعة من الاتفاقية الدولية وهي تهيئة امكانية الوصول للطلبة ذوي الاعاقة في كلا الجامعتين؟

يقسم حق امكانية الوصول او ما يطلق عليه ايضا بمصطلح الاتاحة الى قسمين: الاتاحة الفيزيائية والاتاحة الخدماتية، وتعرف الاتاحة حسب الدليل الارشادي للجامعة العبرية بانها : ملائمة الأبنية الخارجية أو إدخال تعديلات أو تغيير على المباني القديمة من اجل وصول الاشخاص ذوي الإعاقة وتحركهم بكل سهولة وبشكل امن ومستقل، اما اتاحة الخدمات فهي: ملائمة الإجراءات والخدمات على أساس ان يصل الاشخاص ذوي الاعاقة الى ما يريدونه وان يشاركوا في تلك الخدمات والفعاليات تحقيقا لمبدأ المساواة والاحترام (2007، 757777) (طبقمن، 2007). ص

5.2 ملائمة المباني والمرافق الأخرى والطرق ووسائل النقل في جامعة القدس

من حق الطالب الجامعي الوصول الى أي مرفق من مرافق الجامعة باستقلالية ودون الحاجة الى أي شخص يساعده دائما في مشواره الجامعي، فتعرف على مباني الجامعة هو من ابسط الحقوق الثقافية التي من المقروض ان يعلمها الطالب، لكن تبين من خلال نتائج المقابلات ان معظم الطلبة ذوي الاعاقة لا يعلمون ما هي جامعة القدس و ما هي مبانيها وما هي كلياتها حيث يقول **طالب ذا اعاقة بصرية قانا في الجامعة شاهدت طالبا ذا إعاقه حركية على كرسي قال لي أتمنى ان أرى ما هي المكتبة وما هي كلية الحقوق وما هي كلية الآداب والتنمية حيث لا يوجد طرق متهيئة لذلك وتوفي هذا الطالب وهو لا يعرف جامعتة**" (ع ي، 2017) فلا يوجد مركز ولا كوادر بشرية متخصصة تقوم بجلسات تعريفية لتوجيه وارشاد الطلبة ذي الاعاقة في بداية الفصل الجامعي لتعريفهم بكيفية التحرك والتنقل داخل الجامعة فنقول **طالبة ذات اعاقة بصرية:** "يجب أن يتم مساعدتنا أولا للدخول إلى الجامعة لإرشادنا على كافة المرافق من قاعات ومكاتب وغيرها ويجب عليهم أن يهتموا بنا عند حدوث الأنشطة الثقافية" (ع ا، 2017)، مع العلم ان الجامعة تقوم بتقديم بعض الانشطة التعريفية في الايام المفتوحة دون وجود أي خصوصية للطلبة ذوي الاعاقة.

تحاول عمادة شؤون الطلبة فعلا تغطية هذا الجانب من خلال حشد العمل التطوعي الذي يجب ان يقوم به عموم الطلبة اتجاه مساعدة زملائهم ذوي الاعاقة ويكون ذلك باحتساب ساعات خدمة مجتمعية لهم داخل الجامعة، كما يشير نائب رئيس الجامعة د. حسن دويك بانهم يسعون دائما لإزالة أي معيق مادي بيئي يعترض وصول الطلبة ذوي الاعاقة الى أي نقطة يردون التوجه اليها

حيث يقول "نعم نحن نقوم بتسهيل على الطالب بدخوله للصف أو التنقل من مكان إلى آخر ودخوله للمختبرات، الأبواب عريضة وكافية يدخل براحته وأي شيء يلتفت نظرنا إليها الطلبة نحن مستعدين لتوفيرها لكن بشكل عام يوجد تسهيل للحركة داخل الحرم الجامعي" (دويك، 2017).

يعاني الطلبة ذوي الإعاقة من صعوبة التعرف على المكان فقط في بداية مشوارهم الجامعي فمن خلال المقابلات والجولات التي أجرتها الباحثة مع الطلبة ذوي الإعاقة وخاصة البصرية منهم تبين انهم متكيفين مع اعاقاتهم بذكاء فمعظمهم يضع لنفسه خريطة ذاتية ليصل الى المحاضرات فمثلا يصل الطالب ذو الإعاقة البصرية الى مدخل الكلية يبدأ بالعد ثلاث درجات وبعدها يعد عشر خطوات وبعدها مثلا يتجه الى اليمين ويصل ابواب القاعات ويبدأ بعد هذه الابواب على الجانب اليمين فيختزل في ذاكرته ان محاضراته بعد الباب الثالث وهكذا .. يحفظون المكان من اول مرة.

علاوة على انهم يعبرون عن معاناتهم في الوصول الى مكاتب التسجيل لان مبنى الانشطة حيث تتواجد فيه مكاتب التسجيل بالطابق الثاني لا يوجد فيه مصعد مع انه من اهم المباني التي يتردد عليها الطلبة باستمرار بسبب وجود عمادة شؤون الطلبة والمكاتب الهامة مثل المالية والتسجيل ووحدة مساعدة الطلبة والقاعة الرياضية وغيرها، ففي مدخل المبنى يوجد شاحط يمكن من خلاله الوصول الى الطابق الاول فقط أي عند مكتب عميد شؤون الطلبة اما اذا ارد التوجه الى المكاتب الاخرى فلا يستطيع بسبب وجود الدرج الطويل، فيتعذر عليه عمل امره الاداري مع المالية والتسجيل، فمنهم من يبعث زملائه لتخليص هذه الامور ومنهم من يقوم مرشده الاكاديمي بمساعدته ومنهم من يواجه مشاكل يصعب حلها وعليه ان يحضر هو بنفسه فيقول **طالب ذا اعاقة حركية كاملة:** "كنت ابعث أحد الزملاء وهم يقومون بهذه المهمة، فانا لا أستطيع ان أصل لذلك المكان فلا يوجد مصعد والمبنى كله درج، وعندما كان الزملاء لا يستطيعون حل موضوع كان يصعد لي أحد الموظفين ويفهم بالضبط ما هو وضعي وماذا اريد، وحدث مرة ان موظفة لم تتعاون معي فاضطر زملائي لحملني الى الطابق الثاني على أيديهم حتى أستطيع ان اتفاهم معها وبالرغم من ذلك تعاملت معي بكل جلافة" (ح م، 2017)، ومن الملاحظ هنا انه يوجد انتقاص وانتهاك لكرامة الطالب ذو الإعاقة فعندما يتم حمله من قبل زملائه امام جميع الطلبة والموظفين في وضعية محرجة نثير نظرات الشفقة والمنة والاحسان متناسين بانه انسان تتساوى كرامته مع كرامة أي طالب او موظف او حتى رئيس الجامعة نفسه فهذا امر خالي من الانسانية ولا يجوز ان يحدث في مؤسسة أكاديمية ذات قيمة تربوية وثقافية عالية الاهمية.

تبيّن نتائج الجولات التي أجريت بالإضافة الى المقابلات سواء كانت مع المسؤولين او الطلبة ذوي الاعاقة انه لا يوجد مواقف خاصة لسياراتهم، لقد عبر احد الطلبة ذو الاعاقة الحركية عن تضايقه الشديد من ذلك لأنه دائماً يعاني من حرج في ايجاد مكان لسيارته، فهو يعاني من عدم توازن في الحركة وباجة دائماً الى درزين حتى يستند عليه لذا يفضل ان يقود سيارته الخاصة الى المكان القريب من كليته او محاضرتة حيث يقول في البداية كان هنالك كثير من الصعوبة ولم يتعاونوا معي، ولكن بعد عدة محاولات، نعم، سمحوا لي في الدخول في السيارة الى داخل الجامعة بالقرب من الكلية التي ادرس بها" (م د، 2017)، يبرر مدير مكتب الهندسة عمر عريقات بالجامعة عدم وجود مواقف خاصة للطلبة ذوي الاعاقة بالتالي: "نعم يوجد مواقف، ولكن لا توجد علامات خاصة وهذا ليس امر صعب، مع انني حتى الان لم أر أي شخص معه سيارة في الجامعة، ولكن علينا الاخذ بعين الاعتبار ان طبيعة الأرض هنا شديدة الميلان والانحدار فلا نستطيع ان نعمل موقف في كل مبنى فهناك صعوبة ان نعمل لكل مبنى موقف وهذا بالطبع ايضاً يحتاج الى تكاليف مادية فهذه الجامعة تعتمد في تمويلها على التبرعات الخارجية مثل الكويت والاتحاد الأوروبي وافراد فلسطينية مقنطرة" (عريقات، 2017).

يحتاج الطلبة ذوي الاعاقة الى وقت اضافي اكثر من اجل الوصول الى حرم الجامعة والى قاعات المحاضرات، فمنهم من ينتظر سيارة خاصة به لنقله الى الجامعة، ومنهم من يعاني من عدم رؤية ارقام القاعات ومنهم من قام المحاضر بتغيير موقع المحاضرة وهو لا يعلم بسبب اعاقته السمعية، ومنهم من يستخدم كرسي متحرك وطريقة تكون التفاقية وطويلة ومتعبة خصوصاً اذا كان لديه محاضرة في كلية العلوم وبعدها بعشر دقائق يوجد لديه محاضرة في كلية الحقوق او التنمية الريفية وهنا نتحدث عن مسافة طويلة جداً، ومنهم من ينتظر زملائه لحمله على الايدي ليصل الى قاعته فنقول طالبة ذات اعاقه حركية جزئية "نحن في كلية الآداب بحاجة الى مساعد فانا من الممكن ان أدبر امري ولكن هنالك زميل لي عنده إعاقه حركية شديدة ويتم حمله على ايدي الطلبة حتى يستطيع الوصول الى محاضرتة في الطابق الثاني أو الثالث، فكلية الآداب هي أربع طوابق ولا يوجد فيها أي مصعد" (س ن، 2017)، ومنهم من ينتظر شركة المصاعد حتى تصلح العطل بالرغم من توجهه الى مكتب التسجيل لتغيير القاعة الا انه تم اخباره بانه لا يوجد فرصة لتغيير في منتصف الفصل فالقاعات كلها مشغولة فيعبر الطالب ذا اعاقه حركية كاملة بألم عن معاناته كلاتي "معظم محاضراتي كانت في كلية العلوم وكنت امكث فترة طويلة احياناً دون الحضور في المحاضرات فحدثت مرة وتعطل مصعد العلوم حوالي واحد وعشرين يوم وانا لا احضر المحاضرات، وكان بعض المحاضرين يتعاطفون معي ويقومون بأنزال ورقة الامتحان مع أحد الطلبة حتى أقوم بتقديمه، وانا دائماً بحاجة الى وقت

اطول من اجل الوصول الى المحاضرات في الموعد المحدد" (ح م، 2017)، فهناك بعض المحاضرين بالفعل من يعطيهم اذن للخروج من المحاضرة قبل انتهائها بوقت قصير حتى يتسنى لهم الوصول الى المحاضرة التالية المقررة عليهم، ومنهم من يتقبل هذا التأخير، ومنهم لا يراعي ذلك فيشكي طالب ذا اعاقة حركية بان احد المحاضرين قام بطرده من المحاضرة لأنه تأخر عن الموعد المحدد مع الذكر انه يمشي على واكر ومحاضرتة في الطابق الثاني في كلية التنمية الريفية حيث لا يوجد مصعد فيها(بء، 2017)، وبعد البحث في هذا الامر مع عمادة شؤون الطلبة تبين ان العمادة تحاول جاهدة وضع الطلبة ذوي الاعاقة في الطوابق الارضية المتاحة حيث تقول **الموظفة في عمادة شؤون الطلبة ميساء كحلة**" توجه لدينا طالب ذا إعاقة حركية يوجد لديه صعوبة في التوجه للقاعة فقمنا بإرسال كتاب الى التسجيل والدائرة لتغيير القاعة وطبعاً تم الاستجابة لذلك" (كحلة، 2017).

تبين من خلال البحث انه يوجد بعض المباني تحقق حق امكانية الوصول مثل مبنى كلية العلوم حيث يوجد فيها مصعد وفي داخله توجد لوحة مفاتيح مجهزة بلغة بريل كما تتوفر خدمة الناطق عند وصول الصاعدة الى الطابق المطلوب، وكذلك الامر في مبنى المجمع الصحي حيث يوجد اربع مصاعد، ويوجد شاحط على مدخل الابواب الرئيسية للمباني هو يلبي امكانية الوصول لكن ليس بأمان لعدم وجود الدرابزين، وهذا يتناقض مع حق امكانية الوصول والسلامة الشخصية للطلاب وفق ما نصت عليه المادة السابعة عشر من الاتفاقية الدولية⁵، فحق امكانية الوصول مرتبط ارتباطاً وثيقاً بحق السلامة الشخصية، هذا بالنسبة لمبنى العلوم والمجمع الصحي وهما الافضل في الجامعة، اما بالنسبة لبقية المباني وخاصة القديمة منها مثل كلية الحقوق فهي غير متاحة على الاطلاق فلا يوجد فيها مصعد ولا شاحط على مدخلها الرئيسي وحتى لو تواجد الشاحط فهناك درج يقف عائق امام دخول الطلبة ذوي الاعاقة اليها، ويبين **مدير مكتب الهندسة بالجامعة** ان طبيعة البناء في كلية العلوم مختلفة عما هو عليه الحال في الحقوق لذلك كان من الصعب ايجاد مصعد في الحقوق، مع انه اشار الى تحسن ملحوظ في السنين العشرة الاخيرة وبانه حالياً يشرف على مبنى جديد بالجامعة تم الاخذ بعين الاعتبار في بنائه كل احتياجات الطلبة ذوي الاعاقة من درابزين ومصاعد وشواحط ودورات مياه خاصة ...، والجامعة تحاول جاهدة تهيئة المباني القديمة والاعمال الخارجية من طرقات وساحات ومقاصف تجارية، وحتى المباني الجديدة والتي لا يوجد فيها مصعد مثل كلية التنمية الريفية وكلية الهندسة وكلية الدعوة فيشير **مدير مكتب الهندسة عمر عريقات** الى امكانية وجود مصاعد فيها حيث يقول أي

⁵ وهي المادة التي استقلت بعنوان خاص اطلقت عليه الاتفاقية حماية السلامة الشخصية واقرت فيه ما يلي "لكل شخص ذي إعاقة الحق في احترام سلامته الشخصية والعقلية على قدم المساواة مع الآخرين." (الامم المتحدة، 2006: ص 21)

مبنى في العالم يمكن تهيئته فمن الممكن ان تصل في المباني الجديدة الى اربعين ألف دولار وفي المباني القديمة الى مئة ألف دولار ففي المباني القديمة مثل كلية الحقوق ممكن ان يصل الى ذلك لأنه يحتاج الى عمل انشائي بيت ومصعد " (عريقات، 2017).

تبين من خلال الملاحظة والجولات ان ملمس الارضيات الداخلية في الممرات والقاعات ناعمة جدا وعليهم المشي عليه بحذر و ببطء فيشير طالب ذا اعاقة حركية جزئية "القاعات غير مهيئة لذوي الإعاقة نهائياً، كلها درج واحياناً كنت اترلق، فيوجد هنالك ادراج لا يوجد عليها درابزين ولا يوجد عليها أي علامة لعدم التزللق" (م د، 2017)، وهناك طلبة ذوي اعاقة حركية كاملة لا يجدون مكانا مريحا لكراسيهم بسبب كثرة المقاعد المخصصة لبقية الطلبة، كما انهم يعانون كثيرا وقت تقديم الامتحانات لعدم وجود طاولات خاصة بهم فمنهم من اشار انه يحتاج الى اكثر من كرسي ليستطيع ان يقدم الامتحان ومع هذا فهو يقدمه بمعاناة لان جلسته غير مريحة (ح م، 2017).

تعتبر امكانية الوصول الى الحرم الجامعي مشقة تحتاج الى جهاد وصبر طويل جدا، فمعظم الطلبة ذوي الاعاقة وخاصة الحركية منهم من عبر عن استياءهم من المواصلات فأصحاب السيارات وحتى السيارات الخصوصية لا يقبلون ان يركب معهم اشخاص من ذوي الاعاقة ذلك لأنه يشكل عبء عليهم، فمثلا يشير طالب من مستخدمي الكراسي انه يقف بالساعات حتى يعود الى بيته ودائما يأتي الى الجامعة بتكسي وهذا طبعا له تكاليف اضافية، فيقول اتعب شيء في حياتي المواصلات واحيانا كثيرة عندما يعود زملائي قبلي الى بيوتهم لا اجد من يساعدني فانا بحاجة الى من يساعدني عند الصعود الى السيارة وبحاجة الى من يضع كرسيه في صندوق السيارة واصحاب السيارات لا يساعدوني يمر عني عشرين سيارة واحدة منها ممكن ان تقف لي واحيانا اعود وابقى في السكن" (ح م ، 2017) .

واخيرا من الواضح من خلال البحث ان الاتاحة الفيزيائية بالنسبة لثقافة المسؤولين هي مقتصرة على وجود مصعد او شاحط او درابزين فقط، وربما يعود ذلك الى عدم وعي منهم ببعض احتياجات باقي الطلبة من ذوي الاعاقات المختلفة، والتي من الممكن ان يتم مواعاة احتياجاتهم ببعض الامور البسيطة والغير مكلفة على الاطلاق فمثلا وجود يافطات ذات خط كبير او مع بريل للطلبة ذوي الاعاقة البصرية او اشارات خاصة بالطلبة الصم والبكم هو نوع من انواع امكانية الوصول الخدماتي، فمن باب اولي ان تزود كل من المداخل الرئيسية للجامعة بلوحات ارشادية للدلالة على الخدمات المتوفرة التي تحقق امكانية الوصول للطلبة ذوي الاعاقة وتستعمل الرموز المتعارف عليها دوليا.

2.6 ملائمة المباني والمرافق الأخرى والطرق ووسائل النقل بالجامعة العبرية

تتمتع الجامعة العبرية بموائمة فيزيائية عالية تفوق جامعة القدس، مع العلم ان مساحة الجامعة العبرية تزيد اضعاف اضعاف جامعة القدس، فمن الواضح ان البنية التحتية للجامعة العبرية بنية متهيئة وقوية، ويعود ذلك لصرامة القانون الاسرائيلي في المراقبة على المؤسسات الاسرائيلية وخاصة المؤسسات التعليمية، علاوة على ان التأمين الوطني والذي يدعم ويمول احتياجات الطلبة ذوي الاعاقة يقوم بتعميم معايير و مقاييس معينة لتحقيق حق امكانية الوصول على كافة الجامعات الاسرائيلية، فمن خلال المقابلة التي اجريت مع مسؤول في وحدة الهندسة في الجامعة العبرية تسفي اشار انه يوجد مهندسة متخصصة بعلم الاتاحة معينة من قبل التأمين الوطني وهي التي تفحص وتراقب قضية الاتاحة في الجامعة وهي التي تعطي المعلومات والاستشارات لمكتب الهندسة بالجامعة بالإضافة الى تعاونها مع مركز الاتاحة - النجشوت- المسؤول داخليا عن هذه الاعمال (تسفي، 2017)، فمن خلال البحث في العبرية تبين انه في كل مبنى يوجد عدة مصاعد وعدة شواحط مؤمنة بدرج بزينات ويوجد ادراج وعلى كل درج يوجد بالفعل دريزين ويشير المسؤول في مكتب الهندسة بالعبرية تسفي انه في حرم جبل المشارف او ما يسمى (كامبوس هارتسيفيم) يوجد 80 مصعد وفي كل موقف للسيارات يوجد أماكن مخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة وهم الذين يملكون بطاقة تؤكد ذلك كما يمكن الوصول الى كل صف او مكتب في الجامعة عن طريق شواحط او مصاعد والممرات ملائمة للناس المقعدة على كرسي كما يوجد أيضا مراحيض ملائمة لهم بشكل خاص". (تسفي، 2017).

وبالرغم من هذا العدد الكبير من المصاعد الا ان نتائج المقابلات اظهرت ان هنالك بعض الاماكن والقاعات لا تصل اليها المصاعد خصوصا في المباني القديمة مثل كلية الحقوق، فقضية الموائمة في الجامعة العبرية ممكن اعتبارها قضية جديدة بالنسبة للعمر القديم لتأسيس الجامعة حيث يقول عميد كلية الحقوق ميخائيل كرييني "والان العمل يتم دائما اينما يكون هنالك درج يكون هنالك شاحط ونحن الآن نعمل على انشاء مصعد وقريباً سوف يجهز بالشاحط الموجود عند مكتبة الحقوق موجود تقريباً فقط من عشر سنين فانا عندما كنت طالب لم يكن هذا الشاحط موجود وهذه الأمور كلها أمور جديدة، فالأمر جدا معقد عندما يتم التعديل على مبنى قديم فنحن بحاجة الى رؤية الخرائط القديمة وعمل حسابات من اجل وضع مصعد في وسط بناية قديمة أي نعم كلف الكثير والجامعة ليست دائما بإمكانها التمويل فالمشروع يكلف جداً ووضعناه في سلم الأولويات وقد تحقق" (كرييني، 2017).

تحاول الجامعة تحقيق وتسهيل حق امكانية الوصول بقدر الامكان حيث تم افتتاح بوابة النفق في كلية العلوم الانسانية والتي تعد من اوسع واعرق كليات الجامعة الملمة بأكبر عدد من التخصصات، وتبين ان احد اسباب افتتاح البوابة هو قريبا على مركز علية والمصعد والدرج الكهربائي، فهي من اكثر بوابات الجامعة اتاحة كما ان امن الجامعة العبرية يسمح بدخول مرافق مع الطلبة ذوي الاعاقة فيقول مسؤول قسم الحرس بالجامعة " نعم، واحد من الأسباب التي تم فتح بوابة النفق من اجلها هو قريبا على علية وكما انها ملائمة لذوي الإعاقة الحركية فهو يدخل مباشرة اليها وفي حال اثبت ان المرافق الذي مع الطالب ذا الاعاقة ليس طالب جامعي يسمح له بالدخول معه في أي بوابة من بوابات الجامعة" (الحرس، 2017)، كما ان الداخل من بوابة النفق يعلم طريق مركز علية مباشرة بسبب وجود الصفارة الخاصة ذات الصوت الواضح والملائم اذ يسمعا الطالب ذا الاعاقة البصرية ليتتبع الصوت ليصل الى مدخل مركز علية من خلال صوتها.

معظم ارضيات الجامعة العبرية هي ارضيات ذات ملمس ناعم يؤدي الى التزحلق، فبلاطها لونه بني داكن وفي وسط هذا البلاط يوجد بلاط لونه اصفر - بيج- وهو عبارة عن خط عريض حتى يمشي عليه الطلبة دون استثناء ليدلهم على مكان القاعات او الكافتيريا، ولقد اشار طالب ذا اعاقة بصرية جزئية بانه يستفيد من وجوده (ع ر، 2017)، اما بخصوص القاعات فأرقامها كبيرة مناسبة للطلبة من ذوي الاعاقة البصرية الجزئية لكن ليست متاحة للطلبة ذوي الاعاقة الكاملة فلا يوجد الا قلة قليلة من القاعات التي يوجد عليها يافطات بريل، وحتى لو وجدت فهو لا يعلم عنها بسبب عدم وجود اللوحة الارشادية التي تم ذكرها في السابق على مداخل الابواب الرئيسية للجامعة، فحرم الجامعة العبرية غير موثم على الاطلاق من حيث اليافطات ويمكن ان يعود ذلك الى قلة وعي من قبل المسؤولين تماما كما هو عليه الحال في القدس.

يعاني الطلبة ذوي الاعاقة الحركية الكاملة في داخل القاعات ومعانتهم هنا اشد من المعاناة في جامعة القدس فمعظم القاعات في كلية العلوم الانسانية هي ضيقة وكراسيها ملتصقة مع بعضها البعض، ولا يوجد لهم طاولات خاصة عند تقديم الامتحانات فتقول طالبة ذات اعاقة حركية "عدة مرات حدثت معي واضطر الأستاذ ان يغير الصف من اجلي ودائما اجلس على الزاوية فلا ارى اللوح جيداً بسبب جلوسي هناك فالقاعة صغيرة والكراسي ملتصقة مع بعضها البعض ولا يوجد طاولات مناسبة لي، وانا دائماً اجلس على الزاوية حتى استطيع ان اخرج بوقت أسرع لأنني إذا دخلت للداخل سوف اضطر ان انتظر باقي الزملاء واحياناً هذا يؤخذ وقت ويعطل عليه وقت امتحانات او محاضرات " (ك ت، 2017).

وضح الدليل الارشادي الخاص بالطلبة ذوي الاعاقة ما هي خدمات الإتاحة المتوفرة في الجامعة، وأشار انه في حال كان الصف الدراسي غير متاح يحق للطالب ذي الإعاقة في الجامعة العبرية ان يطلب تغيير مكان المحاضرة بسبب عدم وجود الإتاحة المناسبة له وهذا الطلب يقوم بتقديمه للمحاضرين خلال أسبوعين من ابتداء الفصل وتقوم وحدة الإعاقة بالمتابعة (טבת 2007، 2007) (طبقم، 2007)، وبالفعل ابدى جميع الطلبة ذوي الاعاقة وخاصة الحركية منهم تعاون مديرة مركز الاتاحة في تسهيل نقل محاضرتهم الى قاعات موائمة، وغالبا ما يتم نقلهم الى قاعة اسمها(الثلاثمائة) ففي زيارة لهذه القاعة تبين انها جامعة للمواصفات العالمية التي يحتاجها الطالب ذو الاعاقة.

ليست كل الامور في الجامعة العبرية هي متاحة بشكل كامل، فيعاني الطلبة ذوي الاعاقة الحركية من شدة انحدار الشواط الداخلية وهم دائما في تنقلهم بحاجة الى من يساعدهم عليها فعلى سبيل المثال يبدو الشاحط الموجود في مدخل الجامعة الرئيسي او ما يسمى "بالفورم" ملائم بحجمه ويوجد عليه درابزين لكن اصحاب التجربة انفسهم يشيرون الى عكس ذلك تماما فنقول **طالبة ذات اعاقة حركية كاملة** "يوجد شواط مناسبة وغير مناسبة، شاحط الفورم بالطلوع ليس سهل لكن في النزول سهل. صاحبتني كانت دائما تتصعب انا عندي قدرة على التكيف مع الكرسي أكثر من غيري، فزيميتي صار معها حادث وأصبح عندها شلل نصفي وهي غير قادرة على التكيف" (ش، 2017)، كذلك الامر بالنسبة لشواط الخارجية فمكتب التسجيل في العبرية هو خارج مبنى الجامعة ويوجد عليه شاحط شديد الانحدار فنقول **طالبة اخرى ذات اعاقة حركية كاملة** "يوجد كل شيء على الكمبيوتر فانا لست بحاجة الى الذهاب الى أي دائرة لمعالجة الأمور الإدارية، في مرة احتجت ان اذهب لعلاج امر يتعلق بحساب الجامعة الخاص بي عند التسجيل في اورما، واحتجت مساعدة لم يكن متاح المبنى فخرج أحد الموظفين لمساعدتي" (ك، 2017).

اما بالنسبة للأبواب فمعظم الأبواب الرئيسية الموجودة في الجامعة هي أبواب كهربائية الإلكترونية أما الأبواب الفرعية فهي ليست الكترونية لان استعمالها قليل، فهذه البوابات الالكترونية توفر الامن والسلامة وخصوصاً للطلبة ذوي الإعاقة البصرية حتى لا يصطدموا بها كما ان استعمالها اسهل للطلبة مستخدمي الكراسي، وتم تغيير معظم البوابات الى بوابات الالكترونية بناء على طلب من الطلبة ذوي الاعاقة البصرية في الجامعة حيث توجهوا الى مركز عليا وادارة المركز توجهت بشكل رسمي الى ادارة الجامعة بتحقيق موافقة على هذا الطلب (ع، 2017).

اما فيما يتعلق بكيفية وصول الطلبة ذوي الاعاقة الى الجامعة فمن المعلوم ان اسرائيل تعتبر نفسها دولة رفاه اجتماعي ومواصلاتها هي مواصلات حكومية تابعة لوزارة المواصلات الاسرائيلية فمن خلال مقابلي مع الطلبة خصوصا الطلبة ذوي الاعاقة البصرية هم لا يواجهون أي متاعب في وصولهم الى الحرم الجامعي ذلك لان باصات "اجيد" يوجد فيها خدمة الناطق التي تبين رقم الباص والمحطة التي وصل اليها، هذا بالإضافة ان الاشخاص ذوي الاعاقة الحاصلين على بطاقة من التأمين الوطني تتوفر لهم خدمة الركوب المجاني، كما ان معظم الباصات تتوفر فيها شواطح داخلية تنزل بشكل الالكتروني على الرصيف لتنتقل كرسي الاشخاص ذوي الاعاقة الحركية الى داخله حيث يتوفر مكان خاص في داخل الحافلة له، لكن تشير **طالبة ذات اعاقة حركية كاملة** "ان ليس كل باصات "اجيد" تتوفر فيها هذه الخدمة وتقوم بدفع تكاليف اضافية من اجل الوصول الى الحرم الجامعي فنقول "اتي الى الجامعة من بلدة اسمها (الترنسون) عن طريق النكسي في كل مرة وانا قادمة الى الجامعة وانا خارجة تبعد بلدتي عن الجامعة (29) كم وهذا يستغرق وقت في الصباح تقريبا 20-30 دقيقة وفي المساء ممكن ساعة، والتأخير الوقتي هو من اصعب المشاكل التي تواجهني في التعليم فليست كل الباصات متاحة بالشواطح" (ك ت، 2017).

واخيرا تعد ظاهرة انتشار الكلاب ظاهرة مألوفة في الجامعة العبرية لتسهل امكانية الوصول عليهم فغالبا ما يستخدمه الطلبة ذوي الاعاقة البصرية كمرافق لهم يدلهم على الطريق بالجامعة ويدخل معهم الى محاضراتهم ويجلس بشكل لطيف معهم الى القاعة الدراسية ويجلس بهدوء تحت مقعد صاحبه، ولا يجوز للمحاضر او اي موظف او بقية الطلبة الاعتراض على وجوده في أي مرفق من مرافق الجامعة، فهذه الكلاب مدربة في مؤسسة تسمى بيت عوفيد وهي مؤسسة حكومية تدرب الكلاب على التعامل مع الاشخاص ذوي الاعاقة البصرية في أي مكان ومؤسسة داخل اسرائيل وبالطبع تكون هذه الكلاب مرخصة من وزارة الصحة الاسرائيلية حيث تقول **مديرة وحدة الاعاقة ديبي** "نعم، مسموح دخولهم الى الجامعة هذه الكلاب من عمر صغير جداً يتم تدريبهم على مساعدة ذوي الإعاقة البصرية" (ديبي، 2017).

7. 2 ملاتمة المناهج وكافة الوسائل التعليمية في جامعة القدس

تعتبر التسهيلات الاكاديمية فيما يتعلق بالمنهاج والوسائل التعليمية المستخدمة عنصرا هاما يساهم في نجاح او فشل الطالب ذو الاعاقة في حياته التعليمية الجامعية، وبشكل عام تلعب مراكز شؤون الاعاقة في الجامعات دورا فاعلا في دعم وتفعيل هذا الجانب، وذلك ضمن قيادة الجامعة والتزام هيئاتها التدريسية، وهذا يتطلب دراسة وتحليل تصميم المنهاج وكيفية طرق

تدريسه مع مراعاة مختلف الاعاقات، وتوفير التكنولوجيا والخدمات المساندة في القاعات الدراسية اوفي المركز الخاصة برعايتهم مثل: وجود اجهزة صغيرة متطورة لتسجيل وتخزين الكتب والملفات المختلفة وقراتها بالصوت، برامج قارئة لشاشة الحاسوب ناطقة باللغتين العربية والانجليزية وبرامج تكبير النص على الحاسوب وبرامج تحويل النص العادي الى بريل اضافة الى ادخال برامج ادخال الكتب وغيرها من المواد المطبوعة باللغتين العربية والانجليزية الى الحاسوب وذلك بتحويلها الى بريل، واساليب التقييم في المحاضرات والامتحانات مثل التأكد اذا كانت لغة المحاضر واضحة للجميع او هل يسمح بتسجيل المحاضرات وغيرها من امور .

ومن الاجدر على النظام الفلسطيني والاسرائيلي الموقعتان على الاتفاقية الدولية، الاقتداء بنظم الدول الإسكندنافية ففي النرويج على سبيل المثال حيث يتم توفير حوافز مالية للجامعات لتصميم اساليب الامتحانات والتقييم والمتابعة اثناء الدراسة الفصلية للطلبة ذوي الاعاقة(مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية، 2013)، فقد تبين من خلال المقابلات وجود مبادرات ايجابية من عمادة شؤون الطلبة او من قبل الهيئة التدريسية نفسها، لكن هذا لا يعتبر نهجا متبعا يغطي كافة النواحي الاكاديمية التي تلبي احتياجاتهم، وهذا امر اداري يجب ان يقوم به المجلس الاكاديمي لتسهيل وصولهم الى مناهج ووسائل تعليمية ملائمة ومناسبة.

فمهمة ملائمة المناهج هي من المهام الرئيسية التي يجب ان يوفرها مركز او وحدة شؤون الاعاقة فيشير طالب ذا اعاقة بصرية انه كان يستفيد من غرفة المصادر الموجودة فيقول "واهم الصعوبات انه لم يكن متوفر لي كتب بريل فكنت اسجل محاضرتي على جهاز usb وانا بابوديس اجتزت الفصل بنجاح لأنني كنت دائماً بعد سماع المحاضرة اذهب الى غرفة المصادر وترجم ما سمعته على طريقة بريل" (ع ي، 2017) تحاول عمادة شؤون الطلبة ان توفر خدمة طباعة الكتب عن طريق توظيف الكوادر البشرية لكن يبدو انها لا تستطيع تغطية كل المناهج والمساقات المقررة لكافة الطلبة ذوي الاعاقة فتقول الموظفة في عمادة شؤون الطلبة ميساء كحلة "بالإضافة الى ان معظم المواد الاجبارية والثقافية الموجودة في الجامعة يتم طباعتها عن طريق بريل وهذا يقوم به الطلبة المتطوعين لطلبة ذوي الإعاقة البصرية" (كحلة، 2017)، ومن الواضح ان اهل مكة ادري بشعابها فاستثمار العناصر البشرية من الاشخاص ذوي الاعاقة انفسهم هو افضل طريقة لتحقيق هدف امكانية الوصول في المناهج، فمن خلال المقابلات مع الطلبة ذوي الاعاقة البصرية الكاملة وحتى الجزئية منهم فضلوا وجود كافة المناهج من السنة الاولى حتى السنة الرابعة بلغة بريل لان هذه اللغة مريحة اكثر لهم، وهم اقدر على تحقيق ذلك، فملائمة وطباعة كافة المناهج في الجامعة هذا امر يستطيع تحقيقه الطلبة ذوي الاعاقة البصرية انفسهم فبدلا من اعفائهم من العمل التطوعي من الممكن توظيف خبراتهم لإفادة الجامعة بملائمة

الكتب الجامعية ليستفيد منها الطلبة ذوي الاعاقة البصرية الاخرين فيقول طالب ذو اعاقة بصرية" في غرفة المصادر جلبت كتاب مناهج بحث قانوني وكان معي طالبة من التربية الخاصة قرأت لي الكتاب كلمة بكلمة وحوادثهم الى بريل بطريقة سريعة فانا سريع في الكتابة كل صفحة كانت تستغرق معي دقيقتين في الكتابة الى بريل " (ع ي، 2017) ويمكن ان نقيس ذلك ايضا على الطلبة ذوي الاعاقة السمعية بإمكانية كتابة المناهج بلغة الاشارة.

تعد طريقة تسجيل المحاضرات للطلبة ذوي الاعاقة هي طريقة قانونية ومشروعة لا يجوز الاعتراض عليها من قبل الهيئة التدريسية لأنها نوع من انواع الخدمات المساندة التي يعتمد عليها الطالب ذي الاعاقة وخاصة البصرية او صعوبات التعلم ليستطيع من خلالها ان يسجل المعلومات بطريقة بريل او يطبعها بخط كبير او يركز او يتذكر ما افاده المحاضر اثناء المحاضرة، فمن خلال نتائج المقابلات تبين ان هنالك العديد من المحاضرين يتفهمون حاجة الطلبة ذوي الاعاقة الى هذه الوسيلة لتساعدهم في اجتياز المساق ومنهم لا يتفهم ذلك فنقول طالبة ذات اعاقة بصرية "نعم كنت أستخدمها أحيانا ولكن هناك بعض المحاضرين كانوا يعارضون على هذه الطريقة حتى أن هناك محاضر قال لي أخاف أن تنقلني أسلوب محاضر آخر فأكثر من ثلاث محاضرين رفضوا تسجيل المحاضرات" (ع ا، 2017).

يعتبر التطور التقني والتكنولوجي من اهم مظاهر التطور العلمي الذي احدث نقلة نوعية في سرعة وصول المعلومات، وعاد ذلك بالفائدة الكبيرة على الاشخاص ذوي الاعاقة وخاصة السمعية منهم، فعملية تعليمهم او التواصل معهم هي عملية معقدة لقلّة العلم والوعي بلغة الاشارة وعدم ادخالها كلغة رسمية في كافة المؤسسات من قبل انظمة الدول، لكن يتواجد اليوم العديد من الاجهزة المساعدة التي تحقق غرض امكانية الوصول بوضعية اسهل، ففي كثير من المؤسسات الاسرائيلية ومنها الجامعة العبرية والتي تقوم بتوفير اجهزة ملائمة لطلبتها من ذوي الاعاقة السمعية اهمها جهاز يطلق عليه اسم جهاز "FM" فهذا الجهاز يمتاز بخاصية اقبال صوت المحاضر فقط الى اذن الطالب ذا الاعاقة السمعية، حيث يتم تعليقه على قميص المحاضر بالقرب من فمه بحيث يصل شرحه بشكل مباشر وهادئ دون وجود أي ضوضاء جانبية صادرة من الزملاء، كما ان هذا الجهاز يساعدهم في قراءة شفاه المحاضر بشكل افضل، فمن خلال المقابلات تبين ان الطلبة ذوي الاعاقة السمعية في جامعة القدس لا يعلمون عنه ومنهم من يعلم ولكنه فوق نطاق قدراتهم المالية فيستخدمون سماعات خاصة لتكبير الصوت وهذه السماعات تدخل جميع الاصوات بشكل عالي ومزعج مما يؤثر على فهمهم لما يشرحه المحاضر حيث تقول طالبة ذات اعاقة سمعية "جهاز صغير و بسيط اسمه سيمنز، أنا ما سمعت عن جهاز FM" (ح ا، 2017)، ويعبر طالب اخر ذا اعاقة سمعية "لا يوجد معي سوى السماعات التي

أخذتها من الدكتور وهذه السماعات لا تساعد كثيرا في المحاضرات وبسبب الضوضاء التي تحدث في المحاضرات يكون من الصعب التركيز حتى لغة الشفاه يكون صعب فهمها أيضا" (س ط، 2017).

8. 2 ملانمة المناهج وكافة الوسائل التعليمية في الجامعة العبرية

تقوم وحدة الاعاقفة في الجامعة العبرية بأعمال حق امكانية الوصول في المنهاج بشكل فعال، فمن خلال المقابلات التي اجريت لاحظت الباحثة القليل من المعاناة والصعوبات التي يعاني منها الطلبة ذوي الاعاقفة بالعبرية مقارنة على ما هو عليه الحال بالقدس، فمركز علية مجهز بأحدث التقنيات التكنولوجية المساعدة لهم فمن خلال الزيارات المتكررة للمركز مع الطلبة ذوي الاعاقفة البصرية انفسهم تم الاطلاع على اهم الخدمات التي تقدمها هذه الاجهزة ففي غرفتي تدريس طلبة السنة التحضيرية يوجد في كل غرفة لوح ذكي الإلكتروني يتم شبكه على أجهزة الكمبيوتر وبالتالي أي كتابة يكتبها المحاضر على اللوح يتم رؤيتها عن طريق شاشة الكمبيوتر بحجم الخط الذي يريده الطالب وباللون الذي يريده سواء كان لون الخط نفسه او لون خلفية الشاشة بما يتلاءم مع راحته في القراءة، علاوة على انه في هذه الغرف يوجد على بعض اجهزة الكمبيوتر ما يسمى بشاشة بريل فأبي معلومة يتم اظهارها على شاشة الكمبيوتر يتم قراءتها بلغة بريل.

تؤكد وحدة الاعاقفة بشكل عام على ضرورة اتاحة كافة المساقات بيدي الطلبة ذوي الإعاقة، وفي حال عدم وجود مساق أو دورة غير متاحة على الدائرة إيجاد بديل حتى لا يمنع ذلك الطالب من التخرج، بشرط ان البديل لا يؤثر على جدول التعليم (קבמק, 2014, מידל, 2014) (مركز الاتاحة ، 2014)، هذا بالإضافة الى اتاحة كافة المواد من محاضرات ومساقات على الانترنت فتشير في دليلها الارشادي بانه "يجب ان تكون المواد متاحة بعبارات فرعية وأي معلومات بخصوص الكورسات يجب ان تبرز بخط واضح في البرامج السنوية للجامعة ويعطي لهم أفضلية في تسجيل المساقات التي يريدونها وكل ذلك يكون تحت توصيات وإشراف مراكز وحدة الإعاقة بالجامعة". (קבמק, 2007, 2007) (طبقمن، 2007) فتتزيل المحاضرات على الموقع الإلكتروني هو امر متعارف عليه في الجامعة لكن توجد بعض التسهيلات للطلبة ذوي الاعاقفة فيشير طالب ذا اعاقفة بصرية الى هذا قائلا: "فعلا موجود كل طالب تنزل له المادة على الموقع وذوي الإعاقة

البصرية ينزل له قبل المحاضرة بوقت قصير أو خلالها حتى لا يقوم الطالب بتوزيعها على باقي الطلبة" (ع ر، 2017) ، فتزليل المحاضرات على الانترنت هي خطوة جيدة تشجع الطلبة على التعليم في كافة التخصصات حتى التخصصات التي تحتاج الى دقة في الحواس فعلى سبيل المثال يقول طالب ذا اعاقة مزدوجة بصرية وسمعية عنه وعن زميله الذي يعاني من اعاقة مزدوجة مثله "انا وزميلي الروسي جداً مرتاحين على فكرة يوتيوب فنحن ندرس مساقات الرياضيات عليه كما ان مديرة مركز الاتاحة وعدتني بالأيام القليلة بتوفير جهاز FM لمساعدتي على السمع" (ع ه، 2017)، كما ان مركز علية يوفر كاميرات خاصة يأخذها الطالب ذو الاعاقة البصرية الجزئية الى القاعات ليستفيد منها في مساقات اللغة فنقول طالبة ذات اعاقة بصرية "لا لا يوجد ملائمة في القاعات لكن عندما تعلمت كورس لغة اسبانية فعلية قامت بإعطائي كاميرا خصوصية لتكبير الخط عن اللوح، دائماً فانا كنت بأمس الحاجة اليها فقط في اللغة الاسبانية" (السمان، 2017).

ملخص الفصل الثاني :

اهتم هذا الفصل بعرض اهم الحقوق التي نصت عليها النصوص النظرية للاتفاقية الدولية الخاصة بالأشخاص ذوي الاعاقة، فناقش حق التعليم المنصوص عليه وفق المادة اربعة وعشرين من الاتفاقية، حيث تتطرق الى المؤسسة والتنظيم الطلابي وحق المساواة وتكافؤ الفرص واحترام الخصوصية للطلبة ذوي الاعاقة في كلا الجامعتين، وتبين ان كلا ادارة الجامعتين تؤمنان بحق تعليمهم وتحقيق كافة المبادئ والقيم الانسانية القائمة على العدالة والمساواة، كما اظهرت مناقشة الفصل ان المؤسسة والتنظيم الطلابي هو اقوى في الجامعة العبرية من جامعة القدس الامر الذي انعكس على اجابات الطلبة من ذوي الاعاقة في الجامعة العبرية والتي كانت مشاكلهم وصعوباتهم في مشوارهم الجامعي اقل من مشاكل وصعوبة الطلبة ذوي الاعاقة في جامعة القدس، ناقش الفصل ايضا سؤاله الثاني والذي عالج المادة التاسعة من الاتفاقية الدولية وهو حق امكانية الوصول البيئي والخدماتي، فسلط حق امكانية الوصول البيئي الضوء على الاتاحة في المباني والطرق والمواصلات في كلا الجامعتين، وتبين ان ادارة كلاهما تسعيان الى احقاق هذا الحق، الا ان الامور تبقى لصالح الجامعة العبرية بسبب وجود مركز الاتاحة التابع لوحدة الاعاقة والتي تأسست في عام 2005 على اثر الزام القانون الاسرائيلي للجامعة العبرية بذلك وتدخل التامين الوطني، اما في جامعة القدس التي تحاول جاهدة تحقيق ملائمة المباني والطرق الا ان هذه الجهود تبقى ضعيفة بسبب ضعف صرامة القانون الفلسطيني وعدم وجود تدخل مؤسساتي حكومي او حتى خاص لرقابة على تطبيق هذا الحق، اما بخصوص حق امكانية الوصول او الاتاحة الخدماتية فعالج موضوع ملائمة المناهج وكافة الوسائل التعليمية

وتبين ان وحدة الاعاقة في الجامعة العبرية خصوصا مركز علية يقوم بتسهيل المناهج واتاحتها بمستوى عالي وذلك بسبب التقنيات والبرامج والمعدات المجهزة بها، ووجود طاقم مدرب ومتخصص في التعامل مع اعاقه صعوبات التعلم في مركز صعوبات التعلم، الامر الذي نفتقد وجوده في جامعة القدس لعدم تأسيس وحدة خاصة بالطلبة ذوي الاعاقة بالرغم من محاولة عمادة شؤون الطلبة اتاحة المناهج بقدر الامكان، لكن تبين من خلال المقابلات مع طلبة ذوي الاعاقة في الجامعة ان الامكانيات والموارد البشرية في العمادة لا تكفي لتحقيق ملائمة المناهج بالشكل المطلوب والمناسب.

3. حق انكاء الوعي بقضايا الطلبة ذوي الاعاقة و حمايتهم في حالات الخطر و الطوارئ

يمثل الوعي محصلة ما يتكون لدى الانسان من افكار ووجهات نظر ومفاهيم عن الحياة والطبيعة من حوله، فلا وعي دون علم فكلما زاد المرء علما وفهما زاد وعيا، فالتربية الواعية على حقوق الانسان من ذوي الاعاقة خاصة لا تتعلق بتوفير المهارات والمعارف فحسب، بل هي ضرورة لتعليمه حقوقه وعدم الخجل من اعاقته كما تكمن اهميتها في غرس تعزيز الاتجاهات والمواقف والسلوكيات التي تسمح لهم بالمشاركة في حياتهم الجامعية بطريقة بناءة يتم فيها الاحترام المتبادل بينهم وبين الاخرين، ولا يتحقق ذلك الا في بيئة يسودها الامان والطمأنينة خالية من الخوف والفرع ومن هذا الصدد لابد من استحداث رؤية واعية جديدة للتعليم ينطلق مداها من توسيع التعريف للتعليم التقليدي لكي تعالج تحديات جديدة ترتبط بالقيم العالمية لحقوق الانسان واهمها حقوق الطلبة ذوي الاعاقة وذلك لاتخاذ القرارات بشأنهم على اساس العلم والمعرفة، لذا لابد من التعريف بالاتفاقية الدولية لحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة عن طريق وسائل الاعلام لرفع مستوى الوعي، فالاعلام هو الاداة الوحيدة التي تربط الشعوب وتخرق الحواجز السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولا يستغني عنه جميع الطبقات الغنية والفقيرة وكل الاشخاص مع اعاقة او بدون اعاقة فهي السلطة الرابعة والمنوط بها تسليط الضوء على قضايا الاشخاص ذوي الاعاقة وتوسيع مداركه ومدارك المحيطين من حوله (السميري، 2005).

يناقش هذا الفصل السؤال الثالث والرابع من الدراسة والذان يحملان في مضمونهما حق انكاء الوعي للطلبة ذوي الاعاقة في السؤال الثالث، وحق حمايتهم في حالات الخطر والطوارئ في السؤال الرابع، فيبحث السؤال الثالث في المواضيع التي لها علاقة بإذكاء الوعي في داخل كلا الجامعتين سواء كان للطلبة ذوي الاعاقة انفسهم او زملائهم او المسؤولين والمجتمع الجامعي المحيط بهم، كما انه يناقش مسألة المشاركة بالحياة السياسية والثقافية والرياضية في داخل الحرم الجامعي لكلا الجامعتين وتتمثل صياغته فيما يلي: ما الخطوات التي تتخذها كل من الجامعتين لتطبيق المادة الثامنة من الاتفاقية لإذكاء الوعي بقضايا الطلبة ذوي الاعاقة؟

3.1 تنمية الوعي الذاتي للطلبة ذوي الاعاقة والمجتمع الجامعي بمفهوم الاعاقة في جامعة القدس

يمثل الوعي الذاتي للطلبة ذوي الاعاقة الجذر المتأصل الذي تنفرع منه المطالبة بكافة الحقوق اذ يعتبر كارل ماركس ان الوعي هو البناء الفوقي الذي تتجلى فيه جميع الانشطة الانسانية ويرى انه لا يستطيع اطلاقا ان يمثل الوعي في معزل عن الاوضاع الاجتماعية وبالتالي علاقات

الانتاج، فالناس يدخلون في علاقات انتاج معينة خارجة عن ارادتهم تولد عندهم درجات متنوعة من الوعي، فوعي الناس ليس هو الذي يحدد وجودهم، وانما وجودهم الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم، وهنا نرى ان ماركس لا يعتبر الوعي انعكاسا سلبيا للواقع لأنه يؤمن في وجود علاقة جدلية فيما بينهما فالوعي يمكنه ان يؤثر في الواقع ليساهم في تغييره وهذا هو "الوعي الصحيح او الايجابي"، واما ان يساهم في تكريسه وهذا هو "الوعي الزائف" (ماركس، 2006)، وبناء على ما تقدم نحن كجامعين بحاجة الى الوعي الصحيح الايجابي الذي يبدا تنفيذه بالواقع العملي من قاعة الدرس وايمان المحاضر والعميد والموظف بهذا الحق.

في البداية قبل التطرق الى الواقع الجامعي لا بد من مناقشة موضوع مهم جدا وهو موضوع اللغة والالفاظ، لما لها من اهمية شائعة في الاستخدام اليومي في التعامل مع الطلبة ذوي الاعاقة او حتى في المقالات الادبية او الخطابات او التقارير او الابحاث الاكاديمية الجامعية، ولكل مقام مقال، فاللغة الراقية القائمة على الذوق والادب تعكس المستوى الحضاري والثقافي الذي يتمتع به أي مجتمع، حيث يقول وليم هازلت "ان ادب أي امه هو الصورة الصادقة التي تتعكس عليها افكارها" (Hazlitt, 2014:1) فمن الصواب استخدام المصطلحات الصحيحة عند التحدث عن الاشخاص ذوي الاعاقة وتسمية الاشياء بمسمياتها الحقيقية دون أي تضليل وذلك انصافا وتوصيفا لحقوقهم العادلة، فلماذا كل هذا التحسس من قبل الطلبة ذوي الاعاقة عندما يتم استخدام لفظ اعاقة او شخص ذا اعاقة فهو مصطلح لا يسيء لهم ولا ينقص من كرامتهم شيء بل على العكس تماما هو مصطلح يبرز هويتهم الحقيقية، ففي مؤتمر شاركت فيه الباحثة بمدينة الناصرة بحضور البروفيسور مايكل ستاين استاذ القانون الدولي بجامعة هارفرد وخبير شؤون الاعاقة في الاتفاقية الدولية، وحضور عدد كبير من ممثلي المؤسسات الداعمة لقضايا الطلبة ذوي الاعاقة منهم من اعترض على تسمية الاشخاص ذوي الاعاقة واستحسن مصطلحات اخرى مثل ذوي المهارات العالية، او ذوي القدرات الخارقة، او ذوي الاحتياجات الخاصة (جمعية المنارة لدعم الاشخاص ذوي الاعاقة، 2016)، وهذا ايضا ما لاحظته الباحثة في عبارات المسؤولين من خلال المقابلات بالجامعة، فحق انكاء الوعي لن يتم تنفيذه في الجامعة الا اذا اجتمع الطلبة ذوي الاعاقة في الجامعة على كلمة يقول لسان حالهم فيها "إننا لا نخجل من كوننا اشخاص ذوو اعاقات، وبدلاً من ايجاد مسميات بعيدة عن الواقع نفضل أن يتقبلنا المجتمع الجامعي كما نحن، وإذا كان لدينا نقص في أحد الجوانب فهناك ما يعوضه في جوانب أخرى.. فقط لا تنظروا إلينا بعين الشفقة وعاملونا باحترام ولا تشعرونا بالنقص والدونية واتركوا عنكم البحث عن مسميات خارقة لا تمت إلينا بصلة» تناشد طالبة ذات اعاقة حركية بصوت عاتب "أقول للمسؤولين في الجامعة انظروا الى عقل ذي الإعاقة قبل اعاقته نفسها، فأعاقتنا هي مصدر طاقتنا وهي الدافع

الأساسي لإثبات اننا أصحاب قدرات، فنحن نرفض مبدأ المنه والشفقة والإحسان، فكل المبدعين أغلبهم من ذوي الاعاقات مثل بتهوفن وطه حسين وغيرهم" (س ن، 2017).

وهنا تكمن قمة الوعي عندما يتقبل كل ذي اعاقه اعاقته ويعرقها كجزء من هويته الشخصية وكنوع من الاعتراف بفلسفات "الأنا" المتعددة، فمن تجذير الوعي الذاتي ينبع الوعي الاجتماعي، وهذا ما دعا اليه امانويل كانط في "اسس ميتافيزيقا الاخلاق" حيث يرى ان الانسان هو اكثر من مجرد معطى طبيعي فهو ذات لعقل عملي اخلاقي يستمد منه كرامة أي قيمة داخلية مطلقة وهذا يعطيه القدرة كذات اخلاقية على ان يشرعن لنفسه مبادئ يلتزم بها بإرادته ويعطيه الحق في الزام الاخرين باحترامه كغاية وليس كوسيلة (كانط، 2009)، ومن باب هذا التأمل الفلسفي نرى ان الاشخاص ذوي الاعاقه اذا امتلكوا وادركوا قيمتهم الاخلاقية استطاعوا ايجاد وتأسيس حياة افضل اينما وجدوا وخصوصا في الجامعات منبع الايدولوجيات، وبالعودة الى المصطلحات وما اكدت عليه معظم الدراسات القانونية بما فيها الاتفاقية الدولية والتي اطلقت مصطلح "الاشخاص ذوي الاعاقه" وهي نقطة في غاية الاهمية تعكس التطور الحقوقي في النظرة الى المصطلح اذ يتوجب ذكر كلمة اشخاص اولا حتى لا يختزل كيان الشخص في اعاقته ولتحقيق الانتقال من النموذج الفردي الذي يتعامل مع الاعاقه بمعزل عن الشخص الى النموذج الشمولي الذي ينظر الى الاعاقه بوصفها حالة من تداخل العوائق البيئية والسلوكية مع العوامل الشخصية لذا يجب ان يتوسط بين كلمة شخص او اشخاص وكلمة اعاقه كلمة "ذو" او "ذوي" تأكيدا على ان الاعاقه ليست لصيقة بالشخص (جمعية نجوم الامل، 2009) .

اشتكى بعض الطلبة ذوي الاعاقه من السخرية والتهكم بحالتهم ومن اطلاق المسميات البذيئة التي لها اثار سلبية في تكريس النظرة الدونية لهم، وعبروا عن جروحهم منها فهناك كلمات لها اثر قاسي على نفوسهم مثل كلمة ابلة او معتوه او اطرش او اخرس او مكروح او بتعزز وغيرها من الالفاظ الشائعة اجتماعيا، وهذا ناجم عن قلة توعية المجتمع الجامعي بقضية مفهوم الاعاقه فيتحدث طالب ذا اعاقه حركية عن ما سمعه من عبارات استهزاء وسوء تصرف من بعض الزميلات وهو ذاهب الى محاضرتة فيقول "ونظرات الطلبة كثيراً وانا اسير في طرقات الجامعة كنت اسمع كلام بذيء وفيه إساءة لي، فحدث مرة وقعت عصاتي وتزحطت امام طالبات فمنهن من صار يضحكن بسخرية." (ب ء ، 2017) ويتبين من ما قاله الطالب انه لا يوجد نظام توعوي دائم ومستمر قائم على عمل دورات او نشرات لإذكاء الوعي بحقوق الطلبة ذوي الاعاقه.

اذ تبين من خلال المقابلات مع المسؤولين ان هنالك بعض الطلبة يخجلون من اعاقتهم وينبع من هذا الخجل انكار ذاتي لحقوقهم وبالتالي حرمانهم من ابسط حقوقهم الجامعية ويترتب عليه

تفاهم الصعوبات وعدم اشعار الجامعة بمسؤوليتها اتجاه قضايا الاعاقة، فعلى سبيل المثال لو تطرقنا الى الاعفاءات المالية معظم الطلبة ذوي الاعاقة بالفعل يحصلون على منح مالية وعمادة شؤون الطلبة تساعدهم في ذلك ومنهم لا يأخذ لأنه يخجل من اعاقته ولا يريد ان يخبر عنها ويعتمد على الاسرة والاقارب في جمع قسطه الجامعي، فيؤكد على ذلك نائب رئيس مجلس اتحاد الطلبة مهدي مناصرة الذي يرى ان اقبال الطلبة ذوي الاعاقة على تقديم منح هو ضعيف جدا لانهم يخجلون من التوجه الى المجلس الذي يحاول بقدر المستطاع تقديم المساعدات لهم (مناصرة، 2017)، وتقول مديرة المالية دانا ايضا "يكن هذا في عدم نشر الوعي في أهمية المساعدات المالية ووجود خجل لدى الطلبة بالنسبة لموضوع الإعاقة والتبليغ عنها" (دانا، 2017).

اظهرت نتائج المقابلات البحثية التي اجريت مع الطلبة ذوي الاعاقة تعاون شبه تام ما بين الهيئة التدريسية والطلبة ذوي الاعاقة فمعظم اجاباتهم كانت تعبر عن تعاون رائع جدا وعن حسن معاملة وتشجيع وتحفيز الطلبة ذوي الاعاقة بالاستمرار في الدراسة مع ان الهيئة التدريسية غير ملزمة بذلك وغير مدركة لكافة تفاصيل احتياجاتهم وهذا ليس من نطاق مسؤوليتها لكن يبقى الاحساس بالإنسانية هو اسمى من أي قانون او التزام فيقول مسؤول في وحدة الجودة

د. عيسى وهو عضو هيئة تدريسية في كلية الحقوق "والله اشعر بالسرور عندما أجد في طالب يسير على كرسي متحرك أو أتذكر زميلي الذي كان يدرس معي القانون وأصبح اليوم محامي، يوجد عندي شعور داخلي غريب اتجاههم وهو شعور ممزوج بالاحترام" (عيسى، 2017) لكن ترتبط بعض المشاكل التي يواجهها الطلبة في هذا المجال بعدم معرفة الهيئة التدريسية بوجود طلبة من ذوي الاعاقة مما يؤثر على تعامل المدرسين بطريقة سلبية معهم، فتتحدث طالبة ذات اعاقة سمعية ان احد المحاضرين اخبر جميع الطلبة في القاعة بانها اجنبية ولا تتحدث اللغة العربية جيدا ذلك لان طريقة كلامها تختلف عن النمط المعتاد بسبب اعاقته(ح ا، 2017)، كما تبين ان هنالك قلة فقط من الهيئة التدريسية هم غير متفهمين لاحتياجات الطلبة من ذوي الاعاقة مثل تسجيل المحاضرات او توفير مكان مناسب ملائم لهم ولديه اتجاهات سلبية للتعامل باستهزاء اتجاه احتياجاتهم فيروي طالب ذا اعاقة حركية سوء معاملة احد المحاضرين له قائلا "كان يوجد عندي مادة ثقافية وكانت مع نفس المحاضر ويعطيها في شعبتين وكان تسجيلي في الشعبة الصباحية وكانت في مكان غير موثم نهائياً طلبت منه ان يقوم بمساعدتي ونقل اسمي على الشعبة المسائية لأنها كانت في مبنى الطب لأنه يوجد مصعد للأسف اساء معاملتي امام عدد من الطلبة ولم يتفهم امري فاضطررت الى الذهاب لسحب المادة." (ح م ، 2017)

لا يوجد نظام او لجنة شكاوي تعنتي بأمور الطلبة ذوي الاعاقة في حال تم انتهاك او تهميش أي حق من حقوقهم مع ان عميد شؤون الطلبة د. عبد الرؤوف السناوي يحثهم على التوجه مباشرة الى مكتبه لعمل الاجراءات الازمة ضد من يسيئ لهم (السناوي، 2017)، كذلك يؤكد عميد كلية الحقوق د. محمد خلف وهو مستشار قانوني بالجامعة على نفس الموقف فيقول "نعم يوجد لجنة النظام المركزية ولا يكتفي مجلس الجامعة بقرار لجنة النظام المركزي بل يطالب في معظم الأحيان الى ان يحال الملف الى مجلس الجامعة لتأكد من تنفيذ الإجراءات العقابية ضد من يسيء الى معاملة الطلبة ذوي الإعاقة" (خلف، 2017)

3.2 تنمية الوعي الذاتي للطلبة ذوي الاعاقة والمجتمع الجامعي بمفهوم الاعاقة في الجامعة العبرية.

في السنوات الأخيرة تغيرت نظرة النظام السياسي الإسرائيلي وطريقة تعامله مع الأشخاص ذوي الإعاقة، فأصبحت الدولة تعترف بحقوقهم الأساسية وحقهم في العيش بمساواة مثلهم مثل الآخرين حتى يكونوا جزءاً من المجتمع في كل المجالات دون ان يكونوا منعزلين عنه، لذلك اقر الكنيست قانون المساواة عام 1998 وبموجب هذا القانون تم إلزام المجتمع الحكومي والمدني بكافة مؤسساته باحترام حقوقهم والاعتراف بها، حيث يقول اخيا كمارا مفوض مساواة حقوق اشخاص مع اعاقة في وزارة القضاء الاسرائيلي "إن التغيير المطلوب في المجتمع الإسرائيلي هو بطبيعته تدريجي، ويتطلب النفس الطويل والمثابرة. نحن على ثقة بأن المجتمع عموماً يتقدم بفضل التعاون، على امل تحقيق الهدف - الدمج الكامل للأشخاص مع إعاقة في جميع مجالات الحياة" (المنارة لدعم الاشخاص مع اعاقة ، 2013).

تبين من خلال نتائج المقابلات ان بعض الطلبة ذوي الاعاقة في الجامعة العبرية يشعرون بالخجل في المجتمع الجامعي، فنقول طالبة ذات اعاقة حركية "هنالك الكثير من الطلبة يخجلون من الإعاقة وانا دائماً احاول ان اغير من هذا المفهوم عندي وعند غيري، فهناك وصمة كبيرة فعلاً كثيراً يسألوني الطلبة هل تشعرين بأرجلك؟ ومرة كنت في عيادة عيون فطبيب يسأل زميله ما هي مشكلتها فأجبتته بأني أستطيع ان اتحدث واعبر عن ما بي " (ك ت، 2017)، تلعب وحدة الاعاقة وبعض المسؤولين دوراً فعالاً لمحاربة هذه الوصمة وغرس الوعي الذاتي في نفوس الطلبة ذوي الاعاقة من خلال الارشاد والتوجيه الاكاديمي والنفسي كما انها تلعب وتدرس قضايا الاعاقة في مختلف الجامعات الاسرائيلية والمجتمع نفسه، فنقول مديرة وحدة الاعاقة ديتي "الوحدة متطورة جداً ودائماً تتشارك مع جامعات أوروبية كبيرة وتقوم بتقديم المعلومات لهم ففي جامعة حيفا قمنا بعمل فيلم صغير يروي ان الاهل العرب يخجلون من الطفل الذي لديه إعاقة.. وهذه كلها مشاكل ناتجة عن قلة الوعي ونحن دائماً نقوم بتنمية الوعي ليس في المجتمع

الجامعي فقط وانما في المجتمع بشكل عام" (ديتي، 2017) يهتم مركز عليا بقضية الوعي بحق الطلبة ذوي الاعاقة كثيرا ففي كل عام يقوم المركز بجمع الطلبة والمحاضرين وطواقم الموظفين فيشير مدير مركز عليا موشيه عوفيد ان هنالك طلبة ينتهزون هذه الفرصة يأتوا من تلقاء انفسهم ويشكوا من سوء معاملة بعض المحاضرين الذين يقولون لهم بان العلامة وضعت لكم من باب الرحمة والشفقة، وبالطبع هم يرفضون ذلك ويقولون نحن نريد العلامة والشهادة التي نستحقها (عوفيد، 2017)، يوجد في مركز عليا عدة كتب ودراسات ونشرات تتناول حقوق الطلبة ذوي الاعاقة البصرية في الجامعة العبرية وفي كافة المؤسسات الاسرائيلية والمنظمات العالمية، فإدارة مركز عليا تتابع مختلف التطورات العالمية التي تطرا على التقنيات والبرامج الملائمة لاحتياجات الطلبة ذوي الاعاقة البصرية ويعبر مدير مركز عليا موشيه عوفيد عن عدم رضاه عن المستوى الخدماتي الموجود بالجامعة بالنسبة لجامعات اخرى فيقول "طبعاً هناك منظمة عالمية تدعى ICEVI وهي منظمة عالمية متخصصة فقط بذوي الإعاقة البصرية وانا اذهب كل فترة اليها، ويتم عقد اجتماعات عالمية فيها ويتم خلال الاجتماعات تبادل الأفكار والتعاون والتشارك فيما بينهم على أي تطور عالمي حديث، وانا غير راضي حقا عن مستوى الجامعة العبرية هنالك لان دولة اليابان وامريكا لهم مندوبين خاصين بهم في تلك المنظمة والجامعة العبرية لا يوجد لها أي مندوب لأسباب اقتصادية ومالية" (عوفيد، 2017).

كما ان العيادة القانونية الخاصة بالطلبة ذوي الاعاقة في الجامعة العبرية تقدم خدمات توعوية مجانية بحقوق الطلبة في وزارة التربية والتعليم العالي، وبين كل فترة وفترة يتم تقديم مساق اسمه international disability live من قبل محاضرة وخبيرة امريكية ذات مؤهلات وشهادات عالمية في هذا المجال تعطي محاضراتها في العيادة القانونية في الجامعة (كرييني، 2017).

ان الطلبة ذوي الاعاقة هم اصحاب الريبة في ترسيخ مسالة الوعي بالجامعات وهم الاقدر على غرس احتياجاتهم كتقافة طبيعية في عقول من حولهم، فعندما يرى الطالب او الموظف او المحاضر وجود شاحط او يافطة بريل فهذا ينمي ادراكه بتقبل واحترام حقوقهم حتى لوكان القانون غير صارم، لكن الطلبة في الجامعة العبرية هم اقوياء بفعل القانون وليس بفعل المبادرات الايجابية والمنة والاحسان، وعلى أي حال فصرامة القانون ايضا تخلق مسلمات بالوعي والثقافة دون الخضوع للاجتهادات او التأويل والنقاش المزاجي، فعندما تقوم وحدة الاعاقة بأجراء مقابلات فردية مع كل طالب ليعبر عن رأيه الشخصي في كيفية ملائمة الابنية والمقاصف والقاعات هنا تكتمل الرؤية، فمن شرعية القانون وصوت الطلبة يصنع الوعي، تقول طالبة ذات اعاقة حركية كاملة: قبل قليل كنت عند مديرة مركز الاتاحة واقترحت عليها ان يتم ازالة السطر الاخير من الكراسي حتى يستطيع ان اتحرك بسهولة واجلس في الوسط حتى ارى

اللوح بشكل مباشر فالأمر أخذ وجهه قضائية ملزم أكثر من الوقت الماضي فالتأمين الوطني والقانون الإسرائيلي أصبح يلزم الجامعة بأخذ طلبات الطلبة بشكل جدي أكثر" (ك، ت، 2017).

وبالرغم من صرامة القانون في العبرية ووجود خبراء متخصصين في حماية حق الطلبة ذوي الإعاقة إلا أنه يحدث انتهاكات بحق إنسانيتهم من قبل الهيئة التدريسية، حيث تفصح طالبة ذات إعاقة بصرية عن سوء تصرف المحاضرة مع وضعها وعدم تقبلها بالمحاضرة وتخبب أمالها بالنجاح فتقول: "قالت لي بعجرفة كان يوجد عندي طالبة يوجد عندها إعاقة بصرية من قبلك ولم تتجح بالكورس، اشعر ان الجميع يبتعدون عن الشخص الذي عنده إعاقة فانا استخدم كمبيوتر ذا شاشة كبيرة والكل ينظر لي نظرة المسكين فانا اشعر هكذا بين زملائي الطلبة واساتذتي" (س، ن، 2017)، يوضح الدليل الارشادي في الجامعة ان كرامة الطالب ذي الإعاقة هي من اولويات الامور التي تهتم الجامعة بحمايتها ويؤكد على ذلك عميد كلية الحقوق ميخائيل كرييني بضرورة توجه الطالب الى لجنة الشكاوي في الجامعة من اجل اخذ كل الاجراءات القانونية التأديبية الازمة (كرييني، 2017).

3.3 الوعي بحق دمج ومشاركة الطلبة ذوي الإعاقة في جامعة القدس

تعتبر المشاركة السياسية والثقافية الطلابية القائمة على التعددية الفئوية والايديولوجية هي القاعدة التي تعتمد عليها درجة نجاح النظام الجامعي، لاسيما ان الطالب الجامعي هو مرآة المخرجات المميزة اكاديميا للنظام التعليمي السائد في الدولة، وباجتيازيه لمرحلة التعليم المدرسي يدخل بالمفهوم العميق لمرحلة النضج والوعي الصحيح، ذلك النضج المبني على الحوار المتحضر والراقي، فالإشكالية لا تكمن فقط في مطالبة الحقوق او الاستماع الى الراي الاخر وانما في وسيلة التعبير للموازنة بين المصلحة العامة والمصلحة الفردية.

تفاوتت نتائج المقابلات بين الطلبة ذوي الإعاقة فمنهم من يمارس حقه ويتمتع بالمشاركة في الانشطة الرياضية والاجتماعية والسياسية والثقافية في الحرم الجامعي، ومنهم لا، فالبيئة الجامعية في جامعة القدس لا تحقق هذا الجانب بشكل التكامل المطلوب ويعود عدم اندماجهم لأسباب شخصية تتعلق بهم او لعدم تقبل الزملاء لهم، مع ان عمادة شؤون الطلبة تحاول جاهدة تحقيق عملية الدمج الجامع لهم في معظم الانشطة الطلابية حتى لا يكونوا منطوين ومعزولين على انفسهم ومشاركين مع زملائهم في نشاطات المجتمع الجامعي مثلهم مثل بقية زملائهم فتم دمجهم في نشاطات الحبل ونشاطات العزف والموسيقى حتى ان هنالك طالب ذا إعاقة بصرية استطاع ان يشكل فرقة موسيقية تؤدي نشاطها بالجامعة (كحلة، 2017).

، كما ان العمادة تحاول توعيتهم بحقهم السياسي في الانتخابات حتى يقوم الطالب ذا الاعاقة بإبراز صوته وتمثيل حقه وحق زملائه من ذوي الاعاقة فيقول **عميد شؤون الطلبة د. عبد الرؤوف السناوي** "قمنا بعمل مناظرات وإبراز حقوقهم السياسية وحقوقهم في الانتخاب واهمية مشاركتهم" (السناوي، 2017).

لكن هنالك بعض الطلبة لا يشعرون بان الجامعة تهتم بهم وبيوادهم فمنهم من يفصح انه يتم وضع اعلانات عامة ولا احد يهتم بهم ولا يعلمهم عنها، ومنهم من هو واعي لحقه دون ارشاد من جهة معينة فتشير **طالبة ذات اعاقة حركية** نعم، شاركت في ندوات ثقافية عديدة من مبادرات ثقافية ومسابقات واعطيت محاضرة كاملة عن التنمية البشرية، انا لا أحب المشاركة تحت اسم الأحزاب السياسية، شاركت في محاضرات مع الكتلة الإسلامية كما شاركت في ندوات مع الجبهة الديمقراطية فهدي هو خدمة الفكر الإنساني بغض النظر عن نوع التوجه" (س ن، 2017).

تساعد النشاطات الرياضية في تكوين صداقات، فالرياضة تعزز من فرص اللقاء والتواصل الاجتماعي وتبدد الشعور بالعزلة، فجميع الطلبة ذوي الاعاقة الذين تم مقابلتهم لا يشاركون في نشاطات رياضية ربما لعدم اذكاء اهتمامهم بهذه النشاطات وعدم توفير البيئة المناسبة، كذلك لعدم تقبل زملائهم باللعب معهم فيقول **طالب ذو اعاقة حركية جزئية** "حاولت ذهبت مرة الى ملعب الجامعة وطلبت من الطلبة ان يشاركوني فرفضوا ذلك" (ب ع ، 2017)، تدرك وتؤمن الجامعة اهمية هذا الحق فيوجد في الطابق الثاني من مبنى الانشطة الطلابية دائرة الانشطة الرياضية والقاعة الرياضية التي يمارس فيها الطلبة معظم نشاطهم الرياضي، لكن تبين من خلال الملاحظة ان هذه القاعة غير متاحة للطلبة ذوي الاعاقة وخاصة ذوي الاعاقة الحركية منهم بسبب عدم قدرتهم للوصول اليها فلا يوجد مصعد في المبنى حتى الان، ففي الوقت الحالي وبحسب ما افاد مسؤول دائرة الانشطة انه يتم العمل حاليا على إنشاء صالة رياضية وهي موجودة في جوار الجامعة وهي صالة رياضية متعددة الأغراض ويتوفر فيها العاب كرة السلة والطائرة والجمباز وتنس طاولة، وسوف تكون متنفس للطلبة ذوي الإعاقة حيث يتوفر فيها الإتاحة ولكن النقص موجود في الإمكانيات والموارد وخاصة الموارد البشرية، فقلة عدد توجه الطلبة من ذوي الاعاقة هي المشكلة الحقيقية، فلا بد من تواجد جماعي وليس فردي الى الدائرة فعلى سبيل التوضيح يقول **مسؤول الانشطة الرياضية فوزي ربيع** "وفي ظل عدم وجود فريق كامل لذوي الإعاقة، إذا لم يكن موجود لا نستطيع توفير ذلك، نعم أنا والجامعة بأكملها نشجع على وجود شيء كذلك فالجامعة تحبذ هذه الأمور فجامعة القدس هي جامعة الفقراء وتساعد الفقراء وكافة الأشخاص" (ربيع، 2017).

تعكس الثقافة مجموعة القيم التي تعلي من شان العلم كمصدر وحيد لا نتاج المعرفة وهي التي تحدد وتقدر دور الانسان في الارتقاء، فالمكتبة هي الحاضنة التي تحتضن المثقفين وطلبة العلم ويمكن القول ان الرقي بالمكتبات الجامعة هو مؤشر يعكس ثقافتها، تضم جامعة القدس مكتبة ثرية بالعلوم الطبيعية والانسانية اذ تحتوي على ما يقارب مئة وستة وسبعون الف كتاب باللغة العربية والانجليزية(صالح، 2017)، تحاول المكتبة بقدر امكانياتها ان تكون مكتبة صديقة للطلبة ذوي الاعاقة تراعي احتياجاتهم فيوجد امام مبنى المكتبة شواحيق تمكنه من الدخول الى الطابق الاول حيث يوجد مكتب الاستعلامات الذي يقدم لهم المساعدة، لكن يقف الحق الثقافي للطالب ذي الاعاقة في المكتبة الى حد هنا لان المكتبة تتكون من ثلاث طوابق فالمصعد موجود ولكنه لا يعمل او تم ايقافه بسبب عدم توفر شروط الامان والسلامة فيه(الرشيد، 2017) .

يقوم الموظفون بمساعدة الطلبة ذوي الاعاقة في احضار الكتب والمراجع الذين يحتاجونها حتى ان هنالك بعضا من هذه الكتب والمصادر لا يتم اعارتها حسب نظام المكتبة، فعلى سبيل التوضيح تقوم ادارة المكتبة بإعطاء الطالب ذي الاعاقة رسائل الماجستير المتوفرة لديها على CD ويتم إرسالها لهم بشكل نص كامل عن طريق البريد الالكتروني (صالح، 2017) وتبقى هذه التسهيلات ضمن المبادرات الايجابية والانسانية النابعة من الموظفين انفسهم دون توعية لهم من جهة معينة فنقول **رئيس خدمة المستفيدين والمعلومات في المكتبة نفين صالح "الدورات ليست موجودة ولكن يوجد مبادرات شخصية، حيث لا يوجد دورات قانونية مؤسساتية ولكن نحن نعطي الطلبة ذوي الإعاقة أولوية في كل شيء حيث بمجرد تقدم الطالب لسؤال تتم المساعدة فمثل نظام الغرامات المادية لاستعارة الكتب وهذا موجود في كافة المكتبات الجامعية والعامية حيث التأخير في تسليم الكتاب يؤدي إلى دفع غرامة لان من حق غيرك استعمال الكتب لذلك يتم دفع شيكل مثلا على التأخير في اليوم، صدف حالتين من ذوي الإعاقة تأخرا في تسليم الكتاب لأنه يحتاج إلى وقت إضافي ففي مرة كان على طالبة مبلغ مالي ما يقارب 70 شيكل وتم إعفائها من دفع هذا المبلغ" (صالح، 2017).**

لا تتوفر في المكتبة أي اجهزة الكترونية مثل وجود حاسوب يتوفر عليه برامج خاصة او وجود عدسات مكبرة للخط او كتب مطبوعة بخط بريلا او بخط كبير وحتى رفوف الكتب في الطابق الارضي مرتفعة ولا يوجد أي يافطات او علامات تدل الطلبة ذوي الاعاقة البصرية على مكان الكتب حتى ارقام الكتب هي صغيرة، مع ان هذه الامور بسيطة لا تحتاج الى تكلفة او مشاريع تمويلية وتبرر ادارة المكتبة ذلك فعلا بقلة الوعي والادراك بهذه الاحتياجات فيقول مدير المكتبة **د. عبد الرشيد نحن نهدف إلى خدمة كل الفئات وخاصة ذوي الإعاقة والانتباه على احتياجاتهم فكان لدينا اهتمام في الطلبة ذوي الإعاقة الحركية لذلك نعمل على تجهيز المصعد ولكن كنا**

غافلين عن الإعاقة البصرية والسمعية واحتياجاتها لذلك نشكرك على لفت النظر لذلك الموضوع" (الرشيد، 2017) مع العلم ان المكتبة حاليا ادخلت مشروعاً من البنك الاسلامي في جده من اجل انشاء دورات مياه خاصة للطلبة ذوي الاعاقة وتشغيل المصعد وخلق طابق ارضي حسي هادئ يتلاءم مع احتياجاتهم .

تبين من خلال المقابلات انه يوجد تدخل مؤسساتي بسيط من قبل بعض المؤسسات المدركة لحق الوعي باحتياجات الطلبة ذوي الاعاقة مثل مؤسسة عرفان وهي مؤسسة عربية في كندا قامت بتقديم حواسيب ناطقة للطلبة ذوي الاعاقة البصرية (دويك، 2017) ومؤسسة قادر قامت بفعل دراسة عن واقع الاعاقة في الجامعة وانشأت خيمة في الحرم الجامعي سميت خيمة التحديات قدمت فيها عدة أنشطة مثل الربط على اعين الطلبة وحثهم على المشي وعبونهم مربوطة لمشاطرة زملائهم من ذوي الاعاقة البصرية التجربة التي يعيشوها من اجل ان يشعر الكادر البشري من الموظفين وبقية الطلبة بمعاناتهم، كما انها اسست غرفة مصادر وهي مبادرة فريدة من مؤسسات المجتمع المدني، فهناك قلة في تدخل المؤسسات لإجراء الابحاث والدراسات كما ان وزارات النظام الفلسطيني نفسه لا تدعم الطلبة ذوي الاعاقة بالرغم ان القانون ينص على الكثير من الامتيازات والحقوق ولكن الواقع هو عكس ذلك فطلبة الجامعيين من ذوي الاعاقة لا يحظون باي اهتمام من النظام السياسي الفلسطيني ويعبر طالب ذا اعاقة بصرية عن ذلك ويقول "لا، لا تدخل في الاشياء السياسية انا حلم حياتي ان اتعلم ولكن فعلاً ليست عندي المقدرة ان هنالك الكثير من الصعوبات امام طريقي العلمي ففي إسرائيل صاحب إعاقاة بصرية يأخذ مخصص يقارب ستة الاف شيكل اما نحن في الضفة الغربية ليس لنا حقوق، حقوقنا فقط هو ان ندفن تحت الأرض فالسلطة الفلسطينية لا تقدم لنا شيء فانا كطالب فلسطيني في حالة ميؤوس منها، أتمنى لو كان معي هوية قدس اتمنى لو ادرس القانون في الجامعة العبرية وهذه في النهاية حرية شخصية ولا دخل لأي اعتبار سياسي في ذلك الامر" (ع ي، 2017).

3.4 الوعي بحق دمج ومشاركة الطلبة ذوي الاعاقة في الجامعة العبرية

تقوم وحدة الاعاقة في الجامعة العبرية على دمج الطلبة ذوي الاعاقة في مختلف النشاطات، لكن هنالك ما يميز طبيعة هذه الانشطة لكافة الطلبة، وهو طبيعة النظام الداخلي والمؤسساتي والسياسي، فالنشاطات السياسية في الجامعة العبرية هي ليست قوية وذلك لان النظام الداخلي والامني في الجامعة يحاول الحد والسيطرة من حدوث مثل هذه الانشطة، ويعود ذلك لتنوع الايدولوجيات والثقافات والجنسيات الطلابية المتنوعة داخل الحرم الجامعي فمن الطلبة من يحمل

جنسية إسرائيلية ومنهم من يحمل الجنسية الفلسطينية ومنهم اجانب بريطانيين، اترك، الالمان، أثيوبيين، جميعهم يحظون بثقافات مختلفة ومنهم المتدينين والعلمانيين ومنهم مؤيد ومعارض للدولة فالأيدولوجيات والانقسامات الاجتماعية كثيرة، فعلى سبيل المثال اذا اراد الطلبة العرب الاحتجاج على السياسية الاسرائيلية ضد الحرب وسياسية الحصار على غزة يسمح عميد شؤون الطلبة بذلك لكن تكون هذه الاحتجاجات سلمية هادئة تحت اشراف وسيطرة الامن الاسرائيلي (ع ر، 2017)، ومن المهم ذكره ان الطلبة العرب من ذوي الاعاقة هم اقلية داخل اقلية واذا كان الحديث يدور عن طالبة عربية ذات اعاقة فالحديث سيكون عن اقضاء ثلاثي لأنها امرأة، وعربية، وذات اعاقة، وتبين من خلال المقابلات التي اجريت مع الطلبة ذوي الاعاقة بان جميعهم لا يقوون باي نشاط سياسي.

لا تقدم وحدة الاعاقة في الجامعة العبرية أي نشاط رياضي بشكل مباشر ولا تعنتي بهذه الامور، فالنشاطات الرياضية يتم عملها من قبل الطلبة ذوي الاعاقة انفسهم في جمعية السمان مثل تنظيم يوم رياضي للركض والمشي، كما ان هنالك جمعيات اسرائيلية رياضية خاصة للأشخاص ذوي الاعاقة تقوم على دمج هؤلاء الطلبة في فرق اسرائيلية لمشاركتهم على مستوى محلي مثل جمعية (حاول ان تشارك) حيث تقدم الارشاد بنشاطات الركض او ركوب الدراجة الهوائية او تسلق الجبال والسباحة، هذه الجمعيات يتم تنسيق بينها وبين عمادة شؤون الطلبة وبين مركز عليا ويتم تقديم الخدمات فيها بشكل مجاني دون دفع أي مبلغ مالي، علاوة انه يوجد مراكز فعالة ومعروفة خاصة تابعة للجامعة العبرية هي مراكز عمومية لكن الطالب النظامي يحصل على خصم معين من ادارة المركز وبالطبع هذه الخدمة تشمل الطلبة ذوي الاعاقة والمركز متاح يوجد فيه مصعد وشاحط عند الدخول (ع ر، 2017) وتقول مديرة مركز الاتاحة اسيا "يتم تقديم الأنشطة الرياضية من قبل ليرنر (على جبل سكويس الحرم الجامعي) وكوسل (في الحرم الجامعي سافرل) - يتم تشغيل المراكز الرياضية من قبل شركات خارجية وأنا لا أعرف سياستهم فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة واما إذا كانت هناك أنشطة خاصة أو تخفيضات أو أي إشارة خاصة أخرى. انها تستحق التحقق معك مباشرة" (اسيا، 2017).

تعد ممارسة الطقوس الدينية جزءا من الحق الثقافي المتفق عليه قانونيا فهو حرية انسانية من حق الانسان ان يمارسه في أي مكان، لا تحقق الجامعة العبرية أي مواصفات لممارسة العبادات الاسلامية والمسيحية ففي قلب كلية العلوم الانسانية يوجد غرفة صغيرة عليها درج لا يوجد مصعد يوصل اليه ويوجد امام الباب عتبة كبيرة فطالب ذي اعاقة حركية يستحيل ان يقيم الصلاة فيه، ولا يوجد أي يافطات واشارات تدل على وجود مسجد فهناك تهميش وتمييز واضح جدا، على العكس تماما من الكنيس اليهودي الذي يوجد في الطابق الثاني وامامه مصعد

وارضية سهلة ويوجد في داخله شاحط طويل يوصل الى مكتبة وقاعة دينية وعلى اطلالة جميلة جدا لمدينة القدس والمسجد الاقصى.

اما بخصوص الحياة الثقافية التي يمارسها الطالب ذو الاعاقة في مكتبة الجامعة الرئيسية الموجودة في قلب كلية العلوم الانسانية، يوجد في المكتبة مليون كتاب بلغات منها الكورية واليابانية والصينية والروسية تتكون المكتبة من خمسة طوابق ويوجد فيها قسم للأفلام والموسيقى ومكتبة خاصة للخرائط، يعد الطابق الثالث هو الطابق الرئيسي فيها لوجود مكتب الاستعلامات الذي يحتوي على طاولة خاصة للطلبة ذوي الاعاقة الحركية، ويتوفر فيه جهاز تماس يقوم بتكبير الخط وتغيير خلفية لون الخط ولون الخط نفسه بعدة ألوان لكي يتسنى للقارئ اختيار الطريقة المريحة له، كما يوجد بجانبه جهاز حاسوب مهيب تهيئة كاملة لكافة البرامج الخاصة بالإعاقات البصرية مثل برنامج زوم تكس، كما يوجد في الطابق الثاني من المكتبة حاسوب معد بأحدث البرامج المساعدة للطلبة ذوي الاعاقة بالإضافة الى وجود الفارات الالكترونية الخاصة بمختلف انواع الاعاقات، ويجب الاشارة هنا ان هذه الأجهزة يتم شرائها من شركات اجنبية او إسرائيلية وهي اجهزة الالكترونية باهظة الثمن وادارة الجامعة هي الممول الرئيسي لها .

يمكن القول ان المكتبة متاحة للطلبة ذوي الاعاقة الحركية بسبب وجود المصاعد، اما الاعاقة البصرية فالإتاحة موجودة على الحاسوبين اللذان تم ذكرهما لكن لا يوجد أي موائمة مثل يافطات او ارقام كبيرة على الكتب كما لا يوجد شيء خاص للطلبة ذوي الاعاقة السمعية، ويبقى اقبال الطلبة ذوي الاعاقة على المكتبة للاستفادة من بعض الخدمات فيها ضعيف فعند سؤال الباحثة لماذا هذه الادوات موجودة في الخزائن وكأنها غير مستعملة؟ اجابت المسؤولة عن الفئات الخاصة في المكتبة سارة "لان الطلبة لا يستعملوها ولا يطلبوها" (سارة، 2017).

يساعد موظفي المكتبة والطلبة المتطوعين الطلبة ذوي الاعاقة بقدر الامكان، الا ان نتائج المقابلات اظهرت انهم يتذمرون عند الذهاب الى المكتبة لانهم بحاجة الى من يساعدهم دائما ويقرا لهم و يقف بجانبهم باستمرار، مع ان وحدة الاعاقة تقوم بتقديم دورات توعية للكادر البشري بالمكتبة لتخفيف من معاناتهم بحسب ما افادت المسؤولة في المكتبة عن الفئات الخاصة سارة "نعم يتم ذلك عن طريق وحدة الاعاقة بالجامعة" (سارة، 2017).

هذا بخصوص المكتبة الرئيسية ويجب الذكر ان مركز علية يوفر مكتبة خاصة للطلبة ذوي الاعاقة البصرية وهي مكتبة رائدة ومميزة من نوعها استتها الدكتورة (آنة ميتنز) وسميت المكتبة على اسمها، ويوجد فيها ثلاث غرف مجهزة بأحدث السماعات وتقنيات الصوت والآلات التسجيل حيث يتم تسجيل المواد والكتب التعليمية التي يحتاجها الطالب من المكتبة

الرئيسية من خلال استعارتها والتوجه بها الى المسؤول في مكتبة عليا وبعدها يقوم المسؤول بتوفير شخص بقراءة المادة بصوت واضح ويتم توفير هذه المواد بشكل سمعي الإلكتروني خلال فترة زمنية بسيطة وهذه الغرف مهيأة ومجهزة لعزل الصوت، فعملها يعمل مثل الاستديو، فكل كتب المواد التحضيرية في الجامعة العبرية هي موفرة بشكل سمعي مسجلة، ويقول مسؤول المكتبة بعليّة الين المكتبة الرئيسية يوجد فيها مليون كتاب فمن الصعب جداً توفير هذا العدد بشكل سمعي يوجد في هذه المكتبة حوالي ثلاثة الف وأربعمئة كتاب مسجل، وفي حال احتاج الطالب أي كتاب من المكتبة يقوم باستعارته من المكتبة الرئيسية واحضاره الى مكتبة انة الموجودة ويتم تسجيله بأقصر فترة زمنية ممكنة" (الين، 2017)، وتقوم هذه المكتبة ايضا بتوفير كتب المكتبة الرئيسية بلغة بريل اذا كان هذا حسب طلب الطالب، ومن الملاحظ انه يتوفر فيها أجهزة بسيطة وأجهزة معقدة ومكلفة وعند سؤال الباحثة عن تكلفة هذه الأجهزة أجاب المسؤول بأن "تكلف عشرات الآلاف و دكتورة آنه هي التي تبرعت بالمال من اجل انشاء هذه المكتبة وفي نهاية تسجيل أي كتاب يتم ذكر اسمها وتقديم شكر لها" (الين، 2017).

وبعد الانتهاء من مناقشة حق اذكاء الوعي في المشاركة السياسية والثقافية في المجتمع الجامعي لا بد ان يظل هذا الحق وكافة الحقوق الامن والامان و الهدوء والطمأنينة، فالشعور بالأمان هو مطلب انساني غريزي بطبيعته، نادت به كافة المواثيق الدولية، فالمس بالجسد يعتبر من اقبح الاعمال الاخلاقية، تنبته الاتفاقية الدولية لحق الاشخاص ذوي الاعاقة بأهمية ضمان امنهم الشخصي خصوصا في اوقات الخطر والطوارئ لانهم يواجهون مخاطر وصعوبات اضافية في فترة النزاعات والصراعات والتشرد والكوارث الطبيعية، فأوجبت مسؤوليات واولويات امام النظام والحكومة لضمان حماية حقوقهم في قضايا الاغاثة ويؤكد على صحة هذا الامر فلاديمبر كوك المدير التنفيذي للتحالف الدولي للإعاقة فيقول: "مع وجود كثير من الصراعات والكوارث التي تتنافس على عناوين الصحف، تغيب التحديات التي تواجه الملايين من الناس ذوي الإعاقة. على الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات العاملة في حالات الطوارئ الإنسانية التأكد من أن الأشخاص ذوي الإعاقة لن يتركوا وحدهم" (البعثة الدولية المسيحية للمكفوفين، 2016 : ص1).

تتعرض هذه الجمل والعبارات السابقة على واقع الطلبة ذوي الاعاقة سواء في التعليم الاساسي او العالي، وبأية حال من الاحوال يحق لكل طالب في جامعات العالم اجمع ان يحظى بفرصته من التعليم في اجواء تسودها الطمأنينة والامان، فشعور الطالب الجامعي بالأمان ينمي من نشاطه وسلوكه الابداعي والفكري والثقافي، لذا يناقش هذا الفصل السؤال البحثي الرابع ومفاده: ما الاجراءات العملية التي تقوم بها كل من جامعة القدس والجامعة العبرية لتنفيذ حق حماية

وسلامة الطلبة ذوي الاعاقة، الذين يتواجدون في الحرم الجامعي ابان حالات النزاع المسلح وحالات الطوارئ الانسانية وفق ما نصت عليه المادة الحادي عشر من الاتفاقية الدولية ؟

3.5 واقع حماية الطلبة ذوي الاعاقة في جامعة القدس في حالات الخطر والطوارئ

اتسمت حالة حقوق الطلبة الفلسطينيين ذوي الاعاقة بحالة فريدة ومميزة على مستوى العالم، حيث ان دولة فلسطين لازالت هي الدولة الوحيدة التي تتميز بالعيش تحت الاحتلال، والذي لا يتردد في عدوانه المتكرر على الفلسطيني ومؤسساته التعليمية، مستخدماً الياته الحربية واسلحته الفتاكة التي تخلف المزيد من الاشخاص ذوي الاعاقة في فلسطين(بصلات، 2015)، فقد تعرضت جامعة القدس خاصة حرم ابو ديس الى العديد من الاعتداءات العاشمة والتي قام فيها الجيش الاسرائيلي دون مراعاة حرمة الحرم الجامعي ناسفاً في ذلك العديد من القوانين الدولية حيث يصرح نائب الرئيس التنفيذي للجامعة د. حسن دويك "في الجامعة العبرية لا يحدث فيها اقتحامات ولا يقدم أبداً الجيش الإسرائيلي على اقتحام الجامعة العبرية في الوقت الذي تستباح فيه حرمة الجامعات الفلسطينية حتى أنه في آخر اعتداءين تعرضت لها الجامعة كانت الاعتداءات ليلاً ما بعد الساعة الواحدة بعد منتصف الليل، ففي النهار تكون حجة الجيش الإسرائيلي انه تم ضرب حجارة عليهم أو تم استنقاز الجيش الإسرائيلي" (دويك، 2017) .

وقد عبر الطلبة ذوي الاعاقة من خلال المقابلات التي تم اجرائها في الدراسة عن حالة الخوف والذعر التي يعيشونها اثناء الهجمات الاسرائيلية على الجامعة، فمنهم من يعاني من اعاقات حركية وبصرية ويكون من الصعب جدا عليهم الهرب مثلهم مثل زملائهم، ومنهم من يتفاجأ بوجود الجيش الاسرائيلي في حرم الجامعة خاصة الطلبة ذوي الاعاقة السمعية لعدم علمهم ومعرفتهم بالاقتحام الاسرائيلي فتقول طالبة ذات اعاقة سمعية عند سؤال الباحثة لها : "عندما كان يحدث اقتحام للجامعة من قبل جيش الاحتلال ماذا كنت تفعلين ؟ ومن كان يساعدك؟ فأجابت : "كنت اهرب وحدث معي الكثير من المواقف حيث كنت أغيب عن الوعي من رائحة الغاز المسيل للدموع لأنه لدي حساسية من أي رائحة وابكي من الخوف. في مرة صديقاتي و المرة الثانية أستاذي". الباحثة "كيف كنت تعلمي بوجود الجيش في الجامعة؟؟ اجابت لما كنت أراه الطلبة يهربون أو زميلاتي يخبروني بوجود الجيش وفي آخر مرة عرفت انه يوجد جيش توجهت لمكتب العميد للاختباء من الرائحة وأنا احضر كمائة دائماً معي" (ح 1 ، 2017) .

هذا هو الواقع والحقائق الملموسة، اصبح الطالب الفلسطيني الذي يعاني من اعاقة او ازمة يجلب معه الى جانب كتبه كمائة، وكأنه قادم الى ساحة حرب وليس الى ساحة اكااديمية تحضن عنصر العلم والامن معا، وهذا يتناقض مع المنطق والمعقولية والانسانية، يبين لنا طالب ذا

اعاقة حركية كاملة عن صعوبة الموقف عندما كان يلوذ من الهلع وهو هارب على كرسيه المتحرك من رائحة الغاز ومباغثة قوات الاحتلال للحرم الجامعي فيقول: "كنت اغلق انفي وعيناي من شدة الرائحة واهرب على الكرسي الى السكن" (ح م، 2017) ويضيف لنا طالب اخر ذا اعاقة حركية جزئية عن صعوبة ما يعترضه اثناء الاقتحام قائلا: "آخر مرة دخل فيها الجيش اضطررنا للخروج من الجامعة على درج ' الباطون ' مقابل بارد ولقد واجهت الكثير من الصعوبات، وللأسف كانت سيارتي قريبة من الجيش ولست قادر على ان احضرها، فقام زميلي بمسك يدي ومساعدتي وهو الذي ذهب بسرعة الى السيارة واحضرها لي" (م د، 2017).

بلا شك تقوم الجامعة ببعض الاجراءات البسيطة والمتواضعة لتوفير اقصى قدر ممكن من الحماية حفاظا على سلامة طلابها، فيوضح رئيس قسم الحرس نافذ جفال بعض التدابير التي يقومون بها ويروي فيها وكأنها حالة طبيعية معتادة قائلا: "من خلال خبرتنا وتجاربنا في اعتداءات الاحتلال المستمرة على الجامعة نقوم بأغلاق جميع المداخل الرئيسية للجامعة ونفتح الأبواب الأخرى ودائما تكون منطقة التجمع الطلابي عند كلية الطب حيث انها بعيدة عن الاحتكاك المباشر بقوات الاحتلال وبالطبع نسمح للمواصلات بدخول في الحرم الجامعي لنقل الطلبة بسلامة وامن وحصلت كثيراً" (جفال، 2017).

لكن من الملاحظ ان امن المنشآت من كليات ومباني في جامعة القدس غير متهيئة وقادرة على تحمل مواجهة الاخطار البشرية مثل الاقتحامات او حتى المخاطر الطبيعية مثل الزلازل وغيرها من كوارث بيئية، فلا يوجد غرف امنة مصممة وفق المعايير العالمية تقي الطلبة من شر الاعداء وخاصة الطلبة ذوي الاعاقة وهم الاكثر حاجة، فيضيف رئيس قسم الحرس نافذ جفال "لا يوجد ملاجئ، ولكن نعم في كل مبنى يوجد مخارج للطوارئ، بل في كل طابق يوجد مخارج للطوارئ" (جفال، 2017) ومن خلال البحث في هذا الموضوع تبين للباحثة عدم المعرفة الكاملة والوعي الناضج من قبل ادارة الجامعة وموظفيها بماهية المواقف التي يعاني منها الطلبة ذوي الاعاقة، وكيفية التعامل المناسب وقت الازمات، علاوة على عدم وجود برامج او خطط استراتيجية مدروسة تعالج حالة الخطر والطوارئ، فيقول نائب رئيس الجامعة د. حسن دويك "البنيت التي اغمى عليها نتيجة الاعتداء وهذه نقطة حساسة وفي غاية الأهمية وأنا الآن سوف أتحدث إلى شؤون الطلبة وأمن الجامعة لمساعدة الطلبة ذوي الإعاقة في وقت الأزمات فهذا واجب علينا حمايتهم وأنا سوف أستدعي خدمات الأمن من أجل إعطاء حماية خاصة في الظروف الصعبة خصوصا وقت اعتداء جيش الاحتلال. فالجامعة بحاجة إلى خطة مؤسسة لكيفية التعرف والتعاطي والتعامل مع وقت الأزمات والاقتحامات خاصة بالنهار" (دويك، 2017)، وهنا يكمن اهمية العمل بمبدأ الاتصال الذي اقرته الاتفاقية الدولية وهو في البداية

يكون من موظفي امن الجامعة بالاتصال والتواصل مع دوائر الطلبة ذوي الاعاقة او معهم هم بشكل مباشر بالطريقة التي تلائم اعاقاتهم حتى لا يباغتوا وقت الاقتحامات، يعبر طالب ذا اعاقة سمعية كلاتي: "كنت اهرب مثل باقي الشباب وأعلم بوجود الجيش من خلال رائحة الغاز المسيل للدموع وأحيانا من خلال المنشورات التي تكون على صفحة الجامعة" (س ط ، 2017).

لم تتغافل الاتفاقية الدولية عن الوضع الخاص والحتمي في حماية النساء وقت الخطر وقالت في ديباجتها نقطة (ف) "وإذ تعترف بأن النساء والفتيات ذوات الإعاقة غالبا ما يواجهن خطرا أكبر في التعرض، سواء داخل المنزل أو خارجه، للعنف أو الإصابة أو الاعتداء، والإهمال أو المعاملة غير اللائقة، وسوء المعاملة أو الاستغلال" (الامم المتحدة، 2006: ص5)، من الممكن فهم احتياجات الطالبات ذوات الاعاقة على نحو أفضل بمشاركتهم في تقييم وتنفيذ ومراقبة البرامج التي تخدم مصلحتهم الخاصة، فعندما تشارك الطالبات ذوات الاعاقة في عمليات التدريب المتعلقة بالإغاثة يصبحن أقل عرضة للخوف والأذى، وبالتالي يتعين على الجامعة أن تشكل فرق متدرية ذات خبرة بحالات الخطر والطوارئ على أن تشمل فرقها ذكورا وإناثا، ولا يعني هذا أنه يمكن اعتبار حماية الطالبات ذوات الاعاقة ومساعدتهن من مسؤولية المشاركات في الفرق وحدهن، فعلى جميع أفراد الفرق العاملة في الحقل الإنساني أن تأخذ في الاعتبار الاحتياجات العامة والخاصة للطالبات اللواتي يواجهن الحرب.

ولابد من ذكر ان الجامعة لا زالت غافلة عن الجوانب الارشادية القانونية الهامة المتعلقة بضمان حماية ومساعدة الطلبة ذوي الاعاقة، فعلى سبيل المثال الطالبات ذوات الاعاقة المتأثرات من اقتحامات الاحتلال من الاجدر ان يتم العمل على فهمهن وادراكهن القوانين التي توفر لهن الحماية، فجل القوانين الدولية اهتمت بشكل خاص بالنساء واهمها اتفاقية سيداو الخاصة بحقوق المرأة (UN Human Right, 1979)، فلا بد من عقد دورات قانونية لا دراك حقهن بالحياة الامنة في كنف الحرم الجامعي او خارجه، للأسف العيادة القانونية في جامعة القدس والتي هي بمثابة الواجهة القانونية الاولى للطلبة حتى الان لازالت منهكة بأمر الاعتقالات والمناطق النائية ولم تعالج قضية الاعاقة في الجامعة حيث يقول مدير العيادة القانونية د. منير نسيبة لم يتم العمل في العيادة القانونية لحد الآن على هذا الموضوع حيث انها لم تعمل بما يتعلق بالجامعة نفسها لان العيادة عملت بالأمور المتعلقة بالاحتلال منذ نشأت العيادة لليوم ولكي نضيف برامج و اتجاهات جديدة يجب وجود قرار استراتيجي يوافق على العمل بأي موضوع وهذا لم يحدث لحد الآن ولكن مع الوقت يمكن حدوث ذلك" (نسيبة، 2017).

3.6 واقع حماية الطلبة ذوي الاعاقة في الجامعة العبرية من حالات الخطر والطوارئ

وان الاوان ان نذهب الى حالة المفارقة الحاصلة في الجانب الاخر من المقارنة وهي حالة الخطر والطوارئ وحماية الطلبة في الجامعة العبرية، فلم تسلم هي الاخرى من احداث الخطر الناجم عن الصراع العربي الفلسطيني - الاسرائيلي، فكان لها نصيب من العدوان، اذ تعرضت الجامعة العبرية في يوم 31 تموز الى عملية تفجيرية، وبفعلها قضى عدد من الطلبة الاسرائيليين والاجانب نحبهم (Wilkinson, 2002)، ومنهم من كان جريح ومنهم من تسببت اصابته بإعاقات، وكان هذا الحادث في داخل الحرم الجامعي في احدى كافتيريا الجامعة الواقعة في مبنى كلية العمادة بالقرب من كلية الحقوق وهي كافتيريا "فرانك سينترا פרנק סינטרה" "

ومن النافذ القول ان الجامعة العبرية بعد هذا الاعتداء وبحسب شهادة الطلبة اصبحت في حالة تأهب واستنفار امني عالي جدا، فداخل الى حرم الجامعة العبرية يلاحظ كم هي المعدات والاجهزة الامنية عند البوابات الالكترونية، ناهيك عن اجراءات التفتيش التي يمر بها كل طالب دون استثناء، الا الطلبة ذوي الاعاقة او الاعضاء لجمعية عليا الذين يحملون بطاقة اعاقة من التامين الوطني او مؤسسة مارشال او شيشت او غيرها من المؤسسات المعترف بها بحماية حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة في اسرائيل، حيث تكون معاملتهم في التفتيش اقل وتيرة، ويقول رئيس قسم الحرس في الجامعة العبرية عن معاملة الطلبة ذوي الاعاقة على البوابات الامنية "بشكل عام المعاقين لا يحبون ان يساعدهم احد وقد قمنا مؤخرًا بوضع شاحط على المدخل الرئيسي من اجل ذلك، وفي حال اردوا أي مساعدة بالطبع يقوم موظفونا بمساعدتهم، ونحن نسهل عملية دخولهم وخروجهم بقدر المستطاع" (الحرس، 2017)، كما ان الامن في العبرية مثل ما هو في جامعة القدس يتساهل مع مرافقي الطلبة ذوي الاعاقة عند الدخول عبر البوابات الامنية فيسمحون لمن يرافقه بالدخول حتى لو كان غير طالب وبدون تصريح حيث يضيف رئيس قسم الحرس قائلاً في حال كان الطالب ذو الإعاقة واثبت هذا والمرافق الذي معه ليس طالب جامعي يسمح له بالدخول معه" (الحرس، 2017) وهنا نلاحظ ان امن الجامعتين يتحلى بأخلاق انسانية مهذبة مع الطلبة ذوي الاعاقة ومرافقيهم.

لكن تبقى حالة الامن بالجامعة العبرية بما فيها امن الطلبة ذوي الاعاقة افضل بكثير مما هو عليه الحال بجامعة القدس فالحديث هنا يدور عن اعتداء واحد فقط، غير متكرر، اما في جامعة القدس فالاعتداء الاسرائيلي على الحرم الجامعي لا يتوقف، بالإضافة الى ان الاعتداء في الجامعة العبرية كان اعتداء منفرد والذي قام بتنفيذه شخص واحد فقط، اما الاعتداء على

جامعة القدس فيمارس من قبل قوة مؤسسة عسكرية وهو الجيش الاسرائيلي والذي عليه ان يلتزم بأخلاق المواثيق الدولية في حالة النزاع والاحتلال .

فيوجد فرق كبير محسوس في نتائج المقابلات التي اجريت في الميدان بين طلبة ذوي الاعاقة في جامعة القدس الذي يعترتهم الشعور بالفزع وبين طلبة ذوي الاعاقة في العبرية الشاعرين بالأمان في جامعتهم فعلى سبيل المثال هذا طالب ذا اعاقة بصرية في الجامعة العبرية يقول باطمئنان "اما بالنسبة للأمن في الجامعة العبرية فهو عالي جدا لا يوجد مشاكل ابدا خصوصا بعد العملية أي نعم كان التشديد اقل ولكن بعد العملية اصبح التشديد اكثر فمداخل البوابات الرئيسية يوجد عليها حراس وكاميرات واجهزة امنية عالية بالإضافة الى الفحص والتفتيش حتى الشرطة الاسرائيلية لا يجوز لها الدخول على حرم الجامعة الا بأذن من الامن وفي حال حدث اعتقال امني لأي طالب لا يجوز اعتقاله من داخل الجامعة وحتى الطالب اذا كان عسكري ويحمل السلاح يقوم بوضع سلاحه في امانات حراسة الامن" (ع ر، 2017) وهذا ما اشار اليه بغضب وانتقده بشدة نائب الرئيس التنفيذي لجامعة القدس د. حسن دويك المتذمر من حالة الارباك التي يحدثها الجيش في الجامعة وكافة الجامعات الفلسطينية على خلاف ما يتم فعلة في الجامعات الاسرائيلية فيقول "في الوقت الذي تستباح فيه حرمة الجامعات الفلسطينية، بينما اذا اراد الجندي الإسرائيلي الدخول إلى الجامعة العبرية فانه ينزع سلاحه منه وبالتأكيد الإسرائيليين غير مسرورين بوجود جامعات فلسطينية تقاوم تحت الاحتلال بشكل سلمي وتخرج الأطباء والمهندسين والعلماء إلى المجتمع الفلسطيني فهذا الاحتلال معني بالتجهيل" (دويك، 2017).

اما بخصوص امن المنشأة في الجامعة العبرية، فعلى الرغم من ان مساحة الجامعة العبرية تفوق مساحة جامعة القدس بعدة اضعاف، فمن خلال تواجدي بالحرم الجامعي لاحظت ان هنالك مخارج للطوارئ مثلما هو عليه الحال في جامعة القدس ولكن هذه المخارج خصوصا في الطوابق الداخلية العليا يؤدي مسارها الى ملاجئ، الامر الذي لم الاحظه نهائيا في جامعة القدس واكد على ذلك رئيس قسم الحرس سابقا، فعلى سبيل المثال في المكتبة يوجد في الطابق الثاني حاسوب خاص للطلبة ذوي الاعاقة وبجانب هذا الحاسوب يوجد مخرج كبير للطوارئ توضع عليه علامة تدل على حالة الخطر وهذا المخرج مطلي باللون الاحمر ومن بعده يوجد ممر يؤدي الى مصعد خاص بحالة الطوارئ، ومن اجل التحري اكثر عن دقة هذا الموضوع قامت الباحثة بزيارة وحدة الهندسة بالجامعة العبرية للاستفسار عن ذلك حيث اجاب المهندس تسيفي نعم في كل مبنى يوجد ملاجئ ومخارج خاصة لحالة الطوارئ دون استثناء، ويوجد لكل مخرج مصعد وعلى مدخل كل ملجئ يوجد شاحط للطلبة ذوي الاعاقة " (تسفي، 2017).

ملخص الفصل الثالث:

جاء الفصل الثالث في الدراسة ليناقد قضايا مهمة جدا تتعلق بحق اذكاء الوعي للطلبة ذوي الاعاقة انفسهم والمجتمع المحيط بهم من هيئة تدريسية او موظفين او طلبة، وتبين من خلال المناقشة ان هنالك نسبة خجل عالية عند الطلبة ذوي الاعاقة انفسهم الامر الذي عاقهم من المطالبة بحقوقهم خاصة في جامعة القدس وذلك بسبب عدم وجود دورات او نشرات توعية تعزز قيمتهم بأنفسهم وتقبلهم لإعاقتهم كنوع من التنوع الاجتماعي البشري، وتبقى قضية الخجل من الاعاقة عند طلبة جامعة القدس اعلى من طلبة الجامعة العبرية وذلك لان وحدة الاعاقة في الجامعة العبرية تقوم باستمرار بنشر دورات ونشرات توعية بحقوقهم، كما كشفت نتائج المناقشة عن الحس الانساني العالي الموجود لدى الهيئة التدريسية في التعامل مع الطلبة ذوي الاعاقة والتفهم لقضاياهم في كلا الجامعتين، وتبين من خلال المناقشة ايضا ان نسبة دمج ومشاركة الطلبة ذوي الاعاقة في الحياة السياسية والثقافية والرياضية في جامعة القدس ضعيفة مع ان عمادة شؤون الطلبة تحاول تعزيز وجودهم فيها، كذلك الحال بالنسبة للطلبة ذوي الاعاقة في الجامعة العبرية فالمشاركة في الحياة السياسية معدومة لكن تبقى مشاركتهم في الجانب الثقافي نوعا ما افضل بسبب وجود الحواسيب الملائمة في المكتبة الرئيسية ووجود مكتبة انة في مركز عليا، اما مشاركتهم في الجانب الرياضي فهي ليست سيئة ليس بسبب تعزيز الجامعة لهم ولكن بفضل تدخل مؤسسات وشركات خارجية داعمة لحقهم الرياضي، وتبين ايضا من خلال مناقشة اذكاء الوعي بحالة الخطر والطوارئ انعكاس سوء الاوضاع السياسية في القدس على ارضية كلا الجامعتين، لكن يشعر الطلبة ذوي الاعاقة في جامعة القدس بعدم الامان بسبب عدوان الجيش الاسرائيلي المتكرر على جامعتهم، بينما يشعر طلبة ذوي الاعاقة في الجامعة العبرية بأمان بسبب الاحتياطات الامنية العالية التي تتمتع بها الجامعة.

4. تحليل قانوني وعرض نتائج اسئلة الدراسة

بعد عرض ومناقشة السؤال الاول والثاني والثالث والرابع والتي تضمنت الاحداث والوقائع المعيشية التي يصطدم بها او يتكيف معها الطلبة ذوي الاعاقة في حياتهم الجامعية في كل من جامعة القدس والجامعة العبرية، تتطرق الدراسة الان الى مناقشة السؤال الرئيسي الكاشف عن التطبيق الفعلي لما نصت عليه الاتفاقية الدولية والقوانين الفلسطينية واهمها قانون المعوقين رقم 4 لعام 1999، والقوانين الاسرائيلية واهمها قانون المساواة الصادر عام 1998 وتفيد صياغة السؤال الرئيسي ما هو اتي: ما هو واقع التطبيق الفعلي للاتفاقية الدولية لحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة الصادرة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في تاريخ 13 ديسمبر 2006 على المستوى الخدماتي والاداري لجامعة القدس والجامعة العبرية ؟

انسجمت معظم المبادئ والبنود والاهداف التي اقترتها الاتفاقية الدولية مع ما اقترته القوانين الفلسطينية والاسرائيلية فجلها تسعى الى توفير حياة كريمة للأشخاص ذوي الاعاقة اينما تواجدوا، لكن تبقى المهمة الرئيسية في التطبيق وليس بالنظرية وهذا ما اكدت عليه الاتفاقية الدولية في المادة الثالثة والثلاثون⁶ حيث شددت على ضرورة وجود الية لتنسيق وتعديل القانون الوطني وفق ما اقترته مع التأكيد على ضرورة الرصد والمراقبة لهذا التعديل ومن ثم التطبيق الفعلي على مؤسسات المجتمع الحكومي والمدني، كما ان الاتفاقية الزمت جميع الدول الموقعة دون استثناء على تقديم تقارير لتوضيح ما وصلت عليه مؤسسات الدولة من الالتزام وشكلت لجنة دولية لمتابعة هذه التقارير وكان من صلاحيات هذه اللجنة ان تطلب من الدول الاطراف بشكل دوري معلومات اضافية ذات صلة لمتابعة التطبيق على ارض الواقع(الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2006).

⁶ المادة 33- التنفيذ والرصد على الصعيد الوطني

1. تعين الدول الأطراف، وفقا لنهجها التنظيمية، جهة تنسيق واحدة أو أكثر داخل الحكومة تُعنى بالمسائل المتصلة بتنفيذ هذه الاتفاقية، وتولي الاعتبار الواجب لمسألة إنشاء أو تعيين آلية تنسيق داخل الحكومة لتيسير الأعمال ذات الصلة في مختلف القطاعات وعلى مختلف المستويات.

2. تقوم الدول الأطراف، وفقا لنظمها القانونية والإدارية، بتشكيل أو تعزيز أو تعيين أو إنشاء إطار عمل داخل الدولة الطرف، بما في ذلك آلية مستقلة واحدة أو أكثر، حسب الاقتضاء، لتعزيز هذه الاتفاقية وحمايتها ورصد تنفيذها. وتأخذ الدول الأطراف بعين الاعتبار، عند تعيين أو إنشاء مثل هذه الآلية، المبادئ المتعلقة بمركز وطرق عمل المؤسسات الوطنية المعنية بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

3. يسهم المجتمع المدني، وبخاصة الأشخاص ذوو الإعاقة والمنظمات الممثلة لهم، في عملية الرصد ويشاركون فيها مشاركة كاملة.

(الامم المتحدة، 2006: ص 39)

4.1 انسجام الاتفاقية الدولية مع القوانين الفلسطينية - تحليل قانوني لأسئلة الدراسة في الجانب

الفلسطيني

ناقشت الدراسة سؤالها الاول عن حق التعليم الذي تصدر المنازل الاولى والثابتة لمعظم الاتفاقيات الدولية المناصرة لحقوق الانسان، وقد اكد عالمية هذا الحق اهم الصكوك الدولية مثل الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والاتفاقية الدولية لحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة في مادتها الرابعة والعشرون⁷ وهي مادة مستقلة خاصة تحمل اسم حق التعليم، ومن الناقل القول بان هذه الاتفاقية هي اول صك ملزم يضمن اشارة صريحة الى مفهوم التعليم الجامع على منوال القضاء على جميع اشكال التمييز ضدهم، وتنص هذه المادة على ان تكفل الدول الاطراف نظاما تعليميا جامعا على جميع المستويات ومدى الحياة، ومن المهم النظر في مواد الاتفاقية من المنظور الكلي وليس الجزئي فالمادة اربعة وعشرون مرتبطة ومتوقفة على جميع المواد الاخرى في الاتفاقية، ويجب قراءتها في اطار المبادئ العامة المعتمدة في المادة الثالثة كما انها ترتبط ارتباط وثيق مع المادة التاسعة عشر وهي مادة "العيش المستقل والاندماج في المجتمع"، لان التعليم هو شرط اساسي لإتمام عملية المشاركة والاندماج في المجتمع وعلاج فعال لمكافحة عزل الاشخاص ذوي الاعاقة وفصلهم (عمرو، 2010).

7 المادة 24- التعليم

1. "تسلم الدول الأطراف بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم. ولإعمال هذا الحق دون تمييز وعلى أساس تكافؤ الفرص، تكفل الدول الأطراف نظاما تعليميا جامعا على جميع المستويات وتعلما مدى الحياة موجّهين نحو ما يلي:
(أ) التنمية الكاملة للطاقت الإنسانية الكامنة والشعور بالكرامة وتقدير الذات، وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتنوع البشري؛ (ب) تنمية شخصية الأشخاص ذوي الإعاقة ومواهبهم وإدماجهم، فضلا عن قدراتهم العقلية والبدنية، للوصول بها إلى أقصى مدى؛ (ج) تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة الفعالة في مجتمع حر.
2. تحرص الدول الأطراف في إعمالها هذا الحق على كفاءة ما يلي:
(أ) عدم استبعاد الأشخاص ذوي الإعاقة من النظام التعليمي العام على أساس الإعاقة، وعدم استبعاد الأطفال ذوي الإعاقة من التعليم الابتدائي أو الثانوي المجاني والإلزامي على أساس الإعاقة؛ (ب) تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الحصول على التعليم المجاني الابتدائي والثانوي، الجيد والجامع، على قدم المساواة مع الآخرين في المجتمعات التي يعيشون فيها؛ (ج) مراعاة الاحتياجات الفردية بصورة معقولة؛ (د) حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الدعم اللازم في نطاق نظام التعليم العام لتيسير حصولهم على تعليم فعال؛ (هـ) توفير تدابير دعم فردية فعالة في بيئات تسمح بتحقيق أقصى قدر من النمو الأكاديمي والاجتماعي، وتتفق مع هدف الإدماج الكامل.
3. تمكن الدول الأشخاص ذوي الإعاقة من تعلم مهارات حياتية ومهارات في مجال التنمية الاجتماعية لتيسير مشاركتهم الكاملة في التعليم على قدم المساواة مع آخرين بوصفهم أعضاء في المجتمع. وتحقيقا لهذه الغاية، تتخذ الدول الأطراف تدابير مناسبة تشمل ما يلي: (أ) تيسير تعلم طريقة برايل وأنواع الكتابة البديلة، وطرق ووسائل وأشكال الاتصال المعززة والبديلة، ومهارات التوجيه والتنقل، وتيسير الدعم والتوجيه عن طريق الأقران؛ (ب) تيسير تعلم لغة الإشارة وتشجيع الهوية اللغوية لفئة الصم؛ (ج) كفاءة توفير التعليم للمكفوفين والصم أو الصم المكفوفين، وخاصة الأطفال منهم، بأنسب اللغات وطرق ووسائل الاتصال للأشخاص المعنيين، وفي بيئات تسمح بتحقيق أقصى قدر من النمو الأكاديمي والاجتماعي.
4. وضمانا لإعمال هذا الحق، تتخذ الدول الأطراف التدابير المناسبة لتوظيف مدرسين، بمن فيهم مدرسون ذوو إعاقة يتقنون لغة الإشارة و/أو طريقة برايل، ولتدريب الأخصائيين والموظفين العاملين في جميع مستويات التعليم. ويشمل هذا التدريب التوعوية بالإعاقة واستعمال طرق ووسائل وأشكال الاتصال المعززة والبديلة المناسبة، والتقنيات والمواد التعليمية لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة.
5. تكفل الدول الأطراف إمكانية حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على التعليم العالي والتدريب المهني وتعليم الكبار والتعليم مدى الحياة دون تمييز وعلى قدم المساواة مع آخرين. وتحقيقا لهذه الغاية، تكفل الدول الأطراف توفير الترتيبات التيسيرية المعقولة للأشخاص ذوي الإعاقة." (الأمم المتحدة، 2006: ص 27)

ان اهداف التعليم كما هو مشار اليه من المادة اربعة وعشرين (أ) ليست خاصة بالإعاقة وليست مرتبطة بها ذلك ان المادة تردد الاهداف العامة كما هي معلنه في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية وهي ايضا مجسدة في اتفاقية حقوق الطفل أي تنمية الطاقة الانسانية والشعور بالكرامة وتشير المادة اربعة وعشرين ايضا بتقدير الذات واحترام حقوق الانسان كما انها شددت على التنوع البشري وتنمية الشخصية والمواهب والقدرات والوصول بها الى اقصى مدى للمشاركة الفعالة في مجتمع حر، وتحرص على عدم استبعاد الاشخاص ذوي الاعاقة من النظام التعليم العام وهو ما يعني عدم استبعادهم من التعليم العالي على اساس الاعاقة والفقرة الثانية من النقطة (أ) في المادة اربعة وعشرين تحت على ان الدول الاطراف ملزمة بالتطبيق بموجب هذه المادة، بالإضافة الى انها حرصت على ان يتوفر للأشخاص ذوي الاعاقة كافة السبل من اجل التعليم الجيد والمجاني في المرحلة الابتدائية والثانوية وعلى قدم المساواة مع الاخرين، ومن النافل القول ان الحق في التعليم الجيد والمجاني لا يعني تعليم متدني الجودة على العكس من ذلك فإقامة تعليم جيد هو جوهر التدابير الموصي بها والتعليم الجيد مرتبط بمفهوم المقبولية وقد اوصت اليونسكو بخمسة ابعاد لمواصلة المضي من اجل تحقيق هذا الهدف وهي: احترام الحقوق، الانصاف، الصلة، الواجهة، والكفاية والفعالية، وينشأ عن هذه الاهداف مبدأ الزامية التعليم الابتدائي ومبدأ المجانية التدريجية للتعليم الثانوي والعالي ومنحه للجميع دون تمييز (عمرو، 2010) ولإبراز ضرورة وجاهة التعليم توصي اليونسف بالدعامات الاربعة المبنية في تقرير ديلور "التعلم من اجل ان تعرف، والتعلم من اجل ان تفعل، والتعلم من اجل ان تكون، والتعلم من اجل العيش المشترك" (UNCEF, 2017:2)، ومفهوم امكانية الوصول والتكيف وجيهان للعناية في هذا الصدد، اما الفقرة الثالثة من المادة اربعة وعشرين تركز على تكافؤ الفرص مع مراعاة خاصة للمشرعين في نوع الاعاقة وتلتزم هذه الفقرة الدول الاطراف تمكين الاشخاص ذوي الاعاقة من اكتساب مهارات حياتية ومهارات في مجال التنمية الاجتماعية لتيسير مشاركتهم في التعليم وفي مجتمعاتهم مشاركة فعالة كاملة ومن ذلك تيسير تعليم لغة بريل ولغة الاشارة ووسائل الاتصال والاشكال الاخرى وكذلك مهارات التوجيه والتنقل وفي حالة فئة الصم يتعين تعزيز الهوية اللغوية والقصد من هذا الحكم الحرص على عدم استبعاد الاشخاص ذوي الاعاقة الذين يواجهون عقبات في الاتصال في النظام التعليمي العام وعلى تلقينهم التعليم بما يتناسب لغات وطرق ووسائل اتصال في بيئة تسمح تحقيق اقصى قدر ممكن من النمو على الصعيد الاكاديمي والاجتماعي(الامم المتحدة، 2006).

تتوافق الاتفاقية الدولية مع كافة ما جاءت به القوانين الفلسطينية الخاصة بقضايا الاعاقة ولاشك ان البداية سوف تكون من القانون الوطني الفلسطيني والذي يعتبر بمثابة الدستور الوطني

المؤقت وهو بمثابة حجر الزاوية لكافة القوانين والتشريعات الفلسطينية التي تستمد القوة والمصادقية منه، مع العلم انه لم يتطرق بشكل واضح لقضايا الاعاقة في مادته التاسعة ولكنه اقر بمبدأ المساواة امام القانون والقضاء حيث قال "الفلسطينيون امام القانون والقضاء سواء لا تمييز بينهم بسبب العرق او الجنس او اللون او الدين او الراي السياسي او الاعاقة" (المجلس التشريعي الفلسطيني، 8/مارس/2003:ص2)، وهي مادة ايجابية بالرغم من انها لا تصف حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة ولكنها فتحت الباب على مصريه للمطالبة بحقوقهم من باب المساواة، كذلك لم يتعرض قانون التعليم العالي الفلسطيني لعام 2018 باي شكل من الاشكال الى حق الطلبة ذوي الاعاقة ولا لأي شان من شؤونهم مع انه القانون الاكثر التزاما لمؤسسات التعليم العالي في فلسطين الا انه خالي من الاشارة الى مطالبهم واحتياجاتهم فينص في مادته الثانية "لتعليم العالي حق لكل فرد متى استوفى شروط الالتحاق التي تحددها الوزارة او المؤسسة بما لا يقف حائلا امام ممارسة حق الفرد في التعليم العالي (وزارة التربية والتعليم العالي، 27. 3. 2018:ص2)، لكن نجد ان هنالك الكثير من المواد والبنود والاشارات التي من الممكن اعتبارها قاعدة صلبة للانطلاق نحو تكريس حقوق الطلبة في المؤسسات التعليمية العالي ومن الواضح ان جميع القوانين الفلسطينية تدعو الى عدم التمييز الامر الذي يشكل ارضية قوية من حيث المبادئ العامة والقيم التي تنشئها الدولة في تعليم الاشخاص ذوي الاعاقة، خصوصا ان حق تعليمهم قد حظي باهتمام خاص من المشرع الفلسطيني وتم اعتباره جزء لا يتجزأ من الخدمات المستحقة لهم وكان ذلك جليا في المادة العاشرة والرابعة عشر من قانون المعافيين لعام 1999، حيث نصت المادة العاشرة⁸ في مجال التعليم على "ضمان حق المعوقين في الحصول

⁸ الفصل الثاني، الحقوق الخاصة، المادة (10):

تتولى الوزارة مسؤولية التنسيق مع جميع الجهات المعنية للعمل على رعاية وتأهيل المعوقين في المجالات الآتية:
في المجال الاجتماعي. تحديد طبيعة الإعاقة وبيان درجتها ومدى تأثيرها على أسرة المعوق وتقديم المساعدة المناسبة.
تقديم الخدمات الخاصة بالمعوقين في مجال الرعاية والإغاثة والتدريب والتثقيف، وإعطاؤه الأولوية في برامج التنمية الأسرية.
توفير خدمات الرعاية الاجتماعية الإيوائية لشديدي الإعاقة الذين ليس لهم من يعولهم. دعم برامج المشاغل المحمية.
إصدار بطاقة المعوق في المجال الصحي. تشخيص وتصنيف درجة الإعاقة لدى المعوق. ضمان الخدمات الصحية المشمولة في التأمين الصحي الحكومي مجاناً للمعوق ولأسرته. تقديم وتطوير خدمات الاكتشاف المبكر للإعاقات. توفير الأدوات والأجهزة الطبية اللازمة لمساعدة المعوق وفقاً للمادة (5) من هذا القانون. تقدم الخدمات الوقائية والعلاجية التي تهدف إلى تقليل نسبة الإعاقة في المجتمع.

في مجال التعليم ضمان حق المعوقين في الحصول على فرص متكافئة للالتحاق بالمرافق التربوية والتعليمية وفي الجامعات ضمن إطار المناهج المعمول بها في هذه المرافق. توفير التشخيص التربوي اللازم لتحديد طبيعة الإعاقة وبيان درجتها. توفير المناهج والوسائل التربوية والتعليمية والتسهيلات المناسبة.
توفير التعليم بأنواعه ومستوياته المختلفة للمعوقين بحسب احتياجاتهم. إعداد المؤهلين تربوياً لتعليم المعوقين كل حسب إعاقته.
في مجال التأهيل والتشغيل. إعداد كوادر فنية مؤهلة للعمل مع مختلف فئات المعوقين. ضمان حق الالتحاق في مرافق التأهيل والتدريب المهني حسب القوانين واللوائح المعمول بها وعلى أساس مبدأ تكافؤ الفرص وتوفير برامج التدريب المهني للمعوقين. إلزام المؤسسات الحكومية وغير الحكومية باستيعاب عدد من المعوقين لا يقل عن 5% من عدد العاملين بها يتناسب مع طبيعة العمل في تلك مؤسسات مع جعل أماكن العمل مناسبة لاستخدامهم. تشجيع تشغيل المعوقين في المؤسسات الخاصة من خلال خصم نسبة من مرتباتهم من ضريبة الدخل لتلك المؤسسات.

في مجال الترويح والرياضة. توفير فرص الرياضة والترويح للمعوقين وذلك بمواءمة الملاعب والقاعات والمخيمات والنوادي ومرافقها لحالة المعوق وتزويدها بالأدوات والمستلزمات الضرورية. دعم مشاركة المعوقين في برامج رياضية وطنية ودولية. تخفيض رسوم دخول المعوقين إلى الأماكن الثقافية والترفيهية والأثرية الحكومية بنسبة 50%.
في مجال التوعية الجماهيرية. القيام بحملات توعية الجماهير حول الإعاقات بجميع جوانبها من مسببات ونتائج وحاجات.

على فرص متكافئة للالتحاق بالمرافق التربوية والتعليمية وفي الجامعات ضمن إطار المناهج المعمول بها في هذه المرافق. توفير التشخيص التربوي اللازم لتحديد طبيعة الإعاقة وبيان درجتها. توفير المناهج والوسائل التربوية والتعليمية والتسهيلات المناسبة. توفير التعليم بأنواعه ومستوياته المختلفة للمعوقين بحسب احتياجاتهم. إعداد المؤهلين تربوياً لتعليم المعوقين كل حسب إعاقته" (المجلس التشريعي الفلسطيني، أكتوبر 1999:ص3) وكذلك تناولت المادة الرابعة عشر⁹ تأمين بيئة تعليم تناسب احتياجات المعاقين تتولاها وزارة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي في المدارس والكليات والجامعات والمعاهد من خلال مراعاة بيئة ملائمة في المكان والطرق ووجود مصعد كهربائي ومقاعد دراسية ودورات مياه ملائمة وساحات وغرف رياضية يسهل النزول إليها والمختبرات والمراسم والأنشطة والمكتبات والانارة والسماح للمرافق بالتواجد مع الشخص المعاق اذا كان بحاجة الى ذلك، كذلك شدد القانون ان الاعاقة في حد ذاتها لا تعتبر سببا في رفض طلب الانتساب او الدخول الى أي مؤسسة تربوية تعليمية رسمية، وبناء على ما سبق من الملاحظ ان القوانين الفلسطينية وخاصة القوانين المتعلقة بالإعاقة من قانون المعاقين واللائحة التنفيذية خالية من اعتماد نظام رقابة صارم على تنفيذ الاحكام الواردة في بنودها وهذا يعني عدم وجود ضمانات لهم للالتحاق في التعليم العالي.

تطرفت الدراسة في سؤالها الثاني الى حق امكانية الوصول وهو من اهم الحقوق التي شددت عليه الاتفاقية الدولية والقانون الفلسطيني، ان اعمال الحقوق يعني ايجاد بيئة مناسبة ووسائل ووسائط تمكين للأشخاص ذوي الاعاقة من اجل ممارسته والتمتع به، وقد فصلت المادة التاسعة¹⁰ وهي المادة الخاصة بحق امكانية الوصول الميادين والوسائل الرئيسية في هذا المجال فتحدثت

نشر المعلومات والبيانات المتعلقة بالوقاية بهدف تقليل نسبة الإعاقة في المجتمع. نشر الإرشادات العامة والوعي بهدف تقييم المجتمع للمعوق ودمجه. استخدام لغة الإشارة في التلفزيون. (المجلس التشريعي الفلسطيني، أكتوبر 1999: ص 2).

⁹ المادة (14): "على وزارتي التربية والتعليم العالي تأمين بيئة تتناسب واحتياجات المعوقين في المدارس والكليات والجامعات." (مجلس التشريعي الفلسطيني، أكتوبر 1999: ص 2).

¹⁰ المادة 9- إمكانية الوصول

1. لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من العيش في استقلالية والمشاركة بشكل كامل في جميع جوانب الحياة، تتخذ الدول الأطراف التدابير المناسبة التي تكفل إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة، على قدم المساواة مع غيرهم، إلى البيئة المادية المحيطة ووسائل النقل والمعلومات والاتصالات، بما في ذلك تكنولوجيات ونظم المعلومات والاتصال، والمرافق والخدمات الأخرى المتاحة لعامة الجمهور أو المقدمة إليه، في المناطق الحضرية والريفية على السواء. وهذه التدابير، التي يجب أن تشمل تحديد العقبات والمعوقات أمام إمكانية الوصول وإزالتها، تنطبق بوجه خاص على ما يلي: (أ) المباني والطرق ووسائل النقل والمرافق الأخرى داخل البيوت وخارجها، بما في ذلك المدارس والمسكن والمرافق الطبية وأماكن العمل؛ (ب) المعلومات والاتصالات والخدمات الأخرى، بما فيها الخدمات الإلكترونية وخدمات الطوارئ.

2. تتخذ الدول الأطراف أيضا التدابير المناسبة الرامية إلى: (أ) وضع معايير دنيا ومبادئ توجيهية لتهيئة إمكانية الوصول إلى المرافق والخدمات المتاحة لعامة الجمهور أو المقدمة إليه، ونشر هذه المعايير والمبادئ ورصد تنفيذها؛ (ب) كفالة أن تراعي الكيانات الخاصة التي تعرض مرافق وخدمات متاحة لعامة الجمهور أو مقدمة إليه جميع جوانب إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إليها؛ (ج) وفير التدريب للجهات المعنية بشأن المسائل المتعلقة بإمكانية الوصول التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة؛ (د) توفير لافتات بطريقة بريـل وبأشكال يسهل قراءتها وفهمها في المباني العامة والمرافق الأخرى المتاحة لعامة الجمهور؛ (هـ) توفير أشكال من المساعدة البشرية والوسطاء، بمن فيهم المرشدون والقراء والأخصائيون المفسرون للغة الإشارة، لتيسير إمكانية الوصول إلى المباني والمرافق الأخرى المتاحة لعامة الجمهور؛ (و) تشجيع أشكال المساعدة والدعم الأخرى للأشخاص ذوي الإعاقة لضمان حصولهم على المعلومات؛ (ز) تشجيع إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى تكنولوجيات ونظم المعلومات والاتصال الجديدة، بما فيها شبكة الإنترنت؛ (ح)

عن تجهيز المباني والطرق والاماكن العامة وعن تسهيل الوصول واستخدام المرافق العامة وعن تطوير التكنولوجيات وتسهيل وصول اصحاب الاعاقات اليها بصورة متكررة وكذلك عن تدريب الكوادر البشرية المؤهلة للعمل مع الاشخاص ذوي الاعاقة ومصاحبتهم في المجالين العام والخاص، ويتعلق هذا الامر بالدرجة الاولى بإنجاح عملية الدمج وبقدر ما يتطلب ذلك تطور في المواقف والسلوكيات فهي مسألة تتعلق بأمور مادية وتجهيزية وبشرية ملموسة ان نجاح هذا الانتقال يتطلب تهيئة البيئة لكي تتحول الى بيئة صديقة للأشخاص ذوي الاعاقة كما تتطلب تهيئة الكوادر البشرية المتخصصة التي ترافق هذه العملية وفي حال اهمال أي من عناصرها فان العملية برمتها سوف تتأخر وتفشل وحسب تعابير الاتفاقية في مادتها التاسعة فهذه المادة تهدف الى تمكين الاشخاص ذوي الاعاقة من العيش في استقلالية والمشاركة بشكل كامل في جميع جوانب الحياة وكفالة امكانية وصولهم على قدم المساواة مع غيرهم الى البيئة المادية والمحيطه ووسائل التنقل والمعلومات والاتصالات بما في ذلك تكنولوجيا ونظم المعلومات والاتصال والمرافق والخدمات الاخرى المتاحة لعامة الجمهور والهدف محدد ومعروف، اما الوسائل فهي نفع على عاتق المعنيين في كل بلد ومؤسسة وجامعة كلا ضمن نطاق مسؤوليته واختصاصه وقدراته(المنارة لدعم الاشخاص مع اعاقه ، 2013) .

انسجمت مبادئ الاتفاقية الدولية مع ما اقره القانون الفلسطيني الذي اعطى حق امكانية الوصول مكانة مهمة وواسعة في عدة مواضع من مواد قانون المعوقين الفلسطيني الصادر لعام 1999 فالمادة الثانية عشر¹¹ من الفصل الثالث اقرت بحق الاشخاص ذوي الاعاقه في ايجاد بيئة مناسبة تضمن لهم سهولة واستقلالية الحركة والتنقل والاستعمال الآمن لكافة الاماكن والمؤسسات والجامعات وكل المرافق الحكومية والخاصة، استثنى القانون تطبيق حق امكانية الوصول في بعض المؤسسات والمناطق التي يصعب فيها تحقيق هذا الحق، لكنه اكد على ضرورة ايجاد البدائل حيث نص في مادته الثالثة عشر ما يلي "1-المواءمة إلزامية للجهات المعنية الا اذا كانت: تهدد الناحية التاريخية والأثرية للمكان العام. تشكل خطراً على أمن وسلامة المكان العام. تكلف أكثر من 15% من قيمة المكان العام.2- في الحالات المذكورة في البنود (أ.ب.ج) أعلاه على الجهات المعنية إيجاد بدائل مناسبة تضمن استعمال المكان العام للمعوقين"(المجلس التشريعي الفلسطيني ، اكتوبر 1999:ص2)

تشجيع تصميم وتطوير وإنتاج وتوزيع تكنولوجيات ونظم معلومات واتصالات يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة الوصول إليها، في مرحلة مبكرة، كي تكون هذه التكنولوجيات والنظم في المتناول بأقل تكلفة. (الامم المتحدة، 2006 : ص 14)
¹¹ الفصل الثالث مواءمة الأماكن العامة للمعوقين المادة (12):
"تهدف المواءمة إلى تحقيق بيئة مناسبة للمعوقين تضمن لهم سهولة واستقلالية الحركة والتنقل والاستعمال الآمن للأماكن العامة." (المجلس التشريعي الفلسطيني ، اكتوبر 1999:ص 2) .

خص القانون الفلسطيني حق موائمة المؤسسات التعليمية وولى هذه المسؤولية لوزارة التربية والتعليم في مادته الرابعة عشر بشكل واضح والتي نصت على ما يلي: "على وزارتي التربية والتعليم العالي تأمين بيئة تتناسب واحتياجات المعوقين في المدارس والكليات والجامعات" (المجلس التشريعي الفلسطيني ، اكتوبر 1999:ص2)، كما نصت المادة الخامسة عشر على ما هو اتي " بالتنسيق مع الجهات المعنية تتولى وزارة الحكم المحلي مسؤولية إلزام الجهات الحكومية والخاصة بالشروط والمواصفات الفنية والهندسية والمعمارية الواجب توافرها في المباني والمرافق العامة القديمة والجديدة لخدمة المعوقين" (المجلس التشريعي الفلسطيني ، اكتوبر 1999:ص2)، ويترتب على ما تم ذكره بانه لا يتم الترخيص لأي منشأة جديدة من قبل وزارة الحكم المحلي او اللجان الإقليمية للتخطيط والبناء ومن قبل الهيئات المحلية او اللجان المحلية للتخطيط والبناء الا بعد تثبيت جزء الموائمة البيئية على المخططات الهندسية ومتابعة تطبيق ذلك من خلال لجان التفتيش على المنشآت المخالفة، وعموما تعد البيئة الفيزيائية في فلسطين بيئة غير متهيئة بالشكل الكافي او المقبول حسب المفاهيم والمعايير التي اقرتها الاتفاقية الدولية علاوة على ان ممارسات الاحتلال وسياساته في تحديد الحركة وحرية التنقل للمواطن الفلسطيني عبر سنوات طويلة من الصراع تركت اثارا سلبية كثيرة جعلت من موائمة البيئة الفيزيائية بما يعنيه شمولية المصطلح من ضوابط فنية عالمية وتكاليف مادية او تقبل اجتماعي وقانوني هدف يصعب تحقيقه بالكامل(نقابة المهندسين، 2014).

تناولت الدراسة في سؤالها الثالث حق اذكاء الوعي والذي اقرته الاتفاقية الدولية في مادتها الثامنة¹² بشكل خاص، واستخدمت الاتفاقية في تسمية هذا الحق صيغة المبالغة في كلمة اذكاء للدلالة على ضرورة تفعيل وتطوير الاساليب المختلفة لتنمية هذا الحق، وبما ان الدراسة تدور حول الجامعات فمن الواجب التركيز على تنمية الوعي بالفكر المؤسساتي، ان الجذر المشترك في التنظيم المجتمعي يقوم على فكرة ان الناس طبيعيين من الناحية الفيزيولوجية وهناك اشخاص غير طبيعيين، فتنظيم المجتمع والهياكل والمؤسسات والبنية التحتية والتجهيزات ونظم الاتصال تصمم على اساس قياس الناس الطبيعيين ولكن حتى الان لا يوجد تغيير كبير على

¹² المادة 8- اذكاء الوعي:

1. "تتعهد الدول الأطراف باعتماد تدابير فورية وفعالة وملائمة من أجل: (أ) اذكاء الوعي في المجتمع بأسره بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك على مستوى الأسرة، وتعزيز احترام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وكرامتهم؛ (ب) مكافحة القوالب النمطية وأشكال التحيز والممارسات الضارة المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، بما فيها تلك القائمة على الجنس والسن، في جميع مجالات الحياة؛ (ج) تعزيز الوعي بقدرات وإسهامات الأشخاص ذوي الإعاقة.

2. وتشمل التدابير الرامية إلى تحقيق ذلك ما يلي: (أ) بدء ومتابعة تنظيم حملات فعالة للتوعية العامة تهدف إلى: (i) تعزيز تقبل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ (ii) نشر تصورات إيجابية عن الأشخاص ذوي الإعاقة، ووعي اجتماعي أعمق بهم؛ (iii) تشجيع الاعتراف بمهارات وكفاءات وقدرات الأشخاص ذوي الإعاقة، وإسهاماتهم في مكان العمل وسوق العمل؛ (ب) تعزيز تبني موقف يتسم باحترام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مستويات نظام التعليم، بما في ذلك لدى جميع الأطفال منذ حداثة سنهم؛ (ج) تشجيع جميع أجهزة وسائل الإعلام على عرض صورة للأشخاص ذوي الإعاقة تتفق والغرض من هذه الاتفاقية؛ (د) تشجيع تنظيم برامج تدريبية للتوعية بالأشخاص ذوي الإعاقة وحقوقهم." (الأمم المتحدة، 2006: ص 13)

التمييز الضمني بين ما هو طبيعي وبين ما هو غير طبيعي، فالاتفاقية الدولية تدعو الى تغيير جوهرى في هذه الثنائية بالذات والاعتقاد على ان لغة الاشارة هي مثل أي لغة اخرى وان المنحدر الذي يسهل تنقل الطلبة ذوي الاعاقة هو مثله مثل السلام او الرصيف، وان الاشارة الصوتية على تقاطع الطرق تشبه تماما الاشارة الضوئية وان لغة بريل على مدخل المؤسسات والجامعات والاماكن العامة هي بنفس الاهمية التوعوية للكتابة الاخرى المكتوبة بالأحرف المخصصة للقراءة البصرية فقد تم التصميم البيئي لاعتبارات عملية واقتصادية ونتج عن ذلك ان البيئة التي ضمها الانسان لم تلحظ بالكامل التنوع في تكوين المجتمع.

فالاتفاقية الدولية بما تطويه من فكر تنموي وحقوقى وكذلك مؤسسات المجتمع المدني المهمة بمسألة الاعاقة كلها تحاول ان تقترب من منطلق الدمج والقبول بفكرة التنوع البشري على مستوى القناعات والممارسة وهذا واضح في المادة الثالثة والتي تنص في النقطة "دال" على اهمية احترام الفوارق الطبيعية ففي هذا السياق فان المدرسة تلعب دور كبيرا وكذلك الاسرة والمؤسسة الدينية وساحة الاجتماع والنشاط الرياضي والثقافي وهذه كلها عليها ان تكون مجالا لتدخل هادف لتعريفها على قضايا حقوق الطلبة ذوي الاعاقة في مرحلة اولى لقيامها بالمرحلة التوعوية في مرحلة ثانية لا لأنه نشاط مفروض بخيار او قرار اداري فعلى سبيل المثال اذا كان الاختيار بين تخصص برنامج خاص لأصحاب الاعاقات، فان علينا الخيار ان ندمج مسائل حقوق الاعاقة بشكل طبيعي وذكي في مجمل النشاطات الجامعية والاداء اليومي ووسائل الاعلام فان الخيار الثاني هو الخيار الانسب وقد شرعت وسائل الاعلام للقيام ببعض الخطوات في هذا الاتجاه من خلال استخدام لغة الاشارة في بعض البرامج فالخطوات والاساليب في الذكاء هو امر غير مختلف عليه لكن يجب ترجمته في الامتحانات والكتب والنشاطات باستخدام لغة الاشارة وبريل وغيرها من وسائل...، من ناحية اخرى فاذا كانت الفكرة هي اعتياد الكوادر البشرية بالجامعة على رؤية الاعاقة بصفاتها جزء من التنوع البشري طبعاً هذه الاساليب لا تحقق أي مصلحة تفيد الطالب ذو الاعاقة ولكنها تحقق ذلك عندما تعكس هذه البرامج او الاساليب او الخطوات بالفعل هذه الحياة المتنوعة فيمكن أي شخص لديه اعاقه سمعية او نطقية ان يصبح محاضرا بالجامعة وعندما تجري الفعاليات مثلا في المسرحية من الطبيعي ان يكون بين الاشخاص المتحاورين طلبة من ذوي الاعاقة فكل ذلك يساعد على رؤية الحياة الواقعية كما هي ومن هنا يحدث الوعي فعندما نتفاعل مع الاشخاص ذوي الاعاقه بصفاتهم اشخاص لديهم مسؤوليات وافكار وحياة ومواقف تشكل جوهر وجودهم كبشر لا يتحددون بإعاقاتهم، هنا تتبلور التوعية الحقوقية(المنارة لدعم الاشخاص مع اعاقه ، 2013) .

ينسجم كل ما تم ذكره مع كل من القوانين الفلسطينية خصوصا في المادة العاشرة والتي تدعو للوعي في وسائل الاعلام وتوعية وتأهيل التربويين وعدم الاساءة اللفظية والتوعية بأساليب الوقاية ..، لكن لا بد من التعليق ان المشرع في القانون الفلسطيني اقر مصطلح المعوق وهذا مصطلح قانوني سيء يوجد فيه نوع من انواع التمييز العنصري وهو مصطلح سلبي يهين الانسان ذو الاعاقة كونه له نقاط ضعف ملتصقة في الشخص كما يعدم القدرات الايجابية ويعزز النهج الفردي القائم على المنة والاحسان، ويتناقض مع النهج الحقوقي الذي امنت به الاتفاقية الدولية، فلا بد على المشرع الفلسطيني ان يدرك اهمية المفهوم والقيام بتعديل في القانون واللائحة التنفيذية كما هو عليه الحال في الاتفاقية الدولية(مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية، 2013).

عالجت الدراسة في سؤالها الرابع حماية الطلبة ذوي الاعاقة اثناء حالات الخطر والطوارئ والذي نصت عليه بشكل خاص في المادة الحادية عشر فنقول: "تتعهد الدول الأطراف وفقاً لالتزاماتها بمقتضى القانون الدولي بما فيها القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان باتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان حماية وسلامة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يوجدون في حالات تتسم بالخطورة بما في ذلك حالات النزاع المسلح والطوارئ الإنسانية والكوارث الطبيعية"(الامم المتحدة، 2006:ص16)، كررت الاتفاقية الدولية ضرورة الحفاظ على سلامة وامن الاشخاص ذوي الاعاقة في عدة مواضع فحثت في مادتها العاشرة عن حقهم في الحياة الامنة فنصت على ما يلي "تؤكد الدول الأطراف من جديد أن لكل إنسان الحق الأصيل في الحياة وتتخذ جميع التدابير الضرورية لضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة فعليا بهذا الحق على قدم المساواة مع الآخرين"(الامم المتحدة، 2006 :ص16) كذلك اخبرت المادة السابعة عشر على ضرورة احترام حماية سلامتهم الشخصية "لكل شخص ذي إعاقة الحق في احترام سلامته الشخصية والعقلية على قدم المساواة مع الآخرين".(الامم المتحدة، 2006 : ص 21)، للأسف لم يبدي القانون الفلسطيني رقم 4 الصادر في سنة 1999 الخاص بالأشخاص ذوي الاعاقة أي اهتمام بموضوع حالة الخطر والطوارئ واكتفى بالإشارة الى مفهوم التنقل الآمن فقط في المادة الثانية عشر¹³ فالمجلس التشريعي لم ينتبه الى ضرورة هذه المادة ولم يضع لها أي قاعدة عامة تذكر في متن القانون حتى اللائحة التنفيذية لم تكن بأحسن حال فلم تناقش ادنى تفاصيل او جزئيات الموضوع بالرغم من ان الاشخاص ذوي الاعاقة في فلسطين الواقعين تحت خطر الاحتلال هم بأمرس الحاجة الى هذا البند الذي يقتضي حمايتهم في جميع مرافق ومؤسسات الدولة.

¹³ المادة 12 من قانون الاشخاص ذوي الاعاقة الفلسطيني "تهدف الموائمة إلى تحقيق بيئة مناسبة للمعوقين تضمن لهم سهولة واستقلالية الحركة والتنقل والاستعمال الآمن للأماكن العامة." (المجلس التشريعي الفلسطيني ، اكتوبر 1999 : ص2)

والجدير ذكره ان جميع نقاط وبنود الاتفاقية الدولية للأشخاص ذوي الاعاقة تمت بالتوافق عليها بين الدول الا النقطة (ش) من الديباجة¹⁴ تمت بالتصويت لأنها اشارت لمفهوم الاحتلال الاجنبي فألمت بمئة وخمسة اصوات مؤيدة لها، وستة اصوات ضدها، والباقي كانوا ممتنعين ومن اول الدول التي امتنعت عن التصويت هي اسرائيل وامريكا وكندا واستراليا وجزر المارشال، حاول الممثلين الفلسطينيين في الامم المتحدة اثناء صياغة الاتفاقية ادراج قضية الاحتلال الاجنبي في مادة مستقلة عن مادة الخطر والطوارئ ذلك للفصل بين حالات الخطر الحاصلة نتيجة الضرر والكوارث البيئية وبين الضرر الواقع على الاشخاص ذوي الاعاقة بفعل الاحتلال، فالأمر مختلف فعندما نتحدث عن احتلال فنحن نتحدث عن قانون دولي انساني وعن مسؤوليات قانونية ففي الحالة الفلسطينية هل تكون اسرائيل التي دمرت البنية التحتية الفلسطينية هي المسؤولة عن توفير الامن للطلبة ذوي الاعاقة؟ ام النظام الفلسطيني ومؤسساته؟ ام الامم المتحدة ومنظماتها؟ وبالطبع هذا حق كان على الممثل الفلسطيني ان يتشدد فيه أكثر لإبراز ضرورة توفير الحماية للفلسطينيين ذوي الاعاقة.

حاولت منظمة اليونسكو في اتخاذ بعض الاجراءات لحماية امن الطالب الفلسطيني وسلامته الشخصية حيث يشير تقرير لها بانها شاركت في مبادرة يقودها مجموعة معنية بالتعليم وتهدف الى تدريب مسؤولين من وزارة التربية ومن وكالات الامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الشريكة على المعايير العليا في التعليم في حالة الطوارئ وهي المعايير التي حددتها الشبكة المشتركة بين الوكالات للتعليم في حالات الخطر وادى هذا التدريب الى احداث الزخم الازم لأطلاق الجهود التي بذلت بقيادة المعهد الدولي لتخطيط التربية من اجل تضمين التخطيط التربوي التفكير والمنهجية المتعلقان بالحد من الخواطر والازمات والكوارث(اليونسكو، 2013).

يوجد في جامعة القدس ستة عشر طالب وطالبة وربما اكثر هم من الطلبة ذوي الاعاقة تقع عليهم معاملة قاسية من الاحتلال، فإسرائيل لا تفرق بين طالب مع اعاقة او بدون اعاقة، فنقتحم الجامعة وتمارس سياسية العقوبات الجماعية دون ان تبصر وجود أي حالة انسانية فتضرب الغاز والنيران بشكل عشوائي طائش متغايلة بانها دولة احتلال وعليها واجب حقوقي اتجاه المدنيين الابرياء وهذا ما يتناقض بشكل مطلق مع ما جاءت به المواثيق الدولية مثل اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، والاتفاقية الدولية لحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة مع العلم ان ادارة الجامعة استدعت مرار منظمات دولية ومراكز حقوق انسان وشخصيات مسؤولة للكشف عن العدوان الاسرائيلي الفاتك للحق التعليمي الثقافي لجامعة القدس لكن اسرائيل لا زالت تمارس

¹⁴ (ش) وإذ تضع في اعتبارها ان توفر أوضاع يسودها السلام والأمن القائم على الاحترام التام للمقاصد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة واحترام صكوك حقوق الإنسان السارية هي أمور لا غنى عنها لتوفير الحماية الكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما في حالات النزاع المسلح والاحتلال الأجنبي (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2006:ص 5)

الغطرسة بحجة ان الجامعة فيها اربابين وبحجة رفع اعلام للأحزاب سياسية اريابية فتنذرع بالحجج ضارية قرارات مجلس الامن الدولي في عرض الحائط متجاهلة ان هذا حرم جامعي مقدس لا يجوز نهك امه.

2. 4 انسجام الاتفاقية الدولية مع القوانين الاسرائيلية - تحليل قانوني لأسئلة الدراسة في الجانب

الاسرائيلي

يبدأ قانون المساواة الاسرائيلي مبدئه الاول بضرورة التزام المجتمع الاسرائيلي بحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة استنادا على مبدأ المساواة والكرامة واحترام قيمة الفرد كإنسان، وحث على حق التعليم وحق امكانية الوصول والوعي والحفاظ على امن وسلامة الاشخاص ذوي الاعاقة وغيرها من حقوق ..، تميز القانون الاسرائيلي عن الفلسطيني بانه اكثر صرامة وقوة والزام، حيث انه يخصص مادة بعينها تحت اسم العقوبات والتي تحظر بشدة عدم انتهاك حقهم، كما ان قانون المساواة خصص بالتحديد المسؤولية الواقعة على كل جهة فمثلا يكلف وزير العدل الاسرائيلي بموجب المادة المسماة ب 19 PPP كل من وزير التعليم ووزير الصناعة والتجارة تنفيذ امكانية الوصول واتاحة خدمات مؤسسة ما بعد الثانوية المنصوص عليها بموجب المادة المسماة ب 219 EE ما هو اتي "أصحاب مؤسسات ما بعد المرحلة الثانوية يقدمون كل عام إلى وزير التربية ووزير الصناعة والتجارة والعمل، حسب الاقتضاء، تقريراً عن جعل المؤسسات وخدمات التعلم المقدمة متاحة" (مجلس الوزراء الاسرائيلي، 1998: ص18)، والغرض من هذا القانون هو حماية كرامة وحرية الشخص ذي الإعاقة، وتكريس حقه في المشاركة المتساوية والفعالة في المجتمع في جميع مجالات الحياة الرئيسية، فضلا عن توفير بيئة مناسبة من أجل تمكنه من أن يعيش حياته بأقصى قدر من الاستقلالية والخصوصية والكرامة بشكل يليق بمستوى الإنسان الذي خلقه الله في احسن صورة.

وبالرغم من ان القانون الاسرائيلي ينص على احترام الحقوق الا ان الواقع على الاغلب يكون عكس ذلك فالدراسات الاسرائيلية اثبتت ان هنالك تمييز واقصاء خصوصا اتجاه الطلبة ذوي الاعاقة العرب فهم اقلية داخل اقلية لانهم يتعرضون الى حالة تمييز مضاعفة تارة لانهم عرب يعانون من سياسات مجحفة من الدولة، وتارة لكونهم اشخاص مع اعاقة يعانون الامرين في مجتمع قاس مليء بالقوالب النمطية المسبقة (عباس، 2013)، فهنالك الكثير من الطلبة ذوي الاعاقة في المجتمع الاسرائيلي وخاصة العرب منهم لا يكملون تعليمهم العالي لعدم اطلاعهم على حقهم القانوني في الحصول على الادوات المساعدة والدروس المساعدة خلال التعليم الاكاديمي الذي تموله مؤسسة التامين الوطني، لهذا ان نسبة العرب الحاصلين على شهادات

فوق الثانوية من الاشخاص ذوي الاعاقة لا تتعدى 7 بالمئة مقابل 38 بالمئة في وسط المجتمع اليهودي، وفي سياق مشابه في دولة تعرف كدولة متقدمة في مجال الحوسبة في اسرائيل فان نسبة العرب مع اعاقه لمستعملي الحاسوب تقف عند 14 بالمئة مقابل 43 بالمئة في المجتمع اليهودي(جمعية المنارة لدعم الاشخاص ذوي الاعاقه، 2016)، وهذا يدل ان حق تعليم الاشخاص ذوي الاعاقه في التعليم العالي لا زال متدني في المجتمع الاسرائيلي بشكل عام والمجتمع العربي بشكل خاص.

نصت معظم بنود قانون المساواة الاسرائيلي على حق امكانية الوصول وكان اكثر تفصيلا وصرامة من القانون الفلسطيني وحدد امكانية التطبيق التدريجي لمؤسسات التعليم العالي في فترة زمنية معينة حيث نص في مادته GG319"يتم تنفيذ أحكام إمكانية الوصول فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى المؤسسات التعليمية وخدمات التعلم التي تقدمها لهم، تدريجياً على مدى 12 سنة تبدأ في موعد أقصاه 13 من إيار 5767 (1 مايو 2007) و تنتهي في موعد لا يتجاوز 26 نيسان 5779 (1 مايو 2019)" (مجلس الوزراء الاسرائيلي، 1998:ص12) .

كما ان القانون الاسرائيلي اكد على ضرورة ايجاد البديل في كل مؤسسة ومنظمة يتعذر فيها تحقيق امكانية الوصول مع الاخذ بعين الاعتبار كافة انواع الاعاقات واحتياجاتها ويكون ذلك بعد استشارة متخصصين في الاتاحة وإمكانية الوصول وخبراء في البنية التحتية وخبراء إمكانية الوصول البيئي، ويحث على وجوب اعلام الطلبة ذوي الاعاقه في كافة المخططات التي تقوم بها مؤسسات التعليم العالي فينص على ما يلي "حسب الاقتضاء؛ يقوم وزير التربية بنشر المعلومات للجمهور عن كافة الحقوق وطرق تنفيذها في مؤسسات ما بعد المرحلة الثانوية" (مجلس الوزراء الاسرائيلي، 1998:ص18).

من الواضح ان القانون الاسرائيلي اهتم كثيرا بمسألة الرقابة على تطبيق القانون حيث الزم اصحاب مؤسسات ما بعد الثانوية بضرورة تقديم التقارير المتعلقة بإتاحة كافة خدمات مؤسسات التعليم العالي في كل عام الى وزير التربية والتجارة والصناعة والعمل واكد بموجب المادة HH119 ان على السلطات المحلية سواء من تلقاء نفسها أو من خلال معهد عام أو هيئة وطنية مرتبطة بها، نشر مناقصة لاختيار وكلاء يتم الاتصال بهم لتنفيذ امكانية الوصول في مؤسسات التعليم كذلك لا يجوز ترخيص أي بناء واي مؤسسة تعليمية حسب قانون البناء والتخطيط الاسرائيلي اذا لم يراعى حق امكانية وصول الاشخاص ذوي الاعاقه في أي بناء.

والقانون الاسرائيلي حث على احترام الفواق البشرية وعلى اتاحة كل المؤسسات بلغة بريل والاشارة كما انه يلزم سلطة البث لتلفزيون التعليمي والقناة الثانية للتلفاز والراديو ان تكون البرامج

باللغة العربية والعبرية على الهواء مصحوبة بترجمة مكتوبة وهذا مفيد للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية بالإضافة الى جانب البث الصوتي المترجم من العربية الى العبرية ومن العربية الى العبرية وانشاء برامج اخبار اسبوعي على الاقل مصحوبا بترجمة لغة الاشارة وهذا من اجل توعيتهم بما يدور حولهم من احداث، ومن الجدير ذكره ان المشرع الاسرائيلي وقع في نفس الخطأ الذي وقع فيه المشرع الفلسطيني فاستخدم مصطلح المعاق تماما كما هو مذكور في القانون الفلسطيني وهذا يدل على عدم وعي المشرعين بمفهوم الظاهرة ويتناقض بشكل كلي مع ما افترته الاتفاقية الدولية والتي ركزت مرارا على مصطلح الاشخاص ذوي الاعاقة لبيان ان الاعاقة ليست لصيقة بالشخص، داعمة فكرة النهج الحقوقي وليس الفردي القائم على المنة والاحسان .

اظهر القانون الاسرائيلي اهتمامه وحرصه بحق حماية الاشخاص ذوي الاعاقة اثناء حالة الخطر والطوارئ حيث ذكر بشكل خاص وبالتفصيل في المادة 1 والتي اطلق عليها اسم: خدمات الطوارئ - إمكانية الوصول NN19¹⁵، الامر الذي لم يذكره القانون الفلسطيني وفي

¹⁵ "المادة 1: خدمات الطوارئ - إمكانية الوصول NN19. إمكانية الوصول إلى خدمات الطوارئ

(أ) في هذا القسم - "حدث المواد الخطرة"- وهو حدث تعرض فيه الجمهور أو كان قد تعرض للمادة الخطرة على النحو المحدد في قانون المواد الخطرة، 1993-5753؛ "حدث إشعاعي إشعاعي"- حدث تعرض فيه الجمهور أو كان قد تعرض للإشعاع عند مستوى ينحرف عن الجرعة الحدية التي أنشئت للسكان في معايير الحماية من الإشعاع التابعة للجنة الطاقة الذرية الإسرائيلية؛ "الدفاع المدني"- بالمعنى المقصود في قانون الدفاع المدني، 1951-5711 (في هذا القانون - قانون الدفاع المدني). "حالة الطوارئ"- وقع حدث يسبب أو قد يتسبب في إصابة شديدة بسلامة الجمهور أو ممتلكاته، التي تتعلق بعدد كبير من السكان أو مساحة كبيرة أو حدث حيث يكون هناك خوف من الإصابة كما سبق ذكره، بما في ذلك بسبب كارثة طبيعية، أو ضرر بيئي، أو حدث مادة خطيرة، أو حدث إشعاعي إشعاعي، أو حادث أو نشاط إرهابي معادي. (ب) يحق للشخص ذي الإعاقة الحصول على إمكانية الوصول الكامل إلى الخدمات المقدمة للجمهور فيما يتعلق بالدفاع المدني وحالة الطوارئ بما في ذلك تدابير المأوى والإجلاء، ومعلومات عن حالة الطوارئ، ووجودها، وتاريخ إنشائها وتاريخ انتهائها، والتدابير التي يتعين اتخاذها، بما في ذلك إمكانية الحصول على المساعدات ووسائل الحماية الخاصة التي تتكيف مع الأشخاص ذوي الإعاقة وأنواع الإعاقة، أحكام هذه المادة.(ج) يضع وزير الدفاع، بموافقة اللجنة وبالتشاور مع اللجنة والمنظمات التي تعزز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ووفقا للمبادئ والمقاصد الأساسية لهذا القانون، أحكاما لإعمال الحق في إمكانية الوصول هذا القسم بطريقة معقولة، مع الأخذ في الاعتبار توفير المعيار الإسرائيلي. (د) تسري أحكام المادة (ج) أو أحكام المادة 14 د من قانون الدفاع المدني على إمكانية الوصول إلى الملاجئ، حسب الاقتضاء. (هـ) تقدم اللائحة الأولى بموجب هذه المادة إلى اللجنة للموافقة عليها وتعتمدها اللجنة في العاشر من شيفان 5767 (1 نوفمبر 2006). (و) فيما يتعلق بمجموع الخدمات المقدمة للجمهور بشأن الدفاع المدني وحالة الطوارئ، التي قدمت قبل العاشر من شيفان 5767 (1 نوفمبر) (في هذه المادة - خدمات الطوارئ القائمة)، والجسم المكلف بالخدمة أن يقدم إلى وزير الدفاع في موعد أقصاه ستة أشهر من تاريخ نشر اللوائح الواردة في القسم الفرعي (هـ)، خطة تفصيلية للطرق الكفيلة بإتاحة خدمات الطوارئ القائمة التي تقع تحت مسؤوليتها؛ تتم صياغة الخطة بالتشاور مع خبير الوصول إلى الخدمات المرخص له وبموافقته. (ز) تطبيق تدريجيا أحكام النفاذ المتعلقة بإمكانية الوصول إلى خدمات الطوارئ القائمة، عملا بهذه المادة، على مدى 11 سنة تبدأ في موعد أقصاه 13 من إيار 5767 (1 مايو 2007) وتنتهي في موعد أقصاه 16 من إيار 5778 (1 مايو 2018) (في هذه المادة - فترة النشر)، بموجب أمر صادر عن وزير الدفاع بحلول 13 من إيار 5767 (1 مايو 2007)؛ سيوزع التطبيق التدريجي بالتساوي على كل سنة من السنوات الإحدى عشرة، مع مراعاة جملة أمور منها الخطط المقدمة بموجب القسم الفرعي (و)، إذا قدمت؛ في وصف الانتشار يمكن للوزير أن يأخذ في الاعتبار

هذا البند نلاحظ تقارب بين القانون الاسرائيلي والاتفاقية اكثر من القانون الفلسطيني، كلف القانون الاسرائيلي وزير الدفاع المسؤولية الاولى عن توفير حماية الاشخاص ذوي الاعاقة، وفصل في هذه المادة لدرجة انه لم تتفقت منه فالتة بداية من الخطر الاشعاعي للطاقة الذرية والضرر البيئي وصولا الى حدوث نشاط ارهابي معادي، وكذلك الحال بالنسبة لقوانين الدفاع المدني المشمول ذكره في قانون المساواة الإسرائيلي والمتكيف مع جميع اعاقاتهم والواقع على عاتقه حق اتخاذ كافة التدابير لحمايتهم من الاخطار بما فيها توفير امكانية وصولهم الى الملاجئ ولقد تم وضع خطة تفصيلية بالتشاور مع خبير في امكانية الوصول الى الخدمات ومن الملاحظ ان وزير الدفاع هو الذي يقرر حجم خدمات الطوارئ حسب عدد السكان وحسب مدى تعرض المنطقة لكم الخطر، ولم يترك القانون الفترة مفتوحة بل حددها بزمان معين وهو من 1مايو 2007 الى 1 مايو 2018 ووضع لجنة خاصة لمراقبة التنفيذ التدريجي بالتطبيق.

وبما ان الجامعة العبرية تقع في القدس وهي المنطقة الاكثر اهمية لإسرائيل، كما ان عدد طلبة الجامعة العبرية هو اكثر من اربعة وعشرين الف طالب ناهيك عن عدد السكان الكبير من الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء المتواجدين في تلك المنطقة فبالقرب من الجامعة العبرية يوجد مستشفى هداسا الشرقية وهو من اهم المستشفيات الاسرائيلية ويوجد مبنى "اروما 77177" ونادي رياضي شهير يدعى ليرنر 7777، بالإضافة الى ان الجامعة العبرية تقع على جبل المشارف المطل على ارض بلدة العيساوية والطور المتواجد فيها مستشفى المقاصد والمطلع والهلال الاحمر، وبهذا حظيت الجامعة العبرية بعناية من خدمات الطوارئ بحيث يستفيد منها الجميع بمن فيها طلبة ذوي الاعاقة، اما جامعه القدس فرع ابوديس فبالرغم من وجودها في احد احياء المدينة وعدد طلابها يتجاوز اثنا عشر الف طالب الا انها بفعل الجدار العازل تم اقصائها عن مركز المدينة وهذا الامر اثر على كافة خدمات الصحة والبنية التحتية بما فيها خدمات الطوارئ فجعل من جامعة القدس جامعة تقع في منطقة نائية يليق مستواها بمستوى مناطق دول العالم الثالث، بينما الجامعة العبرية تقع في مستوى خدماتي عالي جدا يضعها في مكانة دول العالم المتقدم وذلك بسبب القوة السياسية والاقتصادية، مع العلم ان جامعة القدس تحاول بإمكاناتها البسيطة توفير حالة الامن للطلبة من خلال تواجد الاطفائيات والاسعافات الأولية كما ان المجالس البلدية والقروية في ابو ديس العيزرية ومنطقة بيت لحم بالتأكيد لا تتوانى في تقديم المساعدة التامة في حالات الخطر بالرغم من وجود الحواجز الامنية عليها خاصة منطقة بيت لحم.

مدى تعرض المنطقة للأخطار التي تنوي خدمات الطوارئ الحالية حمايتها ضدها، وحجم السكان الذين تنوي خدمات الطوارئ القائمة خدمتهم؛ إذا لم يصدر أي أمر بموجب القسم (ز)، يسري واجب الوصول بموجب هذه المادة بالكامل في موعد لا يتجاوز 16 من إيار 57778 (1 مايو 2018) " (مجلس الوزراء الإسرائيلي، 1998: ص 23) .

4.3 صعوبات وتحديات

من المعلوم ان جامعة القدس والعبرية هي ليست اطراف في القانون الدولي وبالتالي هي غير ملزمة بشكل مباشر بتطبيق الاتفاقية الدولية، فهما ليستا جزء من المنظومة الدولية ولا يقع عليهما أي مسائل قانونية فكل جامعة منهما تتبع بتسييس الى انظمة وقوانين الدولة الخاضعة لها، فجامعة القدس هي مسؤولة من النظام السياسي الفلسطيني وهو بدوره المسؤول الاول عن تطبيق الاتفاقية الدولية بعد ان وقع عليها في تاريخ 4-2-2014، حيث دخلت هذه الاتفاقية في شهر ايار حيز التنفيذ نتيجة لاستيفائها المدة الزمنية التي تنص الاتفاقية الدولية على مرورها بعد توقيعها (مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية، 2013)، وبهذا يفرض انضمام دولة فلسطين على الاتفاقية الالتزام بنصوصها وتطوير الواقع التشريعي والسياساتي الحالي ليضمن حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة في شتى المجالات ومن ضمنها الحق في التعليم وما يرافقه من حقوق اخرى، ومن الملاحظ بشكل واضح انسجام التشريعات الفلسطينية فيما يتعلق بالتعليم العالي مع الاتفاقية الدولية لحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة نجد ان القانون الاساسي وقانون حقوق المعوقين رقم 4 لعام 1999 واللائحة التنفيذية منسجمات من حيث المبدأ والمضمون مع الاتفاقية الدولية لاتفاق جلي وظاهر من حيث المبدأ في الحق بالتعليم بالمساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص وتحقيق امكانية الوصول ونشر الوعي والحفاظ على سلامة الاشخاص ذوي الاعاقة وامنهم ... وغيرها من امور فالاتفاقية شاملة لكافة حق الانسان ذا الاعاقة.

ولا شك ان التطبيق الفعلي للاتفاقية الدولية ليس بالأمر السهل على الدول المتقدمة فكيف هو الحال بالنسبة لدولة نامية واقعة تحت احتلال فبلا شك ان الامر ليس هين على الاطلاق، ويزداد الامر صعوبة في فلسطين وذلك في ظل قلة الموارد وعدم القدرة على تقرير المصير والسيادة الكاملة والدائمة على المصادر الطبيعية وبسبب وجود الاحتلال الذي لا يزال جاثما على الارض الفلسطينية وتحكمه بالأرض والحدود والموارد والثروات وتقطيع اوصال الاراضي الفلسطينية واستمرار الاستيطان فكل هذه الممارسات الاحتلالية تقف عائقا امام حق الفلسطينيين بالتنمية وتمس كافة المجالات وشرائح المواطنين ومنهم الاشخاص ذوي الاعاقة وحقهم في التعليم في داخل المؤسسات الاكاديمية ناهيك عن تعطل المجلس التشريعي وبهذا عطل النظام الديمقراطي الفلسطيني والقدرة على الرقابة والمساءلة على عمل الحكومة في المجالات المختلفة ومنها قطاع الاعاقة، فالمجلس التشريعي هو الذي يمارس الرقابة على الحكومة في مجال تطبيق قانون المعوقين الساري المفعول وهو الذي يعمل على تعديله بما يتوافق مع المعايير الدولية ومسائلة المسؤولين عن كل تقصير في تنفيذ القانون وذلك تبقى أي مبادرات حالية ومستقبلية للتأثير على الواقع السياساتي والتشريعي الناظم لعملية التعليم العالي للأشخاص ذوي الاعاقة مبادرات قاصرة

من دون ترجمة في اي تغيير فعلي في سياسات المؤسسات(مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية،
(2013) .

ان القانون الاساسي الفلسطيني والذي يعنبر بمثابة الدستور لم يتناول ولم يخصص مادة معينة خاصة تمكن الاشخاص ذوي الاعاقة من الحصول على كافة اشكال الخدمات والمشاركة في جميع مجالات الحياة، علاوة على ان القانون الفلسطيني الصادر لعام 1999 للأشخاص ذوي الاعاقة كرس سيطرة وزارة الشؤون الاجتماعية على الخدمات المقدمة لهم، وهذا بدوره يكرس النظرة السلبية عنهم بوصفهم وكأنهم فقط حالات اجتماعية وهذا فيه تكريس للنموذج الفردي الخيري القائم على المنة والاحسان، كما خلت اللائحة التنفيذية من أي نظام رقابي صارم يحدد صلاحيات الوزارات المختلفة واليات تنفيذها والمحاسبة والمسائلة (مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية، 2013).

كذلك يبقى ارتباط ثقافة مفهوم الاعاقة في المجتمع الفلسطيني مع النظرة الثقافية النمطية القائمة على نظرة احسان وشفقة والاعتقاد السائد بعدم قدرتهم من اداء مهامهم لارتباط ذلك بالإعاقة نفسها وليس بالبيئة المجتمعية الفيزيائية - البشرية، ومن الامور المعرقلة لعملية التطوير او حتى التغيير في المواقف والحواجز السلبية ليس لدى المواطنين فقط وانما لدى صناع القرار في المجتمع الفلسطيني من فرص الوصول العادل لهم في شتى مجالات الحياة من تعليم وعمل ومشاركة فاعلة في الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية، ومن اهم التحديات في تطوير المنهج الحقوقي حسب ما كشفت عنه مؤسسة قادر هو ندرة الدراسات والبيانات والاحصائيات الدقيقة والتفصيلية عن كل ما يخص قضايا الاعاقة بوجه عام في كافة مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني وقضية التعليم على وجه الخصوص الامر الذي يجعل من تحديد اعداد الطلبة وتصنيفهم وفقا للجنس والمرحلة الدراسية وطبيعة المؤسسة التعليمية التي يلتحقون بها امر في غاية الصعوبة والتعقيد فلا يوجد لدى وزارة التربية والتعليم أي احصائيات رسمية موثقة وشاملة تتعلق بهذا المجال كذلك لا تتوفر أي معارف ودراسات وطنية معمقة حول الاحتياجات الاكاديمية للطلبة ذوي الاعاقة الملتهقين في التعليم العالي وما هي اهم المشاكل التي تواجه مسيرة تعليمهم ومدى مشاركتهم في الانشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية في الجامعات والكليات ونتائجهم وتحصيلهم العلمي والمشاكل والتحديات التي يعانون منها وطبيعة التحاقهم في سوق العمل بعد التخرج .. الامر الذي يحد من صنع سياسات عامة للتعليم العالي مبنية على معارف وتحليلات شاملة للطلبة ذوي الاعاقة، اذ يحتفظ عدد قليل جدا من مؤسسات التعليم العالي ببيانات منسقة وموثق بها حول اعداد الطلبة ذوي الاعاقة واحتياجاتهم الخاصة لوضع تدابير التنفيذ بينما لا يتم التوثيق بشكل مسيس ودائم من قبل مؤسسات التعليم العالي الامر الذي

يعيق من فرص التطور في هذا المجال لذا حثت الاتفاقية الدولية في مادتها الواحد والثلاثون على جمع البيانات والاحصائيات¹⁶ من قبل الدول الاطراف لتحقيق هذا الغرض، كما تكشف مؤسسة قادر من خلال المقابلات التي اجرتها مع صناع القرار في مختلف الوزارات والاحزاب السياسية والمجلس التشريعي ان قضية الاعاقة هي قضية مهمة على المستوى الوطني وذلك بسبب ضعف القناعة الشخصية ودرجة الوعي لديهم بقضايا الاعاقة للأسف لا تعتبر قضية وصول الطلبة ذوي الاعاقة الى التعليم العالي أولوية قصوة ولهذا السبب هي لم تدرج على اولويات اجندة الاحزاب السياسية ومن ناحية اخرى تعطيل المجلس التشريعي يقف عقبة امام ادخال أي تغييرات تشريعية ويمنع مسائلة مجلس الوزراء في هذا المجال وفي الوقت الحالي يتركز اهتمام المجلس التشريعي على قضايا اخرى وذلك لا تعتبر قضايا الاعاقة والتعليم العالي من الملفات ذات الاهمية البالغة.

هذا بالإضافة الى خلو التشريعات الفلسطينية من النص القانوني على ضرورة تقديم مساعدات مالية للطلبة ذوي الاعاقة لتغطية الرسوم الجامعية في ظل الاوضاع الاقتصادية الصعبة حيث لا يوجد نصوص قانونية في قانون الاشخاص ذوي الاعاقة واللائحة التنفيذية تضمن التعليم العالي المجاني او مراعاتهم بأقساط قليلة مع ان القانون الاساسي من المادة (22) نص على التالي "ينظم القانون خدمات التأمين الاجتماعي والصحي ومعاشات العجز والشيخوخة. 2- رعاية أسر الشهداء والأسرى ورعاية الجرحى والمتضررين والمعاقين واجب ينظم القانون أحكامه، وتكفل السلطة الوطنية لهم خدمات التعليم والتأمين الصحي والاجتماعي"(المجلس التشريعي الفلسطيني، 8/مارس/2003 ص3)، لكن تبقى هذه النصوص مجرد كلمات وشعارات ما لم يتوفر التطبيق الفعلي السليم لها.

4. 4 التغلب على الصعوبات والتحديات

يمكن التغلب على بعض الصعوبات المذكورة انفا وذلك عن طريق الاصلاح الذاتي وتقديم النقد البناء من باب احداث التغيير الايجابي وهذا اسمى ما تهدف اليه هذه الدراسة، فالأفراد والمؤسسات على مرور السنين تتأقلم مع الظروف الصعبة وكلما ازدادت الصعوبة يبدأ بالفطرة

¹⁶ المادة 31- جمع الإحصاءات والبيانات

1. تقوم الدول الأطراف بجمع المعلومات المناسبة، بما في ذلك البيانات الإحصائية والبيانات المستخدمة في البحوث، لتمكينها من وضع وتنفيذ السياسات الكفيلة بإنفاذ هذه الاتفاقية. وينبغي أن تقي عملية جمع المعلومات والاحتفاظ بها بما يلي: (أ) الامتثال للضمانات المعمول بها قانوناً، بما فيها التشريعات المتعلقة بحماية البيانات، لكفالة السرية واحترام خصوصية الأشخاص ذوي الإعاقة؛ (ب) الامتثال للقواعد المقبولة دولياً لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمبادئ الأخلاقية في جمع والإحصاءات واستخدامها.

2. تُصنف المعلومات التي يتم جمعها وفقاً لهذه المادة، حسب الاقتضاء، وتُستخدم للمساعدة في تقييم تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها الدول الأطراف بموجب هذه الاتفاقية وفي كشف العقبات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة في أثناء ممارستهم لحقوقهم والعمل على تذليلها.

3. تضطلع الدول الأطراف بمسؤولية نشر هذه الإحصاءات وتضمن إتاحتها للأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم " (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2006: ص 37) .

الانسانية او من خلال التجارب والخبرات السابقة بتلاشي الاخطاء التي وقع فيها بالسابق، فالأمر لا يتطلب دائما صرامة ورقابة من القانون، فالقانون هو قواعد وضعية من صنع الانسان وضعتها حتى ينظم ويسهل امور الحياة فالإنسان هو الذي يصنع السلطة وليست السلطة هي التي تصنع الانسان، وجامعة القدس هي القوة التي فرضت سلطتها وقوانينها على الارض المقدسية بالرغم من محاربة الطرف الاسرائيلي لهذا الوجود الا ان نجاحها كان في معول فكرها فهي مثل الخلية الذكية التي تتعايش مع كل الامراض والظروف الصعبة لبث انفاس الحياة الكريمة في جسد الارض القدسية، فعلى الرغم من الاحتلال والحصار وقلة الموارد المالية والميزانية الضيقة وعدم الاستقرار في النظام السياسي الفلسطيني الا انها قادرة على التكيف والاستمرار، وليس من الصعب عليها ان تخلق بيئة صديقة لطلابها من ذوي الاعاقة بمفردها اذا ارادت هي ذلك، بدون أي قواعد وضعية عالمية ومن دون تعديلات او وضع رقابي صارم، فمن الممكن تبني قرار استراتيجي تنموي داخل مؤسسة الجامعة نفسها لخلق التغيير، فعلى سبيل المثال ممكن لإدارة الجامعة ان تتدارك ما يمكن تداركه وذلك بملائمة كل المباني الجديدة التي لازالت قيد الانشاء وادخال الملائمة على المباني التي من الممكن ملائمتها ويكون ذلك بتكليف رسمي من ادارة الجامعة لمكتب الهندسة وضمن رقابة الجامعة نفسها او من خلال تشكيل لجنة قانونية فعالة لمواكبة هذه الامور، كما ان تبني قرار استراتيجي بدعم الأبحاث الأكاديمية التي تدرس مواضيع الاعاقة واحتياجاتها على غرار ما قامت به جامعة البوليتكنك وهو امر في غاية الاهمية والافادة، فقد تبنت البوليتكنك ضمن نشاطها الطلابي والبرامج المنهجية واللامنهجية هدفا استراتيجيا لتحسين البيئة التعليمية وتعزيز التجربة الجامعية للطلبة والتي ادرجت تحت عدة استراتيجيات احدها تطرقت الى تلبية احتياجات الطلبة ذوي الاعاقة من خلال تامين خدمات خاصة بهم، كما انها اطلقت في العام الاكاديمي (2013- 2014) مبادرة لدعم مشاريع التخرج الطلابي تخدم الافراد من ذوي الاعاقة وتسهل حياتهم حيث قام ثلاث من طلبة الجامعة بتصميم تطبيق يقوم بتحويل النصوص المكتوبة بلغة بريل الى لغات اخرى(مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية، 2013) وهذا ليس بإمر صعب ومعقد على جامعة القدس التي احتوت معظم العلوم والتخصصات فمن باب الأولى لطلبة الهندسة الالكترونية المتخصصين فيها ان يبحثوا ويبتكروا البرامج الإلكترونية التي تساعد وتسهل العملية التعليمية لزملائهم من ذوي الاعاقة او ان يصمموا اجهزة الكترونية صغيرة متنقلة تساعدهم اينما تواجدوا، وليس من الصعب على ادارة الجامعة ان تعين يوم مفتوح في كل فصل يقدم فيه استاذة كلية الطب وطلابهم المشورة والنصائح الطبية للطلبة ذوي الاعاقة، كذلك الامر بالنسبة لمحاضري وطلبة الهندسة المعمارية وهم بمثابة رسل الانسانية ان جاز التعبير فمن افكارهم نستطيع تذليل بيئة الجامعة ونستطيع تدخيل التعديلات اذا اقاموا بعمل مشاريع بحثية بدراسة المباني وطبيعة الارض وتحسين الثغرات

البسيطة التي يمكن ان تشكل عائق كبير امام الطلبة ذوي الاعاقة، كذلك الامر بالنسبة لمحاضري كلية التربية الخاصة وطلابهم فهم الاجدر بموائمة حرم الجامعة بموائمة خدماتية فتخطيط يافطات بخط كبير او بريل او لغة اشارة هو ليس امر صعب ولا مكلف فهذه امور بسيطة ولكن اثرها كبير في خدمة الانسانية ورفع سمعة الجامعة من ناحية اكااديمية، كذلك الامر بالنسبة للكادر البشري في كلية الحقوق وهم الاقدر على تنشيط حملات حقوقية لمناصرة قضية زملائهم او طلابهم من ذوي الاعاقة سواء داخل الجامعة او خارجها وذلك بإذكاء الوعي لدى صناع القرار في داخل الجامعة او امام الوزارات الفلسطينية والاهم من ذلك هو توعية الطلبة انفسهم من ذوي الاعاقة بحقوقهم وهذه ليست امور بالمستحيلة على محاضري وطلبة كلية الحقوق ومراكز حقوق الانسان والعيادة القانونية فهم الأولى بأخذ حق طلابهم وابعادهم بلدهم خصوصا في مقاضاة الجهات المسببة للإعاقة نتيجة الاعمال العدائية والمطالبة بتعويضهم وحمائهم، كذلك الحال بالنسبة لمسؤولي قسم الحرس والامن بالجامعة وهم الاخوة العاملين بالميدان والأقرب للطلبة فليس من الصعب ان يقوموا بإعطاء دورات او عمل ميداني لتدريب الطلبة على كيفية التعامل مع زملائهم ابان الاعتداء الإسرائيلي والاجدر من ذلك هو التواصل مع الطلبة ذوي الاعاقة انفسهم وتدريبهم على امكانية الوصول الفردي بقدر الامكان وعلى اتخاذ التدابير اللازمة بكيفية التواصل معهم لمساعدتهم بأسرع وقت ممكن .

فالصعوبات والتحديات هي التي تجبرنا على اعادة النظر في حياتنا كأفراد، وفي حياة الهيكلية الأدائية والوظيفية كمؤسسات، فالقانون الاتي من الداخل و القناعات الشخصية اقوى بكثير من القانون الذي يفرض علينا، ومن هنا نضع التغيير حين يقوم كل ذي شخص ومسؤول بواجبه، فعدم وجود أي نهج حقوقي للأشخاص ذوي الاعاقة في داخل المؤسسات والجامعات لعدم تصديق والتزام المجلس التشريعي على الاتفاقية الدولية فهذا ليس هو السبب الثقيل فالعالم لا يفرض علينا أي قوة، وابلغ الاسباب هو نحن وليس هم، فعندما تريد الجامعة ومخرجاتها البشرية التغيير والاصلاح الحقيقي فبالأكد سوف تسقط هذه العزيمة على الحكومة وسوف يحدث التغيير .

4.5 ملخص وعرض نتائج اسئلة الدراسة

السؤال الرئيسي : ما هو واقع التطبيق الفعلي للاتفاقية الدولية لحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة الصادرة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في تاريخ 13 ديسمبر 2006 على المستوى الخدماتي والاداري لجامعة القدس والجامعة العبرية ؟

اظهرت الدراسة ان حقوق الطالب الجامعي ذي الاعاقة في الجامعة العبرية هي اقرب على المنهج الحقوقي من الطالب ذي الاعاقة في جامعة القدس والتي تتوجه قضاياهم نحو المنهج القائم على المنة والاحسان.

وبهذا يمكن القول ان واقع تطبيق الاتفاقية الدولية للأشخاص ذوي الاعاقة في الجامعة العبرية هو افضل من جامعة القدس ويعود السبب الرئيسي في ذلك الى صرامة القانون الاسرائيلي والذي صدق على الاتفاقية الدولية وعدل قانونها وفق ما جاءت عليه .

السؤال الاول : ما الواقع التطبيقي للبند اربعة وعشرون من الاتفاقية الدولية، الداعي الى حق التعليم الجامع على اساس المساواة وتكافؤ الفرص للطلبة ذوي الاعاقة في كل من جامعة القدس والعبرية ؟

اظهرت الدراسة ان كلا الجامعتين بما فيها من طواقم وكوادر بشرية تؤمن وترحب بحق تعليم الطلبة ذوي الاعاقة ولا تقوم بإقصائهم من العملية التعليمية والتميز على اساسها، كما ان التعامل بإنسانية واحترام مع ظاهرة الاعاقة في كلا الجامعتين هو امر قائم على ارض الواقع لا يمكن انكاره، فهناك الكثير من القضايا والحقائق المتشابهة فيما بينهما مثل: العناية بتوفير الوقت، المعذرة عند الغياب اذا كان هنالك سبب طبي بخصوص اعاقه الطالب، التوجه نحو التخصصات الادبية، عدم توفر لغة اشارة، تأثر تحصيلهم التعليمي بسبب مسافات اللغات الاجنبية، وجود وصمة اجتماعية تؤثر عليهم من ناحية نفسية واجتماعية وسلوكية، احترام خصوصيتهم وخصوصية المعلومات التي تتعلق بهم، لكن تبقى الامور نسبية والصعوبات التي تعيق الطلبة في جامعة القدس هي اكثر بكثير من الصعوبات التي تواجههم في العبرية ذلك لأسباب واضحة اهمها تدخل القانون الاسرائيلي والتامين الوطني داخل الجامعة العبرية ووضع نظام رقابي صارم مع تنزيل العقوبات في حال الانتهاكات القادحة، وهذا خلق مأسسة اوجدت مراكز تدعم وجودهم وتدافع عن قضاياهم، كذلك ارادة الطلبة وتنظيمهم القوي هو الذي ساعد على خلق مأسسة في وزارة التربية والتعليم العالي، الامر الذي نفتقده في جامعة القدس فالقانون الفلسطيني والارادة الطلابية لا يباليان بالتطبيق الفعلي لحقوق قضايا الاعاقة في كافة القطاعات ومنها القطاع التعليمي.

السؤال الثاني : ما التدابير المتبعة لتطبيق حق المادة التاسعة من الاتفاقية الدولية وهي تهيئة امكانية الوصول للطلبة ذوي الاعاقة في كلا الجامعتين؟

يقع حق امكانية الوصول في المقام الاول في كلا الجامعتين على مكاتب الهندسة، فالمعماري هو بمثابة رسول الانسانية المكلف بتذليل البيئة لخدمة كافة ابناء البشرية، ومن الواضح ان كلا الجامعتين تجتهد في تحقيق الاتاحة الخدماتية والمعلوماتية والفيزيائية، لتسهيل حركة الطلبة ذوي الاعاقة لكن يمكن القول بان الامكانيات في الجامعة العبرية هي افضل مما هو عليه الحال في جامعة القدس والسبب في ذلك هو وجود مركز عليا الذي يوفر الاجهزة التقنية المساعدة، علاوة على وجود مركز خاص بالإتاحة وهذا المركز على ارتباط قوي بمركز الاتاحة القومي في اسرائيل، بالإضافة الى وجود متخصصة في علم الاتاحة موظفة بشكل خصوصي من التامين الوطني تدرس مشاكل البيئة بالجامعة وتتابع مع التامين الوطني امكانية تقديم الحلول، فهذه الامكانيات غير متوفرة لدى جامعة القدس، مع ان القانون حث على حق الموائمة، لكن يبقى هذا فعليا دون أي تدخل حقيقي من أي وزارة او نقابة ومن الواضح ان التغيير والتعديل البيئي او حتى بناء المباني يحتاج الى تكلفة عالية خصوصا في المباني القديمة، وميزانية جامعة القدس هي محدودة بالنسبة للميزانية الواسعة التي تمتلكها الجامعة العبرية ففي جامعة القدس معظم التمويل من المشاريع والتبرعات الخارجية اما العبرية فمعظم تمويلها يأتي من المؤسسات والوزارات الحكومية بالإضافة الى المشاريع والتبرعات الخارجية لكن تعتبر اسرائيل نفسها دولة الرفاه الاجتماعي وهي المسؤولة في الدرجة الاولى عن ميزانيتها الاقتصادية.

السؤال الثالث: ما الخطوات التي تتخذها كل من الجامعتين لتطبيق المادة الثامنة من الاتفاقية لإذكاء الوعي بقضايا الطلبة ذوي الاعاقة؟

اظهرت الدراسة ان الوعي في كلا الجامعتين لازال بحاجة الى عمل وجهد منظم، فالخجل من الاعاقة لا زال موجوداً وذلك بفعل الوصمة الاجتماعية المغروسة في ثقافة المجتمعين الفلسطيني والاسرائيلي، وينعكس هذا في ضعف مشاركتهم السياسية والثقافية والرياضية، لكن الوضع في الجامعة العبرية هو افضل بسبب وجود وحدة الاعاقة ومكتبة "انة" الموجودة في مركز عليا والاهم من ذلك هو وجود دعم مؤسساتي عالي القيمة يرفع من شان الطلبة ذوي الاعاقة فالمسؤولية الواعية لا تقتصر على ادارة الجامعة وحدها، فهناك تدخل من شركات خارجية وتبرعات فردية علاوة على التدخل الواعي الناضج من مؤسسات الحكومة ووزارتها فعلى سبيل المثال وزارة التربية والتعليم هي التي تحدد القسط السنوي للطلبة وتأخذ بعين الاعتبار النقاط الموجودة لدى الطالب ذو الاعاقة والتامين الوطني هو الذي يمول له تعليمه الجامعي فيدفع عنه ما يقارب اثنا عشر الف شيكل سنوي بالإضافة الى المخصصات الشهرية التي يعطيها لكل طالب، وهو الذي يغطي نسبة عالية من تكاليف سكنه بحياته الجامعية، ويوفر له سيارة خصوصية اذا لزم الامر كل هذه الخدمات في حال اعترف التامين بإعاقه الطالب وحصل على

بطاقة اعاقاة معتمدة منه، كما ان وزارة الدفاع الاسرائيلي وهي الافضل في تقديم الخدمات تدعم الطالب ذو الاعاقاة دعم مالي وتقدم له امتيازات لا يحصل عليها أي شخص ذا اعاقاة في اسرائيل فتغطي عنه جميع تكاليف التعليم والسكن وتوفر له عمل تعويضا عن اصابته بالجيش (קבמקמ, מרכז, 2014) (مركز الاتاحة ، 2014)، كذلك الامر بالنسبة للعديد من الخدمات المقدمة للطلبة ذوي الاعاقاة من وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية والمواصلات والعدل وغيرها ..، وهذا يدلنا على ان الطالب او الشخص ذي الاعاقاة هو محمي بغطاء واعي من الدولة.

السؤال الرابع: ما الاجراءات العملية التي تقوم بها كل من جامعة القدس والجامعة العبرية لتنفيذ حق حماية وسلامة الطلبة ذوي الاعاقاة، الذين يتواجدون في الحرم الجامعي ابان حالات النزاع المسلح وحالات الخطر والطوارئ وفق ما نصت عليه المادة الحادي عشر من الاتفاقية؟

اظهرت الدراسة ان الحالة الامنية والسياسية الفلسطينية والاسرائيلية متجسدة ومنعكسة على الحالة الامنية للمؤسسات التعليمية، وان الطالب الفلسطيني لا يوجد عليه الامان بحيث انه معرض للخطر من قبل اعتداء الاحتلال حتى لو كان جالسا على مقاعد الدراسة، وهذا هو حال الطلبة ذوي الاعاقاة في جامعة القدس، بعكس الطلبة ذوي الاعاقاة الإسرائيليين الذين لا يبالون بحماية القوانين الدولية فهم لا يتكؤون عليها، بل تحميهم بندقية جيشهم والمنظومة الامنية العسكرية الاسرائيلية التي تبصر حقها على حساب حق الغير.

4.6 توصيات الدراسة

1. من الواجب الاخلاقي والقانوني على الجامعة ان توفر جهة قانونية لرعاية وحماية الاشخاص ذوي الاعاقاة من خلال انشاء مركز خاص لدعمهم بحيث تتوفر فيه مجموعة من الخدمات المتكاملة على يد فريق من المتخصصين الاجتماعيين والنفسيين والحقوقيين يتفهمون ظروف الاشخاص ذوي الاعاقاة ويدركون كيفية التعامل معهم، ويمتلك المركز الدعم القانوني والحقوقى من ادارة الجامعة لرفع شان الطلبة ذوي الاعاقاة فيها، بحيث يوفر هذا المركز الخدمات المساندة وهي البرامج التي تكون ضرورية للنمو التربوي للطالب ذي الاعاقاة كتزويده بالتقنيات والتكنولوجيا التي تساعده على القراءة والكتابة والحركة والتنقل قدر الامكان لتنمية قدراته.

2. يجب على الطلبة ذوي الاعاقاة في جامعة القدس المشاركة في صنع القرارات المتعلقة بهم، وادراك حقهم بتنظيم وتمثيل انفسهم بأنفسهم ضمن هياكل تنفيذية للمطالبة بحقوقهم امام وزارة التربية والتعليم العالي وتشكيل جمعيات خاصة بهم على غرار ما هو عليه الحال في الجامعة العبرية .

3. على المشرع الفلسطيني ان يهتم اكثر بحق امكانية الوصول البيئي والخدماتي في كافة المؤسسات التعليمية لملائمة احتياجات الطلبة ذوي الاعاقة، وان يتشدد في مسألة الرقابة الصارمة على النفاذ الفعلي لهذا الحق في كافة المؤسسات واهمها مؤسسات التعليم العالي.

4. توعية الطلبة ذوي الاعاقة انفسهم على ان الاعاقة هي نوع من انواع التنوع البشري وعليهم احتواء واستيعاب اعاقاتهم من اجل اقناع المجتمع الجامعي بذلك حتى يحصلوا على حقوقهم دون تمنن من احد، بالإضافة الى عمل دورات تدريبية وتوعوية للهيئة التدريسية وبقية العاملين في الجامعات الفلسطينية فيما يتعلق بثقافة وحقوق الطلبة ذوي الاعاقة.

5. على جامعة القدس ان توفر جهاز انذار خاص لحالة الطوارئ، وملاجئ امنة لكافة طلابها مراعية احتياجات الطلبة ذوي الاعاقة في تصميمها وان تراعي امكانية الوصول السهل اليها اما عن طريق المصاعد او عن طريق الممرات الامنة السهلة، وان تكون قريبة من مواقف سياراتهم، وهذه المسؤولية ليست مسؤولية الجامعة وحدها، بل الحكومة الفلسطينية ومؤسساتها.

6. لابد من وجود انظمة وقوانين تلتزم فيها وزارة التربية والتعليم العالي لمساعدة جامعة القدس وباقي الجامعات الفلسطينية بتوفير الادوات المساعدة للطلبة ذوي الاعاقة، وتفعيل المواد القانونية التي تلزم القطاع العام والخاص بتشغيل الخريجين منهم، فعدم تشغيلهم ينعكس سلبا على التحاقهم بالتعليم العالي خصوصا مرحلة الدراسات العليا والتي تتطلب تكلفة مالية عالية غالبا لا يتحملها الا الموظفين.

7. حشد القوة والارادة السياسية الوطنية لخلق استراتيجية ثابتة من اجل دمج حق الطلبة في التعليم الجامع ضمن اطر تشريعية وادارية واضحة، مع توفر نظام رقابي صارم على كافة الجامعات الفلسطينية لضمان اعمال الحق في التعليم وتطبيقه في الواقع العملي وفقا لما نصت عليه الاتفاقية الدولية وقانون المعاقين الفلسطيني لعام 1999.

8. ضرورة العمل على تعزيز التشريعات الفلسطينية لضمان التطبيق الفعلي من خلال نصوص قانونية تفرض عقوبات مالية وادارية على المؤسسات التعليمية والجهات الادارية التي تتغافل بالالتزام بحقوق قانون المعوقين والاتفاقية الدولية لحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة .

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

- احمد محمد شاهين. (2013). واقع خدمات ذوي الاعاقة في جامعة القدس المفتوحة. القدس: جامعة القدس المفتوحة .
- البعثة الدولية المسيحية للمكفوفين. (2016). ذوو الاعاقة في خطر النزاعات والكوارث. نيويورك: البعثة الدولية المسيحية للمكفوفين.
- البنك الدولي للإنشاء والتعمير. (2016). البنك الدولي عرض عام للاعاقاة. واشنطن: البنك الدولي.
- الجامعة العبرية في اورشليم القدس. (2018). تاسيس الجامعة العبرية. القدس: الجامعة العبرية.
- الجمعية العامة للأمم المتحدة. (2006). اتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الاعاقاة. نيويورك: الامم المتحدة.
- السميري. (الاثنين اب, 2005). دور الاعلام في قضايا الاعاقاة و المعاق. منارات حلقة الاعلام و الاعاقاة.
- المجلس التشريعي الفلسطيني . (اكتوبر 1999). قانون رقم (4) لسنة 1999م بشأن حقوق المعوقين. (صفحة 36). رام الله: العدد 30 من الوقائع الفلسطينية.
- المجلس التشريعي الفلسطيني. (8/مارس/2003). القانون الاساسي المعدل. رام الله: المجلس التشريعي الفلسطيني.
- الامم المتحدة. (2007). الاعاقاة من الاستثناء الى المساواة دليل البرلمانين. نيويورك: المفوضية السامية لحقوق الانسان.
- المنارة لدعم الاشخاص مع اعاقاة . (2013). دليل المنارة حقوق اشخاص مع اعاقاة في المجتمع العربي . الناصرة : جمعية المنارة لدعم الاشخاص مع اعاقاة .

- اليونسكو. (2013). تطبيق القرار 36 م -81 المتعلق بالمؤسسات التعليمية والثقافية في الاراضي العربية المحتلة. باريس: اليونسكو.
- امانويل كانط. (2009). اسس ميتافيزيقا الاخلاق. دار النهضة العربية.
- بزخوت. (2011). من حقا ان تعرف حقا. القدس: مؤسسة بزخوت.
- جامعة القدس. (2018). تاسيس جامعة القدس. القدس: جامعة القدس.
- جامعة قطر. (2018). مركز الدمج ودعم ذوي الاحتياجات الخاصة ، السياسات والخصوصية. تاريخ الاسترداد الاحد ايلول، 2017، من <http://www.qu.edu.qa>
- جمعية المنارة لدعم الاشخاص ذوي الاعاقة. (2016). انا كمان انسان. الناصرة: جمعية المنارة لدعم الاشخاص ذوي الاعاقة.
- جمعية نجوم الامل. (2009). خطوة الى الامام نحو الاندماج الاجتماعي للفتيات والنساء ذوات الاعاقة في الشرق الاوسط. رام الله: جمعية نجوم الامل.
- رنا محمد صبحي عواده. (2007). دمج المعاقين حركيا في المجتمع المحلي بيئا واجتماعيا. نابلس: جامعة النجاح الوطنية.
- زياد عمرو. (2010). حق الاشخاص المكفوفين وضعاف البصر في التعليم الجامع. رام الله.
- زيد العابدين الركابي. (السبت 21 ابريل ، 2007). التنوع البشري الجميل ..حين يجعله الانسان عنصرية وتعصبا. جريدة الشرق الاوسط، 10371.
- عايد سبع السلطاني. (2014). المشاركة والاندماج الاجتماعي للاشخاص ذوي الاعاقة. تاريخ الاسترداد نيسان ، 2017 ، من اطفال الخليج لذوي الاحتياجات الخاصة: <http://daleel.gulfkids.com>
- عباس عباس. (2013). لسان المقموعين مرتين. الناصرة: جمعية المنارة لدعم الاشخاص ذوي الاعاقة.

- كارل ماركس. (2006). الفلسفة كأيولوجيا. مصر: المحور.
- مجلس الوزراء الاسرائيلي. (1998). قانون مساواة المعاقين في الحقوق. (صفحة 89). القدس: وزارة الرفاه والخدمات الاجتماعية.
- محمد تامر. (2015). حق الانسان في الخصوصية. الحوار المتدمن.
- مركز الاتاحة . (2014). الاتاحة - معلومات للطلبة. القدس: الجامعة العبرية.
- منتديات نجوم مصرية. (2018). علاقة الجامعة بالمجتمع. تاريخ الاسترداد الخميس اذار, 2017, من <https://www.nmisr.com>
- منظمة اكيم. (2018). الاتفاقية بشأن حقوق الاشخاص مع اعاقات. تاريخ الاسترداد السبت تموز, 2018, من dover@akim.org.il
- مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية. (2013). ملئمة سياسات واجراءات جامعه القدس لدمج الطلبة ذوي الاعاقة في التعليم العالي وتعزيز مشاركتهم ووصولهم لتعليم العادل. بيت لحم: مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية.
- ميخال طبقم. (2007). خدمة الوصول - كتيب المعلومات لاعضاء هيئة التدريس والاداريين. القدس: الجامعة العبرية.
- ندى بنت صالح الرميح. (2015). معايير جودة البرامج التعليمية للاشخاص ذوي الاعاقة نظرة عالمية واقليمية. السعودية: وزارة التعليم.
- نزار بصلات. (2015). دراسة حول واقع سياسات الاعاقة في فلسطين. بيروت: المنظمة العربية للاشخاص ذوي الاعاقة.
- نقابة المهندسين. (2014). متطلبات تصميم الابنية وفق الاحتياجات الخاصة بالاشخاص ذوي الاعاقة. رام الله: نقابة المهندسين فلسطين.
- وزارة التربية والتعليم العالي. (27 . 3 . 2018). قانون التعليم العالي. رام الله: ديوان الرئاسة.

ياسمين عيده. (2017). درجة رضا الطلبة الجامعيين ذوي الإعاقة عن المواءمات و الخدمات المقدمة لهم في الجامعات الفلسطينية. الخليل: جامعة القدس.

توثيق مقابلات المسؤولين في جامعة القدس والجامعة العبرية

احمد. (الاثنين نيسان , 2017). حقوق الطلبة ذوي الاعاقة في مكتب التسجيل الجامعة العبرية . (الباحثة، المحاور) القدس، جبل المشارف.

اسيا. (الاحد ايار , 2017). حقوق الطلبة ذوي الاعاقة في مركز الاتاحة . (الباحثة، المحاور) القدس، جبل المشارف.

الين. (الاثنين اب , 2017). حقوق الطلبة في مكتبة انة بمركز علية . (الباحثة، المحاور) القدس، جبل المشارف.

تسفي. (الخميس اب, 2017). حقوق الطلبة ذوي الاعاقة في مكنب الهندسة بالجامعة العبرية. (الباحثة، المحاور) القدس، جبل المشارف.

حسن دويك. (الاحد حزيران, 2017). حقوق الطلبة ذوي الاعاقة في رئاسة جامعة القدس. (الباحثة، المحاور) القدس، فلسطين، ابوديس.

دانا. (السبت حزيران , 2017). حقوق الطلبة ذوي الاعاقة في دائرة المالية بجامعة القدس. (الباحثة، المحاور) القدس، فلسطين، ابوديس.

ديتي. (الاربعاء نيسان , 2017). حقوق الطلبة ذوي الاعاقة في مركز صعوبة التعلم . (الباحثة، المحاور) القدس، جبل المشارف.

رئيس قسم الحرس. (الاثنين نيسان, 2017). حقوق الطلبة ذوي الاعاقة في قسم الحرس بالجامعة العبرية. (الباحثة، المحاور) القدس، جبل المشارف.

سارة. (الثلاثاء نيسان , 2017). حقوق الطلبة ذوي الاعاقة في مكتبة الجامعة العبرية. (الباحثة، المحاور) القدس، جبل المشارف.

شلومي. (الاربعاء حزيران, 2017). حقوق الطلبة ذوي الاعاقة في رئاسة النقابة الطلابية. (الباحثة، المحاور) القدس، جبل المشارف.

- عبد الرشيد. (السبت اذار , 2017). حقوق الطلبة ذوي الاعاقة في مكتبة جامعة القدس.
(الباحثة، المحاور) القدس، فلسطين، ابوديس.
- عبد الرؤوف السنوي. (السبت نيسان, 2017). حقوق الطلبة ذوي الاعاقة في عمادة شؤون
الطلبة في جامعة القدس. (الباحثة، المحاور) القدس، فلسطين، ابوديس.
- عضو في جمعية السمان. (الثلاثاء نيسان , 2017). حقوق الطلبة ذوي الاعاقة في جمعية
السمان . (الباحثة، المحاور) القدس، جبل المشارف.
- عمر عريقات. (الاثنين حزيران, 2017). حقوق الطلبة ذوي الاعاقة في مكتب الهندسة في
جامعة القدس. (الباحثة، المحاور) فلسطين، القدس، ابوديس.
- عيسى. (الاحد تموز , 2017). حقوق الطلبة ذوي الاعاقة في وحدة الجودة في جامعة القدس.
(الباحثة، المحاور) القدس، فلسطين، ابوديس.
- عينات. (الخميس اب, 2017). حقوق الطلبة ذوي الاعاقة في العيادة القانونية في الجامعة
العبرية . (الباحثة، المحاور) القدس، جبل المشارف.
- فوزي ربيع. (السبت تموز , 2017). حقوق الطلبة ذوي الاعاقة في دائرة الانشطة الرياضية
جامعة القدس . (الباحثة، المحاور) القدس، فلسطين، ابوديس.
- قيس اللحام. (الاحد نيسان, 2017). حقوق الطلبة ذوي الاعاقة في مجلس اتحاد الطلبة في
جامعة القدس. (الباحثة، المحاور) القدس، فلسطين، ابوديس.
- محمد خلف. (السبت نيسان , 2017). حقوق الطلبة ذوي الاعاقة في عمادة كلية الحقوق .
(الباحثة، المحاور) القدس، فلسطين، ابوديس.
- محمد شعيبات. (الاثنين نيسان, 2017). حقوق الطلبة ذوي الاعاقة في غرفة المصادر في
جامعة القدس. (الباحثة، المحاور) القدس، فلسطين، ابوديس.
- منير نسيبة. (السبت تموز, 2017). حقوق الطلبة ذوي الاعاقة في العيادة القانونية في جامعة
القدس. (الباحثة، المحاور) القدس، فلسطين، ابوديس.
- مهدي مناصرة. (الاثنين ايلول , 2017). حقوق الطلبة ذوي الاعاقة في مجلس اتحاد الطلبة
بجامعة القدس . (الباحثة، المحاور) القدس، فلسطين، ابوديس.

- موشيه عوفيد. (الاحد شباط , 2017). حقوق الطلبة ذوي الاعاقة في مركز علية . (الباحثة، المحاور) القدس، جبل المشارف.
- ميخائيل كريني. (الاحد حزيران, 2017). حقوق الطلبة ذوي الاعاقة بعمادة الحقوق بالجامعة العبرية. (الباحثة، المحاور) القدس، جبل المشارف.
- ميساء كحلة. (السبت تبسان, 2017). حقوق الطلبة ذوي الاعاقة في عمادة شؤون الطلبة في جامعة القدس. (الباحثة، المحاور) القدس، فلسطين، ابوديس.
- نافذ جفال. (الثلاثاء حزيران , 2017). حقوق الطلبة ذوي الاعاقة في قسم حرس جامعة القدس . (الباحثة، المحاور) القدس، فلسطين، ابوديس.
- نفين صالح. (السبت ايلول , 2017). حقوق الطلبة ذوي الاعاقة في مكتبة جامعة القدس. (الباحثة، المحاور) القدس، فلسطين، ابوديس.
- هدى .(الثلاثاء اذار ، 2017) . حقوق الطلبة ذوي الاعاقة في دائرة القبول في جامعة القدس. (الباحثة، المحاور) القدس، فلسطين، ابوديس.
- يفعات. (الاحد اذار , 2017). حقوق الطلبة ذوي الاعاقة في مركز علية . (الباحثة، المحاور) القدس، جبل المشارف.

المراجع باللغة الإنجليزية والعبرية

- BMZ. (2012). *A human rights - based approach to disability indevelopment*. bmz.
- OLIVER, M. (1990). *the politics of disablement*. London
- OLIVER, M. (1993). *Disabling Barriers – Enabling Environments*.
- UN Human Right. (1979). *Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women*. New York: UN Human Right.
- UNCEF. (2017). *Life Skills and Citizenship Education Initiative*. NEWYORK: UNCEF.

UN Human Rights. (2014). *International Convention on the Rights of Persons with Disabilities Practical Guide 19*. New York and Geneva: UN Human Rights Office High Commissioner.

UNATED NATIONS GENERAL ASSEMBLY. (2006). *Definition of the International Convention on the Rights of Persons with Disabilities*. NEW YORK: UN.

WHO . (2018). TOPIC HEALTH. Retrieved MARCH SUNDAY , 2018 , Hazlitt, W. (2014). Simply the best definition. Retrieved May Sunday , 2017 , from <http://www.babylon-software.coM>

WHO. (2002). *Disability and human rights* . GENEVE: WHO from <http://www.who.int/> .

Wilkinson, T. (2002). *Seven killed i nJerusale university. london . The Times newspaper..*

ארגון אקים. (2018). *האנמה בדבר זכויותיהם של אנשים עם מוגלויות*. אוחזר ב- שבת יולי 2018 , מתוך dover@akim.org.il.

אריה, י' ב'. (203). *ירושלים בתקופת המנדט: העשייה והמורשת*. ירושלים: יצחק בן צבי.

בזכות. (2011). *זכותך לדעת את זכותך*. ירושלים: בזכות.

המוסד לביטוח לאומי. (2018). *ביטוח נכות*. אוחזר ב- שבת יולי 2018, מתוך <https://www.btl.gov.il>

טבקמן, מ'. (2007). *נגישות השירות-חוברת מידע לסגל אקדמי ומנהלי*. ירושלים: האוניברסיטה העברית בירושלים.

קבקמן, מיכל. (2014). *נגישות-מידע לסטודנט*. ירושלים: האוניברסיטה העברית.

توثيق مقابلات الطلبة ذوي الاعاقة في جامعة القدس والجامعة العبرية

- طالب ذو اعاقة بصرية جزئية أ م . (الاثنين نيسان , 2017) . حقوق الطلبة ذوي الاعاقة في الجامعة العبرية . (الباحثة، المحاور) القدس، جبل المشارف .
- طالب ذو اعاقة بصرية جزئية ع ر . (الاحد حزيران , 2017) . حقوق الطلبة ذوي الاعاقة في الجامعة العبرية . (الباحثة، المحاور) القدس، جبل المشارف .
- طالب ذو اعاقة بصرية كاملة ع ي . (الثلاثاء اذار , 2017) . حقوق الطلبة ذوي الاعاقة في جامعة القدس . (الباحثة، المحاور) القدس، فلسطين، ابوديس .
- طالب ذو اعاقة حركية جزئية ب ء . (الاثنين نيسان, 2017). حقوق الطلبة ذوي الاعاقة في جامعة القدس . (الباحثة، المحاور) القدس، فلسطين، ابوديس .
- طالب ذو اعاقة حركية جزئية م د . (الاثنين شباط, 2017). حقوق الطلبة ذوي الاعاقة في جامعة القدس . (الباحثة، المحاور) القدس، فلسطين، ابوديس .
- طالب ذو اعاقة حركية كاملة ح م . (الاثنين نيسان, 2017). حقوق الطلبة ذوي الاعاقة في جامعة القدس . (الباحثة، المحاور) القدس، فلسطين، ابوديس .
- طالب ذو اعاقة سمعية س ط . (الاحد نيسان, 2017). حقوق الطلبة ذوي الاعاقة في جامعة القدس . (الباحثة، المحاور) القدس، فلسطين، ابوديس .
- طالب ذو اعاقة صعوبة تعلم ح ة . (الاثنين ايلول, 2017). حقوق الطلبة ذوي الاعاقة في جامعة القدس . (الباحثة، المحاور) القدس، فلسطين، ابوديس .
- طالب ذو اعاقة مزدوجة ع ه . (السبت اب, 2017). حقوق الطلبة ذوي الاعاقة في الجامعة العبرية . (الباحثة، المحاور) القدس، جبل المشارف .
- طالب ذو اعاقة مزدوجة م د . (الخميس ايار , 2017) . حقوق الطلبة ذوي الاعاقة في الجامعة العبرية . (الباحثة، المحاور) القدس، جبل المشارف .
- طالبة ذات اعاقة بصرية جزئية ع ا . (الثلاثاء اذار , 2017) . حقوق الطلبة ذوي الاعاقة في جامعة القدس . (الباحثة، المحاور) القدس، فلسطين، ابوديس .
- طالبة ذات اعاقة بصرية جزئية س ن . (الاحد نيسان , 2017) . حقوق الطلبة ذوي الاعاقة في الجامعة العبرية . (الباحثة، المحاور) القدس، جبل المشارف .

- طالبة ذات اعاقه حركية جزئية س ن. (الاحد نيسان, 2017). حقوق الطلبة ذوي الاعاقه في جامعة القدس. (الباحثة، المحاور) القدس، فلسطين، ابوديس.
- طالبة ذات اعاقه حركية كاملة ش ء. (الاثنين اب , 2017). حقوق الطلبة ذوي الاعاقه في الجامعة العبرية . (الباحثة، المحاور) القدس، جبل المشارف.
- طالبة ذات اعاقه حركية كاملة ك ت. (الاحد ايلول, 2017). حقوق الطلبة ذوي الاعاقه في الجامعة العبرية . (الباحثة، المحاور) القدس، جبل المشارف.
- طالبة ذات اعاقه سمعية ح ا. (الاحد اذار , 2017). حقوق الطلبة ذوي الاعاقه في جامعة القدس . (الباحثة، المحاور) القدس، فلسطين، ابوديس.